الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

تحت عنوان:

أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2024)

من إعداد الطلبة:

- عزاوي عبد الرحيم
- جلولي مروان

تحت إشراف الأستاذة:

- د. بختاوي فاطيمة الزهراء

لجنة المناقشة

د.مهدي عمر	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة سعيدة**	**رئيسا**
د.بختاوي فاطيمة الزهراء	**أستاذ محاضر "أ"**	**جامعة سعيدة**	**مشرفا**
د. محمود العوني	**أستاذ محاضر "أ"**	**جامعة سعيدة**	**ممتحنا**

السنة الجامعية:

2026/2025

إهداء

"وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا"

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتحقق الأمنيات، وبعونه تصل الخطى إلى غاياتها. له الشكر أولا وآخرا، ظاهرا وباطنا.

إلى والدي الحبيبين....

مصدر بركتي، وأصل قوتي، ونبع دعائي لكما أرفع ثمرة هذا الجهد اعترافًا

بفضلكما العظيم.

إلى إخوتي الأعزاء....

سند العمر ورفاق الأيام. لكم من الامتنان ما يليق بوفائكم، وما قدمتموه لي من

دعم وتشجيع.

وإلى زوجتي الغالية ... رفيقة الدرب وأمان القلب، التي كانت لي وطنا حين تفرقت الطرق، ونورا حين خفت الأمل. شكراً لك على صبرك، وتفهمك، ومؤازرتك التي خففت عني تعب الطريق وجعلت الوصول ممكنا. إليك أهدي هذا الإنجاز قبل كل أحد.

إلى كل من أحببتهم وكانوا جزءا من رحلتي .... أهديكم هذا العمل، وفاء وعرفانا وامتنانا لا ينتهي.

شكر وعرفان

الحمد لله العلي القدير، الذي أنعم علينا بنعمة العقل والعلم ووفقنا بفضله وكرمه لتذليل الصعاب وإتمام هذا العمل المتواضع فله الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

وعملاً بحديث المصطفى عليه الصلاة والسلام: "مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهُ"، نتقدم بأسمى عبارات الشكر وأجزل آيات التقدير والعرفان إلى أستاذتنا المشرفة الفاضلة بختاوي فاطمة الزهراء، التي واكبت هذا البحث خطوة بخطوة، وصبرت معنا وأغنتنا بتوجيهاتها السديدة ونصائحها القيمة وسعة صدرها، فجزيل الشكر لها.

كما نتوجه بالغ الامتنان والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل الذين لم يبخلوا علينا بالمعلومات، والدعم المعرفي، والمراجع القيمة طوال فترة إعداد هذا البحث، فكانت مساعدتهم منارة أضاءت لنا طريق الدراسة.

وفي الختام، لا يفوتنا أن نتقدم بجميل الشكر والامتنان إلى كافة عمال وإداربي الكلية، الذين قدموا لنا التسهيلات اللازمة وسهروا على تيسير سبل العمل والبحث، فلهم منا كل الثناء والتقدير.

الملخص:

تهدف الدراسة إلى قياس أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر. خلال الفترة(1990-2024)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة(ARDL) ، وقد توصلت الدراسة إلى تقدير نموذج(3.0.4)ARDL حيث أن 71٪من التغير الحاصل في التشغيل يرجع إلى المتغيرات الاقتصادية الداخلة في النموذج(النمو الاقتصادي والتضخم)، كما تم التوصل إلى وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات بحيث تم التوصل إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين، وهو ما ينسجم مع الطروحات النظرية الاقتصادية (امتداد لقانون أوكن الذي يربط طردياً بين الانتعاش الاقتصادي وخلق فرص العمل). كما تم التوصل إلى وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة بدليل سالبية ومعنوية معامل تصحيح الخطأ.

الكلمات المفتاحية: تشغيل، نمو اقتصادي، تضخم، نموذج(ARDL)

Abstract:

This study aims to measure the impact of economic growth on employment in Algeria during the period (1990–2024), using the Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL). The study estimated the ARDL (3.0.4) model and found that 71% of the variation in employment is explained by the economic variables included in the model, namely economic growth and inflation.

The study also concluded that there is a long-run relationship between the variables, showing a positive relationship between them, which is consistent with economic theory, particularly Okun's Law that links economic expansion positively with job creation.

In addition, the study found the existence of a short-run equilibrium relationship among the study variables, through the negative sign and significance of the error correction coefficient.

Keywords: Employment, Economic Growth, Inflation, ARDL Model

الفهرس:

المحتوى	الصفحة
إهداء شكر وتقدير الملخص الفهرس فهرس الجداول فهرس الأشكال	
المقدمة العامة	أ– د
الفصل الأول: الدراسة و الدراسات السابقة	
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	
تمهيد	
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي	02
الفرع الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	03
الفرع الثالث: محددات النمو الاقتصادي	05
الفرع الرابع: مقاييس النمو الاقتصادي	08
الفرع الخامس: قياس النمو الاقتصادي	09
الفرع السادس: مؤشرات النمو الاقتصادي	12
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي وفوائده وتكاليفه ومعوقاته	
الفرع الأول: أنواع النمو الاقتصادي	14
الفرع الثاني: فوائد النمو الاقتصادي	15
الفرع الثالث: تكاليف النمو الاقتصادي	15
الفرع الرابع: معوقات النمو الاقتصادي	16
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الدول النامية	
الفرع الأول: إهمال العدالة في توزيع الدخل	18

الفرع الثاني: فشل سياسات التثبيت الهيكلي في النهوض بالاقتصادات النامية	18
الفرع الثالث: انخفاض مستوى الإنتاجية	19
الفرع الرابع: التبعية التكنولوجية	20
المطلب الرابع: نظريات ونماذج واستراتيجيات النمو الاقتصادي	
الفرع الأول: نظريات النمو الاقتصادي	20
الفرع الثاني: نماذج النمو الاقتصادي	24
الفرع الثالث: استراتيجيات النمو الاقتصادي	28
المبحث الثاني: سياسة التشغيل	
المطلب الأول: ماهية سياسة التشغيل	
الفرع الأول: مفهوم سياسة التشغيل	31
الفرع الثاني: أنواع سياسة التشغيل	32
الفرع الثالث: أهداف سياسة التشغيل	33
الفرع الرابع: أهمية سياسة التشغيل	34
المطلب الثاني: مقومات سياسة التشغيل	
الفرع الأول: العوامل الاجتماعية المؤثرة في حجم التشغيل	34
الفرع الثاني: أبعاد سياسة التشغيل	35
الفرع الثالث: محددات سياسة التشغيل	36
الفرع الرابع: معوقات سياسة التشغيل	37
المطلب الثالث: آليات سوق العمل	
الفرع الأول: تعريف سوق العمل	37
الفرع الثاني: مميزات سوق العمل	38
الفرع الثالث: محددات عرض العمل والطلب عليه وتوازنه	39
الفرع الرابع: بيانات سوق العمل	46
المطلب الرابع: فعالية سياسة التشغيل وترقيتها وأطرها القانونية والتنظيمية	
الفرع الأول: فواعل سياسة التشغيل في الجزائر	48
الفرع الثاني: السياسات الاقتصادية المنتهجة لتحفيز التشغيل	49
الفرع الثالث: سياسات ترقية التشغيل	51
الفرع الرابع: أطر سياسة التشغيل القانونية والتنظيمية	57

المبحث الثالث: الدراسات السابقة	
المطلب الأول: دراسات عربية	58
المطلب الثاني: دراسات أجنبية	60
المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات	60
خلاصة	63
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر	
المبحث الأول: النموذج والمعطيات	60
المطلب الأول: وصف نموذج الدراسة	60
المطلب الثاني: معطيات الدراسة	60
المبحث الثاني: وصف المتغيرات	60
المطلب الأول: التمثيل البياني للمتغيرات	60
المطلب الثاني: التحليل الوصفي للعينة	65
المبحث الثالث: النتائج والمناقشة	65
المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	66
المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأة ARDLوتحديد رتبته	68
المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test	69
المطلب الرابع: تقدير العلاقة في الاجلين القصير والطويل	70
خلاصة	80
خاتمة	81
قائمة المصادر والمراجع	87
الملاحق	95

فهرس الجداول:

الرقم	الاسم	الصفحة
01	يمثل الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي	4
02	يمثل المؤشرات الوصفية لمتغيرات الدراسة	65
04	يمثل نتائج اختبار ADF للاستقرارية	67
05	يمثل تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأة ARDL	68
06	يمثل اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test	70
07	يمثل نتائج تقدير العلاقة في الاجل الطويل	71
08	يمثل تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ VECM)	72
08	يمثل نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	73
10	يمثل اختبار تجانس تباين الاخطاء	74

فهرس الأشكال:

الرقم	الاسم	الصفحة
01	يمثل أثر تحسين الوضع التكنولوجي على زيادة إنتاجية العمل	8
02	يمثل محددات الطلب الكلي عند كينز	22
03	يمثل تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي	26
04	يمثل مخطط سولو ودالة الإنتاج	28
05	يمثل منحنى عرض العمل	42
06	يمثل منحنى الطلب على العمل	44
07	يمثل التوازن في سوق العمل	45
08	يمثل التمثيل البياني لسلسلة التشغيل	61
09	يمثل التمثيل البياني لسلسلة النمو الاقتصادي	62
10	يمثل التمثيل البياني لسلسلة التضخم	63
11	يمثل فترات الابطاء للنمادج المقدرة	68
12	يمثل الرسم البياني لدالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي	73
13	يمثل المدرج التكراري للبواقي	75
14	يمثل نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي	76

مقدمة:

يعد موضوع النمو الاقتصادي وسياسة التشغيل من أهم المواضيع التي تستقطب اهتمام الباحثين وصنّاع القرار في مجال الاقتصاد، لما له من ارتباط وثيق بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالنمو الاقتصادي يمثل أحد المؤشرات الأساسية التي تُقاس بها قدرة الاقتصاد على زيادة إنتاجه من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، غير أن هذا النمو لا يكتسب معناه الحقيقي إلا إذا انعكس إيجاباً على تحسين مستوى معيشة الأفراد، خاصة من خلال خلق فرص العمل والحد من البطالة.

وتعد مشكلة البطالة من أبرز التحديات التي تواجه مختلف الدول، سواء المتقدمة منها أو النامية، حيث ترتبط بآثار اقتصادية واجتماعية خطيرة، مثل انخفاض الدخل، وتفاقم الفقر، وتزايد الفوارق الاجتماعية. ومن هنا، تبرز أهمية سياسة التشغيل باعتبارها مجموعة من التدابير والإجراءات التي تعتمدها الدولة من أجل تنظيم سوق العمل، وتحفيز خلق مناصب الشغل، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب على العمل.

غير أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل ليست دائماً علاقة مباشرة أو تلقائية، إذ تشير العديد من التجارب الاقتصادية إلى إمكانية تحقيق معدلات نمو مرتفعة دون أن يصاحبها تحسن ملموس في مستويات التشغيل، وهو ما يُعرف بظاهرة "النمو غير المولد لفرص العمل" أو "النمو بدون تشغيل". ويعود ذلك إلى عدة عوامل، من بينها طبيعة القطاعات الاقتصادية المساهمة في النمو، ومدى كثافة استخدام اليد العاملة، إضافة إلى مستوى التطور التكنولوجي الذي قد يؤدي إلى تقليص الحاجة إلى العمل البشري.

وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة، التي تتسم بتسارع وتيرة العولمة والتقدم التكنولوجي، وتزايد حدة المنافسة بين الاقتصادات، أصبحت مسألة تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتشغيل من أبرز التحديات التي تواجه السياسات الاقتصادية. كما أن اعتماد نماذج تنموية غير متكيفة مع خصوصيات الاقتصاد الوطني قد يحدّ من فعالية سياسات التشغيل، ويؤدي إلى تفاقم اختلالات سوق العمل.

1. الإشكالية:

انطلاقا مما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

- ✓ **ما مدى تأثير النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر في الفترة الممتدة 1990الى 2024؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، من أهمها:

- هل يؤدي تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بالضرورة إلى انخفاض معدلات البطالة؟
- ما هي العوامل التي تحدد قدرة الاقتصاد على خلق فرص العمل؟
- ما مدى فعالية سياسات التشغيل في معالجة اختلالات سوق العمل؟

2. الفرضيات:

ولمعالجة هذه الإشكالية، يمكن اعتماد الفرضية التالية:

الفرضية: توجد علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والتشغيل، حيث يؤدي ارتفاع معدلات النمو إلى زيادة الطلب على اليد العاملة.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، من أبرزها:

- تحليل مفهوم النمو الاقتصادي وإبراز أهم محدداته ومصادره.
- توضيح مفهوم سياسة التشغيل وأهم الأدوات المستخدمة فيها.
- دراسة طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل.
- التعرف على مدى قدرة النمو الاقتصادي على خلق فرص العمل والحد من البطالة.
- تقييم فعالية سياسات التشغيل في معالجة اختلالات سوق العمل.
- إبراز دور السياسات العمومية في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.
- تقديم بعض التوصيات التي من شأنها تحسين أداء سوق العمل وتعزيز فرص التشغيل.

4. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذا البحث في عدة جوانب، من بينها:

- **الأهمية العلمية:** يساهم هذا البحث في إثراء الأدبيات النظرية في مجال الاقتصاد، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل.

- **الأهمية العملية:** يساعد في تقديم تحليلات يمكن أن يستفيد منها صناع القرار في وضع سياسات اقتصادية فعالة.
- **الأهمية الاجتماعية:** يسلط الضوء على مشكلة البطالة وآثارها، ويسعى إلى اقتراح حلول للتقليل منها.
- **الأهمية الاقتصادية:** يبرز دور التشغيل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة الإنتاجية وتحسين مستوى المعيشة.
- **مواكبة التطورات:** يعالج موضوعاً راهناً في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية والتحديات التي تواجه سوق العمل.

5. أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب، من أهمها:

- الاهتمام الشخصي بالمواضيع المرتبطة بالنمو الاقتصادي وسوق العمل.
- أهمية الموضوع في الواقع الاقتصادي، خاصة مع تزايد معدلات البطالة في العديد من الدول.
- ارتباط الموضوع بالتخصص الدراسي، مما يعزز الفهم النظري والتطبيقي.
- الرغبة في فهم العلاقة الحقيقية بين النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.
- الحاجة إلى دراسة فعالية سياسات التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة.
- قلة الدراسات التطبيقية التي تربط بشكل مباشر بين النمو الاقتصادي وسياسات التشغيل.

6. تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين رئيسيين، حيث تناول كل فصل جانبا مهما من موضوع الدراسة. في الفصل الأول، تم استعراض النمو الاقتصادي والتشغيل كمفهوم.

أما في الفصل الثاني، تم تطبيق الجوانب الكمية والإحصائية لتحليل البيانات، مع تقديم النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها خلال الدراسة. وفي الختام، تم تقديم خاتمة شاملة تلخص أهم النقاط التي تم تناولها وتأثيرها على مجال البحث هذا.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

تمهيد:

يعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعكس مدى تطور الاقتصاد وقدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما له من دور في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل والحد من البطالة. ويتحقق هذا النمو نتيجة تفاعل عدة عوامل، أبرزها التطور التكنولوجي، السياسات الاقتصادية، والاستثمار في الموارد البشرية.

كما تعد العلاقة بين التشغيل والنمو الاقتصادي من القضايا التي حظيت باهتمام كبير في الفكر الاقتصادي، نظراً لارتباطها بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث يسهم النمو الاقتصادي في زيادة فرص التشغيل ورفع كفاءة الاقتصاد، مما ينعكس إيجاباً على التنمية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية للأفراد، حيث سنتطرق إلى بعض المفاهيم الخاصة بالنمو الاقتصادي وكذا سياسة التشغيل بالإضافة إلى الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من أبرز المواضيع التي حظيت باهتمام واسع في الدراسات الاقتصادية، نظراً لدوره الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشة الأفراد. فالنمو الاقتصادي يعكس قدرة الاقتصاد على زيادة إنتاجه من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، مما يسهم في تحسين الدخل الوطني، توفير فرص العمل، والحد من مختلف المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار والتقدم الاقتصادي.

انطلاقا مما سبق سنتطرق في المبحث الأول إلى ماهية النمو الإقتصادي، حيث يتم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب وهي:

- المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.
- المطلب الثاني: انواع النمو الاقتصادي وفوائده وتكاليفه ومعوقاته.
- المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الدول النامية.
- المطلب الرابع: نظريات ونماذج واستراتيجيات النمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو زيادة مستمرة في حجم السلع والخدمات المنتجة داخل الدولة، مقاساً بالناتج المحلي الإجماليGDP على المدى الطويل. يعد مؤشراً جوهرياً لارتفاع الدخل الحقيقي، تحسين مستويات المعيشة، وزيادة القدرة الإنتاجية باستخدام عوامل الإنتاج كراس المال والعمل. يمثل ركيزة أساسية لتحضر المجتمعات وتنمية البنى التحتية.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

اهتم عدد كبير من الاقتصاديين في دراستهم للنمو الاقتصادي ومدى فاعليته هناك مجموعة من التعاريف حول النمو الاقتصادي التي اختلف فيها بعض المفكرين ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

النمو الاقتصادي كلمة مشتقة من كلمة يونانية crescere " وتعني تكبر، تنمو، ومن هذا المصطلح يمكن تعريف النمو أيضا بحدوث زيادة مستمرة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها الفرد في بيئة اقتصادية معينة.

على العموم يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.[1]

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[2].

وأيضا من مفاهيم النمو الاقتصادي هو أنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وناتج هذه الزيادة عادة من مزيج من النمو السكاني وزيادة الإنتاج بالنسبة للأفراد، وبالتالي فان أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يرفقها عادة نمو اقتصادي يعرف بأنه عملية ارتفاع نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي[3].

النمو الاقتصادي هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في الدخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يحمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية[4].

يُعرَّف النمو الاقتصادي على أنه التحسن الكمي في النشاط الاقتصادي، والذي يُقاس عادة بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد[1].

---

[1] Jean Arrous, les théories de la croissance, « La pensée économique contemporaine » édition du seuil, 1999, P09

[2] أ د أحمد محمد مندور وآخرون «مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2003 2004، ص379.

[3] عبد العزيز قاسم محارب،" التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2001 ، ص148 .

[4] محمد ناجي حسن خليفة،"النمو الاقتصادي :نظرية ومفهوم"، دار القاهرة للنشر، القاهرة،2001 ، ص10.

أما الاقتصادي الأمريكي كوزنتس فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري فضلا عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية والمصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديا، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلا عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج[2].

يعني النمو الاقتصادي" حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ونقصد بمعدل الدخل الفردي الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان.[3]

يشير النمو الاقتصادي إلى الارتفاع الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة، ويُستخدم هذا الارتفاع كمؤشر كمي لقياس تطور الأداء الاقتصادي للدولة[4].

الفرع الثاني: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية:

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية، فيعرفها البعض بأنها عملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم هذا الانتقال بمقتضى أحداث العديد من التغيرات الجذرية، والجوهرية في البنيات والهيكل الاقتصادي .التنمية الاقتصادية تهدف إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية، التي يمكن تعريفها مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية، فالتنمية بمفهوم واسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل والنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، كما عرفت أيضا بأنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل.

ومن هذه التعريفات يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث أن التنمية الاقتصادية، الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة الإنتاجية في حدود الموارد المتاحة أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثل، عن

---

[1] صندوق النقد الدولي. آفاق الاقتصاد العالمي. واشنطن: منشورات صندوق النقد الدولي، 2019، ص .10

[2] أ.طالب دليلة، النمو الاقتصادي مفاهيم و نظريات، جامعة أبي بكر بالقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية,2021/2020, ص 11.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر2003 ، ص11.

[4] البنك الدولي. تقرير التنمية في العالم. واشنطن: منشورات البنك الدولي، 2018، ص 4.

طريق إحداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات، ومنه نستطيع القول إن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى:

- إحداث تعير لهيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.
- ضمان حياة كريمة[1].

يعرف ميشيل تودارو التنمية الاقتصادية بأنها عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي، زيادة تراكمية وسريعة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة الدخل الحقيقي، زيادة أكبر من معدل النمو السكاني مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على المواد غير المتجددة من النصوب.[2]

الجدول (01) يمثل الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
1. لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي . 2.يركز على التغيير في حجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات . 3.لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي . 4.يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع.	1.تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه بنوعية السلع والخدمات بنفسها. 3.تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. 4.عملية مقصودة(مخططة) تهدف إلى تغيير الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل للأفراد.

بوشويشة رضوان، مصدر سبق ذكره، ص05.

[1] بوشويشة رضوان، أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر,2025/2024,ص05.

2 ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب وترجمة محمود حسن حسين ومحمود حامد محمود عبد الرزاق دار المريخ للنشر، الرياض السعودية 2006، ص 23.

الفرع الثالث: محددات النمو الاقتصادي

هناك العديد من العناصر التي تحدد النمو الاقتصادي تتمثل أساسا في:

المحددات الكيفية للنمو الاقتصادي

يمكن تقسيم المحددات الكيفية إلى محددات داخلية وأخرى خارجية.

أولا: المحددات الداخلية: تتمثل فيما يلي:

- ✓ **الاستقرار السياسي والأمني:** غالبا ما تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الاستثمار وإعاقة النمو الاقتصادي وهذا ما يترتب عليه أن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون على استثمار أموالهم، ولذلك كلما كان البلد أكثر استقرار وأمانا في الحاضر والمستقبل كلما كان تكوين رأس المال أكبر، والعكس صحيح[1] .
- ✓ **الحلقة المفرغة للفقر:** إن المستوى المنخفض لمعدلات الادخار في البلدان يعد من أهم الأسباب في توليد الحلقة المفرغة للفقر في تلك البلدان ذلك لان تكوين رأس المال يعد من أهم العوامل التي تحفز على النمو الاقتصادي، فعدم توفر الموارد اللازمة لاستخدامها من أجل تعزيز وتطوير الإنتاجية في المستقبل لإنتاج مستلزمات الحياة يجعل البلدان الفقيرة غير قادرة على تخصيص الموارد من أجل الاستثمار.
- ✓ **سياسات البلدان النامية:** من أهم الأسباب التي تجعل البلدان النامية غير ملائمة لعمليات التنمية هي اعتمادها على سياسة التقليد في التركيب الاقتصادي للبلدان المتقدمة وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار المراحل التي قطعتها تلك البلدان في عملية التنمية بهدف إحداث التغيرات الهيكلية التي حصلت في البلدان المتقدمة.

ثانيا: المحددات الخارجية: يمكن إيجازها في:

- ✓ **الاستقلال السياسي:** إن الظروف المستقرة وحدها لا تكفي لإيجاد نمو اقتصادي متواصل، فمعظم الحكومات الاستعمارية كانت تنشئ استثمارات محدودة لتدريب أصل البلد في تطوير إنتاج المواد الأولية لتصديرها إلى الدول الصناعية دون الاهتمام بإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة أو الضرورية لسير عملية النمو الاقتصادي.

---

[1] نادية معلالة، مليكة درويش ،أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2001-2014,دراسة تحليلية قياسية للفترة 1985-2013,مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة 08 ماي 1945,2014-2015,ص16.

- ✓ **سياسات البلدان المتقدمة:** من بين السياسات التي تبنتها البلدان المتقدمة في جوهرها سياسات حماية، لان البلدان المتقدمة غير راغبة في فتح أسواقها للمنتجات الصناعية للبلدان الأقل تطورا، إضافة إلى ذلك سياسة تدفق الموارد البشرية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة والتي تشكل تكوين رأس المال البشري الضروري المرافقة تكوين رأس المال المادي في عملية النمو الاقتصادي وعلى ذلك فإن تشجيع ظاهرة هجرة الأدمغة أو استطرافها من قبل البلدان المتقدمة يشكل عائقا أمام اقتصاديات البلدان الأقل تطورا[1].

المحددات الكمية للنمو الاقتصادي.

تقسم المحددات الكمية أيضا هي الأخرى إلى محددات داخلية وخارجية.

أولا: المحددات الكمية الداخلية: تتمثل في:

- ✓ **الرأسمال البشري:** مما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي المبني على المعرفة هو الأفضل، والاستثمار في الإنسان يتضمن تنمية المهارات العلمية، البشرية يبرز أثر الرأسمال البشري من خلال تكوين عنصر المعرفة المتمثل في البحث والتطوير الذي حقق أعلى العوائد الاستثمارية الإجمالية.
- ✓ **النمو السكاني:** لم يكن النمو السكاني عقبة أمام النمو الاقتصادي إلا في الآونة الأخيرة، حيث زاد الاهتمام بقضايا النمو خاصة بالنسبة للدول النامية كثيفة السكان.
- ✓ **الاستهلاك النهائي:** له تأثير كبير النمو الاقتصادي حيث أن زيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب الداخلي والذي يشجع على فتح مستثمرات جديدة واستقطاب الاستثمار الأجنبي مما تكون هناك زيادة في الإنتاج وهذا لتلبية الطلب الذي يساهم بدوره في زيادة النمو الاقتصادي.
- ✓ **التراكم الخام للأصول الثابتة:** يعرف التراكم الخام للأصول الثابتة للأعوان الاقتصاديين على أنه قيمة الزيادة الحاصلة في سلع التجهيز والخدمات المحملة لهذه السلع كذلك بشمل هذا التراكم على الأراضي والعمارات، وبذلك عند حساب هذا التراكم الخام فإنه يساهم بدرجة كبيرة في تحديد الناتج الداخلي

[1] عجيمية محمد عبد العزيز، التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها، شباب الجامعة، الإسكندرية،1994,ص395-396.

- ✓ **التضخم:** يعرف على أنه ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية، ويكون هذا الارتفاع مستمر ولفترة طويلة في أسعار السلع والخدمات، حيث يؤدي هذا الارتفاع إلى التأثير في ميزانية الإفراد من خلال انخفاض القوة الشرائية لهؤلاء الإفراد[1].

ثانيا: المحددات الكمية الخارجية: تتمثل في

- **الانفتاح التجاري:** يدل هذا المحدد على درجة انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة سواء على مستوى الصادرات أو الواردات، حيث كلما كان حجم خذه المبادلات كبير كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** لقد تفاقم دو الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، باعتباره أهم مصادر تمويل الدول النامية وبذلك فهو يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة المضيفة، وعليه فإنه يؤثر على مستوى التشغيل وعلى تركيبة عوامل الإنتاج، وعلى طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية وكذلك على الميزان التجاري... الخ كل هذا يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.
- **أسعار المحروقات:** لقد تميزت أسعار المحروقات خلال السبعينات بالاتجاه نحو الارتفاع، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإيرادات البترولية، الجزائرية كانت الحل الوحيد لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى استثمارات عالية ومن هنا اكتسب قطاع المحروقات أهمية كبرى في تحديد النمو ومن ثم في تحديد إستراتيجية التنمية في الجزائر.

[1] نادية معلالة، مليكة درويش، مصدر سبق ذكره، ص17.

الشكل رقم01: أثر تحسين الوضع التكنولوجي على زيادة إنتاجية العامل

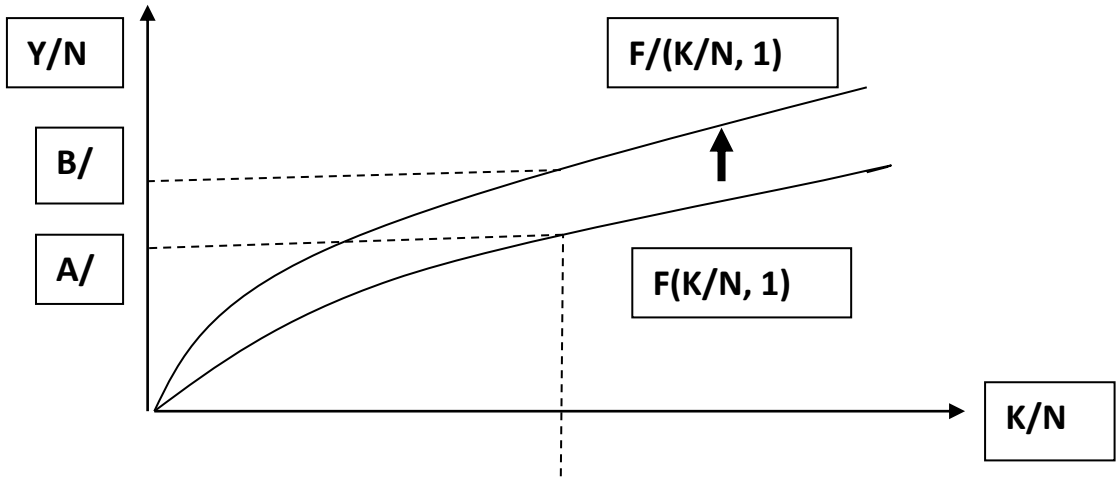

المصدر:

Olivier Blanchard et Daniel Cohen , macroéconomie, Pearson education, France, 5 em edition, 2010, p57-58

الفرع الرابع: مقاييس النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي ما هو إلا تعبير عن الزيادة في طاقة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات أي التغير في حجم النشاط الاقتصاد الوطني، وبالتالي فان قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك، وهذه المقاييس تعد بسيطة وليست مركبة، أي أن كل مقياس يختص بقياس واحد من المؤشرات وهذا خلافا لمقاييس التنمية الاقتصادية التي عادة ما تكون مقاييس مركبة وأهم هذه المقاييس:

1. **المعدلات النقدية للنمو:** يتم حساب هذه المعدلات استنادا الى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي تحويل المنتجات العينية الى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة.

- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** هذه المعدلات مسموحة في حالة دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة حيث يتم قياس معدل نمو الاقتصاد استنادا الى البيانات الخاصة به سنويا باستخدام العملة المحلية.
- **معدلات النمو بالأسعار الدولية** ويستخدم عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية، حيث لا يمكن الاعتماد على التقييم بالعملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يجب تحويل العملات المحلية الى ما يعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة أثر التضخم.

2. **المعدلات العينية:** تعبر هذه المعدلات عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية وتستخدم هذه المعدلات نظرا لعدم إمكانية استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات مثل عدد الأطباء لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع الغذائية .... الخ[1].

الفرع الخامس: قياس النمو الاقتصادي

إذا اعتبرنا النمو الاقتصادي ظاهرة كمية في الأساس حسب **Kuznets** فلا بد من قياسه لتحديد مستوى الأداء الاقتصادي للبلد بشكل عام .لقد تعددت المؤشرات المستعملة لقياس النمو وذلك تبعا للانتقادات الموجهة لكل مؤشر إلا أن الناتج الداخلي الخام PIB يبقى المؤشر الأكثر شيوعا والأكثر استعمالا لا سيما من طرف الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي، البنك العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خصوصا لأغراض المقارنات الإحصائية بين الدول.

يعرف الناتج الداخلي الخام على أنه: أحد المجمعات الاقتصادية **Agrégat** التي تقيس الأداء الاقتصادي لبلد ما وهو يساوي قيمة السلع (الاستهلاكية والخدماتية) في شكلها النهائي والمنتجة[2] من طرف الوحدات الاقتصادية ويمكن حسابه بعدة طرق معروفة في المحاسبة، المقيمة داخل البلد والمباعة في السوق وذلك خلال فترة زمنية معينة الوطنية.

يقاس النمو الاقتصادي باستعمال PIBمن عدة زوايا :

أ-من زاوية الإنفاق:

[1] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية، ج م ع 1998، ص 118-120.

[2] بوحزام سيد أحمد، محاضرات في نماذج النمو، جامعة مصطفى اسطمبولي –معسكر-ص 04.

يعطى الناتج الداخلي الخام من زاوية الإنفاق بالعلاقة الآتية:

$$PIB=C+I+G+(X-M)$$

ب – من زاوية الإنتاج:

حيث يعرف من زاوية الإنتاج على أنه مجموع القيم المضافة للأعوان الاقتصاديين المقيمين والمحسوبة على أساس سعر
السوق ويعطى بالعلاقة الآتية:

$$PIB=\sum VA+TVA+droit\ et\ taxes-subv$$

ج –من زاوية الدخل:

يعرف الناتج الداخلي الخام من زاوية الدخل على أنه مجموع الدخول الموزعة داخل اقتصاد ما، ويعطى بالعلاقة الآتية:

$$PIB=S+B+I+Rn+A+(Tn+D)$$

نعرض فيما يلي أهم الملاحظات المتعلقة باستعمال الناتج الداخلي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي:

- ✓ إن استعمال الناتج الإجمالي الخام في قياس مستويات النمو الاقتصادي قد لا يمكننا من معرفة مستوى الرفاه الاقتصادي المحقق من طرف الأفراد لا سيما مع تزايد عدد السكان، مما دفع ببعض الأدبيات النظريات الى استعمال مؤشر **PIB par tête** ليعبر بشكل أكبر عن نصيب الفرد من هذه الزيادة في الإنتاج الوطني.
- ✓ يجب الأخذ في الحسبان الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) عند القياس، حتى لا تكون الزيادة اسمية فقط وغير حقيقية، نلجأ في هذه الحالة إلى حساب الناتج الداخلي الحقيقي وليس الاسمي باستبعاد أثر الزيادة التضخمية[1].

[1] بوحزام سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 05.

- ✓ استعمالPIB طريقة في قياس النمو لا تأخذ في الاعتبار قياس النشاطات الاقتصادية المنتجة في الأسواق غير الرسمية (L'effet de l'informel)مما يزيد من محدودية القياس خصوصا في الدول التي تتميز بارتفاع النشاط الاقتصادي الموازي كالجزائر مثلا.
- ✓ لا يفسر النمو الاقتصادي المقاس عن طريقPIB طريقة توزيع هذه الزيادة بين فئات المجتمع وتحديد أي الفئات هي التي تستفيد أكثر من مخرجات النمو الاقتصادي (الفقراء أم الأغنياء).
- ✓ لا يأخذ PIB بعين الاعتبار منتجات المواطنين غير المقيمين وتحويلاتهم من الخارج (والتي تمثل في بعض البلدان موردا هاما للثروة) كونه مرتبط أكثر بالمقاربة الجغرافية مع إدخال إنتاج الأجانب المقيمين داخل إقليم الدولة، في معظم الدول نجد فروقات طفيفة بين PNB و PIBوبقسمة أحدهما على عدد السكان نتحصل على الدخل الفردي.
- ✓ يقيس PIB السلع المسوقة فقط بينما commercialisés السلع غير المسوقة لا تدخل ضمن نطاق الحساب وهو ما يتسبب في إهدار جزء من الثروة في تقدير النشاط الاقتصادي.
- ✓ قياس النمو عن طريق PIB يهمل جزء كبير من المتغيرات النوعية (**non monétaire**) والتي أصبحت في قلب نماذج النمو الحديثة كالدور المؤسساتي، الانفتاح السياسي والديمقراطي، الحريات... الخ.
- ✓ تلجأ الكثير من الهيئات الدولية عند عقد المقارنات الدولية بين مستويات النمو الاقتصادي لعدة دول إلى تحويل العملة المحلية إلى عملة دولية عادة ما تكون الدولار الأمريكي إلا أن هذه الطريقة قد واجهت العديد من الانتقادات خصوصا تلك المتعلقة باختلاف الأسعار المحلية والعالمية والربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد ومعدل تبادل العملة المحلية مع الدولار مما يخفي القوة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، مما دفع بعض الباحثين إلى تبني مقياس جديد يعتمد بشكل أساسي على تحديد سعر صرف بناء على القوة الشرائية للعملة الوطنية (en parité de pouvoirs d'achat) ويعني ذلك "حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى".[1]

[1] بوحزام سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 06.

- ✓ الناتج الداخلي الخام لا يأخذ في الحسبان بعض الآثار السلبية المترتبة عن النمو الاقتصادي لاسيما تلك المتعلقة بالتلوث وإهدار جزء من الموارد الطبيعية المستعملة مستقبلا في إحداث نمو اقتصادي، وهما دفع ببعض الباحثين إلى اقتراح مؤشر جديد وهو مؤشر الرفاهية الاقتصادية الصافي BEN إلا أن هذا المؤشر لم يلق اهتماما ورواجا في الساحة العلمية.

إلا أنه وبالرغم من كل هذه الانتقادات والبدائل المقترحة يبقى مؤشر الناتج الداخلي الخام للفرد هو المؤشر المفضل لدى الباحثين وخبراء الهيئات الدولية لقياس مستويات النمو الاقتصادي للدول.

الفرع السادس: مؤشرات النمو الاقتصادي

مؤشرات النمو الاقتصادي هي عبارة عن بيانات يستخدمها المحللون لتفسير وتقييم صحة اقتصاد بلد ما للقيام باستثمارات ممكنة فيه والتفسير الصحيح هو المفتاح للحصول على أقصى فائدة من المعلومات التي يقدمونها ومن بين هذه المؤشرات لدينا1 :

1 .الناتج المحلي الإجمالي (GDP)بموجب هذا المؤشر يتم حساب قيم التدفق السنوي لكل السلع والخدمات النهائية التي أنتجتها جميع الوحدات الإنتاجية خلال سنة داخل البلد نفسه، على أساس الأسعار الجارية خلال فترة التقدير:

الناتج المحلي الإجمالي = قيمة الإنتاج الكلي في المجتمع- قيمة المستلزمات الوسيطية

وقيمة الإنتاج الكلي= قيمة المبيعات من المنتجات النهائية+ قيمة التغير في المخزون السلعي

حيث تستخدم البيانات التي يقدمها كمؤشرات للإنتاج ومستوى المعيشة في الدولة مما يسمح للمسؤولين عن السياسات المالية بقياس نمو الاقتصاد أو تراجعه[1] .

2.الناتج القومي الإجمالي (GNP) يقدم الناتج القومي الإجمالي معلومات عامة قيمة، تشير إلى الإنتاج الذي تم الحصول عليه في القطاعات الاقتصادية للبلد (زراعة، خدمات، الصناعة) مما يسمح بتقييم الأداء الاقتصادي الكامل للبلد.

[1] بلقدوز بلخير، قرادي حروز، نمذجة قياسية للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2018/1990، مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022/2021.ص05.

3.الرقم القياسي الوطني لأسعار المستهلك (INPC)

هي معلومات إحصائية تقيم متوسط التغير الذي تخضع له أسعار بعض السلع والخدمات للاستهلاك العائلي في وقت محدد مع الإشارة إلى تكاليفها الحالية، يمكن مقارنة هذه المعلومات مؤقتا أو مكانيا مع مؤشرات فترات أخرى أو تلك التي تم الحصول عليها من دولة أجنبية.

4.ميزان المدفوعات (BDP)

هو بيان يشير إلى جميع المعاملات النقدية التي تمت خلال فترة محددة بين دولة وبقية دول العالم وهي تتكون من واردات وصادرات السلع والخدمات ورأس المال، حيث يجب احتساب كل تبادل بين القطاعات كأصل(ائتمان) أو التزام (مدين) لذلك يجب موازنة ذلك لأن يمكن أن يعني الاختلاف .في الرصيد عجزا أو فائضا فهذا الجانب مهم عند تقييم الصحة الاقتصادية والإنفاق،

ويطبقه هذا الأسلوب باحتساب كافة النفقات التي تجري في الاقتصاد على السلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية معينة، وذلك حسب الصيغة الآتية:

$$GDP = C+I+G+(E-M)$$

يقاس GDP بتجميع نفقات En،G. I. C ويتم تقسيم الإنتاج المحلي إلى العناصر التالية :

- إنفاق وحدات القطاع العائلي على السلع والخدمات الاستهلاكية(C) .

إنفاق القطاع الإنتاجي على المعدات الاستثمارية (I) (آلات، معدات) وهو يشمل على عنصرين أساسيين:

-السلع الرأسمالية كالآلات المعدات، وهي ما تستخدم لإنتاج سلع وخدمات جديدة إضافة إلى الاستثمار في المباني والعقارات السكنية.

-التغير في المخزون السلعي من مواد أولية و وسيطية وسلع نهائية، وهذا الاستثمار يسمى الاستثمار في المخزون.

- إنفاق القطاع الحكومي (G) وهو يشتمل على مشتريات الحكومة من السلع والخدمات أسرة بالقطاع العائلي، إضافة إلى إنفاق الحكومة على المدارس والمستشفيات والكهرباء والخدمات العامة الأخرى.
- إنفاق القطاع الخارجي (En).[1]

[1] بلقدوز بلخير، قرادي حروز، مصدر سبق ذكره، ص07/06.

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي وفوائده وتكاليفه، معوقاته

الفرع الأول: أنواع النمو الاقتصادي

هناك عدة أنواع للنمو الاقتصادي، وهي:

1. **النمو الطبيعي(التلقائي):** ويقصد به ذلك النمو الذي ينتج من القوى الذاتية المتاحة للاقتصاد دون اللجوء إلى التخطيط على المستوى القومي، وعادة فإن مثل هذا النمو يكون بطيء بالرغم من تعرضه في بعض الأحيان لتقلبات عنيفة في الفترة القصيرة، وقد سارت الدول على هذا النوع من النمو الذي يتطلب مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي، والثقافي الذي يقوم فيه لكي يمكن له أن ينتقل بسرعة من قطاع آخر[1].
2. **النمو العابر:** كما هو موضح في اسمه ليس له صفة الاستمرار والثبات وإنما استجابة لوجود عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية ولا تلبث أن تنتهي، وبانتهائها ينتهي هذا النوع من النمو الذي أحدثته، وتعرف غالب الدول النامية هذا النوع من النمو الذي يحدث استجابة للتطورات التجارية الخارجية كارتفاع أسعار المحروقات إلا أن أثره يكون محدود بسبب جمود الإطار الاجتماعي والثقافي في هذه الدول.
3. **النمو المخطط:** وهو ذلك النمو الذي يحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع، ولذا ترتبط فاعليته ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين واقعية الخطوط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجماهير في عملية التخطيط على جميع المستويات، فهو ذاتي الحركة مثله في ذلك مثل النمو الطبيعي، حيث أن النمو العابر غير ذاتي الحركة، وحيث أن النمو الذاتي إذا استمر لفترة طويلة من الزمن قد يتحول إلى نمو مطرد[2].
4. النمو الاقتصادي المكثف: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع. وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، أين يتحول المجتمع تماما والظروف الاجتماعية تتحسن.

[1] والاس بيترسون، محمد صلاح دباغ، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة للطباعة والنشر، نيويورك،1968, مكتبة صيدا بيروت، ص315.
[2] والاس بيترسون، محمد صلاح دباغ، مصدر سبق ذكره، ص 315.

5. النمو الموسع: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.[1]

الفرع الثاني: فوائد النمو الاقتصادي

من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي نجد:

6. يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة،
7. زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والمداخيل الأخرى وهذا بالضرورة سيؤدي إلى زيادة رفاهية الشعب،
8. يساعد على تحسين المستوى الصحي والتعليمي للسكان ما يؤدي إلى القضاء على الفقر،
9. زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص،
10. النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار،
11. في الأخير يساعد النمو الاقتصادي على التخفيف من مشكلة البطالة[2].

الفرع الثالث: تكاليف النمو الاقتصادي

من بين تكاليف النمو الاقتصادي

- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت معه الحاجة إلى إنتاج سلع رأسمالية أكثر، وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها .بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التدريب والتعليم، وهذا ما يتوجب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل.
- نقص الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجيا...، ويرجع السبب في ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة.

[1] أ.طالب دليلة، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، مطبوعة موجهة للسنة الثالثة ليسانس، جامعة أبي بكر بالقايد– تلمسان، ص 17.

[2] عبد المطلب عبد الحميد،2006 ، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، ص472 .

- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زاد معه التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والأخلاقية في المجتمع.[1]

الفرع الرابع: معوقات النمو الاقتصادي

معوقات النمو الاقتصادي هي الصعوبات والعقبات التي تحد من قدرة الدول على تحقيق زيادة مستمرة في إنتاجها ودخلها، ونذكر منها:

1-**التعليم:** لا جدال أن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حد كبير، وكلما دخلت أساليب حديثة لتسيير العمل في مختلف ميادين الإنتاج، بات من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية، والتدريبية لقوة العمل، إن شخصا يستطيع القراءة والكتابة والحساب لابد أن يكون أكثر كفاءة بكثير في أعمال عديدة من شخص أمي.

2-**الصحة:** لا جدال أن الزيادة في الإنتاجية يمكن أن يتحقق بارتفاع المستويات الصحية للأيدي العاملة، ويكون الجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين يكون أكثر فاعلية، عندما يكون مستواهم الصحي مرتفع منه عندما يكون هذا المستوى متدنيا، ومعرفتنا بالأثر الكمي للتغيرات في المستوى الصحي لقوة العمل أقل مما نود أن نعرفه.[2]

3-**الموارد الطبيعية:** يمكن القول ان الموارد الطبيعية ذات أهمية خاصة لعملية النمو، ذلك أن أية دولة تتوافر لديها، إمدادات كبيرة من الموارد القابلة للنمو بسهولة، سوف يكون النمو أسهل عليها من دولة أخرى لا يوجد لديها إلا موارد قليلة أقل قابلية في التوصل إليها، والاستفادة منها في عملية النمو فإن ما هو متاح من الموارد الطبيعية هي وسيلة هامة لدعم النمو، بل من الشاهدة عمليا أن إمدادات أي بلد من الأرض والموارد الطبيعية غالبا ما تكون قابلة للتوسع بسهولة في استخدامها الفعال.

4-التكنولوجيا:إذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب التكنولوجي في عملية التنمية على الأقل، فلابد أن النمو يكون أسرع بالنسبة لدولة متخلفة فقيرة منه بالنسبة لدول متقدمة غنية، لأنه يمكن إدخال أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج والتوزيع في الدول الفقيرة لتسهم بذلك في عملية النمو إسهاما كبيرا، وهنا فإن الدول المتخلفة الفقيرة لا تحتاج لإنفاق مبالغ ضخمة في مجال البحوث العلمية والتقدم التكنولوجي، حيث يمكن

[1] موهوني مليكة، أثر التعليم على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر، - جامعة الجزائر3، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، 2015/2014، ص27.

[2] أسامة بن محمد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر،2000,ص20.

لها أن تستخدم ما سبق ابتكاره من أساليب فنية حديثة ومتطورة في الدول الأكثر تقدما، إن مثل هذا الوضع ذو دلالة هامة من زاوية إمكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة في العلم النامين لأن الدول الأكثر تقدما لا يمكن أن تدخل على نشاطها الإنتاجي أي أسلوب غني جديد إلا عندما يكون قد تم فحصه واختباره وتطويره والتيقن من صلاحيته للتطبيق العلمي، وفاعليته في تقدم الإنتاج، وهو ما ينطوي على إنفاق مبالغ طائلة في أغلب الأحيان لا يمكن أن توفرها الموارد المحددة لأي دولة فقيرة متطلعة إلى النمو، وكذلك تتطلب عملية تطوير التكنولوجيا مراكز ومعاهد للقيام بالبحوث العالمية للدول المستوردة للتكنولوجيا أيضا تحتاج إلى أعداد كافية من الباحثين في مختلف التخصصات على مستوى عالي من الكفاءة المهنية والتدريب المهني، وعلى دراية لكل تطور في تكنولوجيا الإنتاج حتى تكون لديها القدرة الإبداعية في عملية التطوير، والخيال الخصب في النظرة المستقبلية لمتطلبات التنمية.

غير أن هذه المقومات الأساسية للتقدم التكنولوجي في العالم النامي قد تكون مفتقدة في بعض دول هذا العالم، تصبح التكنولوجيا عائقا للنمو.[1]

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الدول النامية

منذ بدايات حصولها على الاستقلال السياسي في النصف الثاني من القرن الماضي والدول النامية تبذل المزيد من الجهود من أجل تغيير تسميتها واللحاق بالدول المتقدمة. وحتى وإن استطاعت بعضها أن تحقق معدلات نمو اقتصادي مقبولة، إلا أن معظمها لم تفلح في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، حيث كانت معظم محاولات التنمية بالنسبة لهذه الدول نقلا عن تجارب الدول المتقدمة، وليست نابعة من ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها، ولم تراعي للفارق الزمني بين محاولاتها للتنمية ومحاولات الدول المتقدمة التي سبقتها بعقود.

لعل السبب الأساسي للتنمية المشوهة في الدول النامية هو اعتمادها على نماذج جاهزة صاغتها دول أخرى، فبعد عقود عديدة ما زالت هذه الدول تعاني من الفقر وسوء توزيع الدخل وانهيار مستوى الخدمات الصحية وغيرها من مظاهر التخلف. وفيما يلي أهم معوقات التنمية في الدول النامية:

[1] حواشين رماح، النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 2000-2004,مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون-تيارت-2018-2019.

الفرع الأول: إهمال العدالة في توزيع الدخل

لقد كان الهدف من التنمية التي قامت بها الدول النامية اللحاق بمستوى الدول المتقدمة وتقليد أساليب الحياة فيها وسعيا وراء هذا الهدف قامت بصياغة استراتيجيات التنمية من أجل تحقيق معدلات عالية لنمو الناتج المحلي الإجمالي دون الاهتمام بتركيبة هذا الناتج وكيفية توزيعه على السكان بصورة عادلة، كما أن تركز جهود التنمية في قطاعات معينة على حساب بقية القطاعات أدى إلى أحداث نمو غير متوازن. وحتى وإن كان ذلك مقبولا في بدايات عمليات التنمية نظرا لعدم توافر رؤوس الأموال اللازمة، لكن مع مرور الوقت يجب على هذه الجهود أن تشمل كافة القطاعات الإنتاجية. ذلك أن أي تنمية لا تشمل كافة الفئات الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية وحتى المناطق الجغرافية هي في حقيقة الأمر تنمية مشوهة ولا تحقق نتائج إيجابية على المديين المتوسط والبعيد.

الفرع الثاني: فشل سياسات التثبيت الهيكلي في النهوض بالاقتصادات النامية

تجسدت سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة من خلال اتفاق واشنطن الذي شمل ثلاثة أطراف هي البنك الدولي، صندوق النقد الدولي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. ويعرض هذا الاتفاق على الدول النامية سياسات وبرامج للتثبيت الاقتصادي وللتكيف الهيكلي من أجل احتواء عجز الميزانية ومكافحة التضخم وإزالة التشوهات السعرية وغيرها من الأهداف التي تصبوا إلى إحداث تحولات هيكلية وإدخال اقتصادات الدول النامية في زمرة الاقتصاد الرأسمالي. [1]

لقد انخرطت العديد من الدول النامية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي في برامج التثبيت والتعديل الهيكلي هذه، لكن كونها انكماشية بطبيعتها لم يكتب لها النجاح في معظم الحالات، بل أدت إلى توقف النمو الاقتصادي بل حتى تراجعه في بعض الأحيان. ذلك أن العبئ الأكبر للتصحيح وإعادة الهيكلة وقع على عاتق الفئات الضعيفة اقتصاديا ومن ثم زادت نسبة الفقر كما زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل[2] .ليتبين في النهاية أن أثر هذه السياسات سلبي في المدى القصير، وحتى احتمالات إحداث التنمية على المدى الطويل ضعيفة نتيجة لسببين رئيسيين هما :

أ/ أن ما يحدث من آثار سلبية على المدى القصير ليس بالشيء البسيط والسهل إذا ما نظر إلى تراكمها ونتائجها على المديين المتوسط والبعيد، والتي تظهر في شكل تشوهات اقتصادية واجتماعية تعرقل فرص

[1] ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤثراتها، دار الشروق، 2000، ص38.
[2] نفس المرجع، ص 43/42.

التنمية في المستقبل كما هو الحال مثلا بالنسبة للأضرار التي تلحق التنمية البشرية نتيجة انكماش فرص التعليم والتدريب وتدني مستوى الدخول.

ب/ إن الفلسفة التنموية لسياسات التثبيت الهيكلي وأنصار الليبرالية الاقتصادية الجديدة تعتبر أن النمو الاقتصادي هو المفتاح لحل مشكلات الدول النامية، وأن السوق هو الكفيل بإحداث النمو. لكن تبين في واقع الأمر أن الأرضية لم تكن مهيأة فيما يتعلق بالعديد من الجوانب مثل نقص كفاءة الأسواق وعجزها عن العمل، شح الموارد المالية، نقص الخبر ة في الإنتاج وعجز المنتجات المحلية عن التنافس ودخول الأسواق العالمية .كما أن الصناعات التي تم التركيز عليها كانت في أغلب الأحيان مجرد جيوب منعزلة في الاقتصاد القومي، تفتقر إلى الآثار الانتشارية على القطاعات الأخرى، فضلا عن ضيق السوق المحلي أمام هذه الصناعات وعدم قدرتها على المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية، وهذا ما أدى إلى تعطل جزء كبير من الطاقات الإنتاجية.[1]

الفرع الثالث: انخفاض مستوى الإنتاجية

لقد كان التركيز على نمو الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بفكرة تساقط المنفعة أو انتشار آثار النمو إلى الأسفل، بمعنى أنه عندما يزيد دخل طبقة معينة من الأفراد في بداية عملية التنمية، سوف تنتقل الآثار الإيجابية إلى باقي الطبقات في المجتمع. وقد تم اعتبار دالة النمو على أنها شكل من أشكال دوال الرفاهية التي يكفي تعظيم بعضها لتعظيم الرفاهية العامة، لكن ما حدث بالنسبة للكثير من الدول النامية هو أن النمو الاقتصادي الذي تم تحقيقه لم يكن في مستوى الأهداف المنتظرة منه خاصة فيما تعلق بالرفاهية الاجتماعية، حيث اقترن هذا النمو بتصاعد معدلات البطالة وسوء الخدمات الاجتماعية والصحية وكذا سوء توزيع الدخل. الأمر الذي أثر سلبا على مستويات الإنتاجية وبصفة خاصة إنتاجية عنصر العمل، فقد أثبتت التجارب أن الدول التي يتحسن فيها توزيع الدخل القومي مع تباطؤ معدلات النمو تكون في مركز أفضل مقارنة بالدول التي تزداد فيها مدة التفاوت في توزيع الدخول حتى مع اقترانها بمعدلات نمو عالية، بأن العائد من الناتج المحقق يوزع عليهم توزيعا عادلا كاف لحفزهم وتشجيعهم على بذل المزيد من الجهد والعطاء.[2]

[1] رضا العدل وآخرون، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1999، ص161.

[2] نفس المرجع، ص62.

الفرع الرابع: التبعية التكنولوجية

تتجسد هذه التبعية في ارتفاع معاملات استيراد رؤوس الأموال الإنتاجية المباشرة وفي عدم تنويع مصادر الاستيراد وأحادية حركة السلع والمعلومات. وتعتبر هذه التبعية من أصعب مشكلات التصنيع في الدول النامية، وذلك لأن وقائع التنمية المشوهة تواكبها هذه الظاهرة، والتي تعود فتعيق أي اتجاه نحو الإسراع بمعدلات التحول المتوازن. ومما يزيد من تعقيد التبعية التكنولوجية أن المعلومات المتاحة حول تفاصيل التطورات التكنولوجية قليلة جدا، كما أن انتقال التكنولوجيا يتركز في قطاعات أو نشاطات محددة بالذات مثل الغذائية والنسيجية، وذلك دون بقية القطاعات وخاصة الصناعات الالكترونية.[1]

المطلب الرابع: نظريات ونماذج واستراتيجيات النمو الاقتصادي

الفرع الأول: نظريات النمو الاقتصادي

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته، وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في تفسير النمو الاقتصادي، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى النظريات التقليدية التي عالجت النمو الاقتصادي، والمتمثلة في النظرية الكلاسيكية ثم النظرية الكنزية وبعدها النظرية النيو كلاسيكية، وأخذنا هذا الترتيب حسب تطورها الزمني.

أولا: النظرية الكلاسيكية للنمو:

لقد كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك وغيرهم من الاقتصاديين (Marx) و (Malthus) و (David Ricardo) و (Adam Smith) أمثال الكلاسيك، ولقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة، بالإضافة إلى سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد، والحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي[2].

[1] هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص111.
[2] فتح الله لعلو، الاقتصاد السياسي " مدخل للدراسات الاقتصادية"، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان،1981,ص108.

تقييم النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

1. **الأرباح مصدر للادخار** :اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن الأرباح هي مصدر للادخار وهذا يصبح بالنسبة لبريطانيا في المرحلة البدائية للتنمية، لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر أخرى للادخار غير الأرباح ومنها الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام.
2. **الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات** :يقول البعض بأنه ليس صحيحا أن كل الادخار يتم توجيه نحو الاستثمار، وكما قال شوم بيتر فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.[1]
3. **تجاهل الطبقة الوسطى** :تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين (بما فيهم ملاك الأراضي) والعمال وتتجاهل الطبقة الوسطي التي تقدم إسهامات أساسية في عملية للنمو الاقتصادي.
4. **عدم واقعية مفهوم عملية النمو** :حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت ومستمر، والواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيرا مقنعا لعملية النمو الاقتصادي.[2]

ثانيا: النظرية الكينزية

لقد اهتم الكثير بالاقتصاد الكلي على عكس المفكرين الكلاسيكيين الذين ركزا دراستهم على كيفية تراكم رأس المال، من خلال التركيز على تخفيض تكاليف الوحدات المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسات معتقدين أن أرباحهم هي مصدر تراكم الرأسمال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو.[3]

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا ومرتفعا ومنتظما قبل الثلاثينات من القرن العشرين، ولم تتخلله أية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي الذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة1930-1939والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية .وبذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الثورة الكنزية في نظرية الدخل التي قادها كينز.

يعتبر جون مينارد كينز مؤسس المدرسة الكينزية، حيث انطلق في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة، وأهم ظرف أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم الغربي سنة

---

[1] مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية :نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى,2007، ص65/64.
[2] فايز إبراهيم الحبيب، "نظريات التنمية والنمو الاقتصادي"، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود،1985,ص34.
[3] مدحت القريشي، نفس المرجع، ص 73.

1929، والتي من مظاهرها حدوث كساد في السلع والخدمات (العرض يفوق الطلب) وتوقف العملية الإنتاجية وبالتالي عملية النمو الاقتصادي. .[1]

شكل 02: محددات الطلب الكلي عند كينز

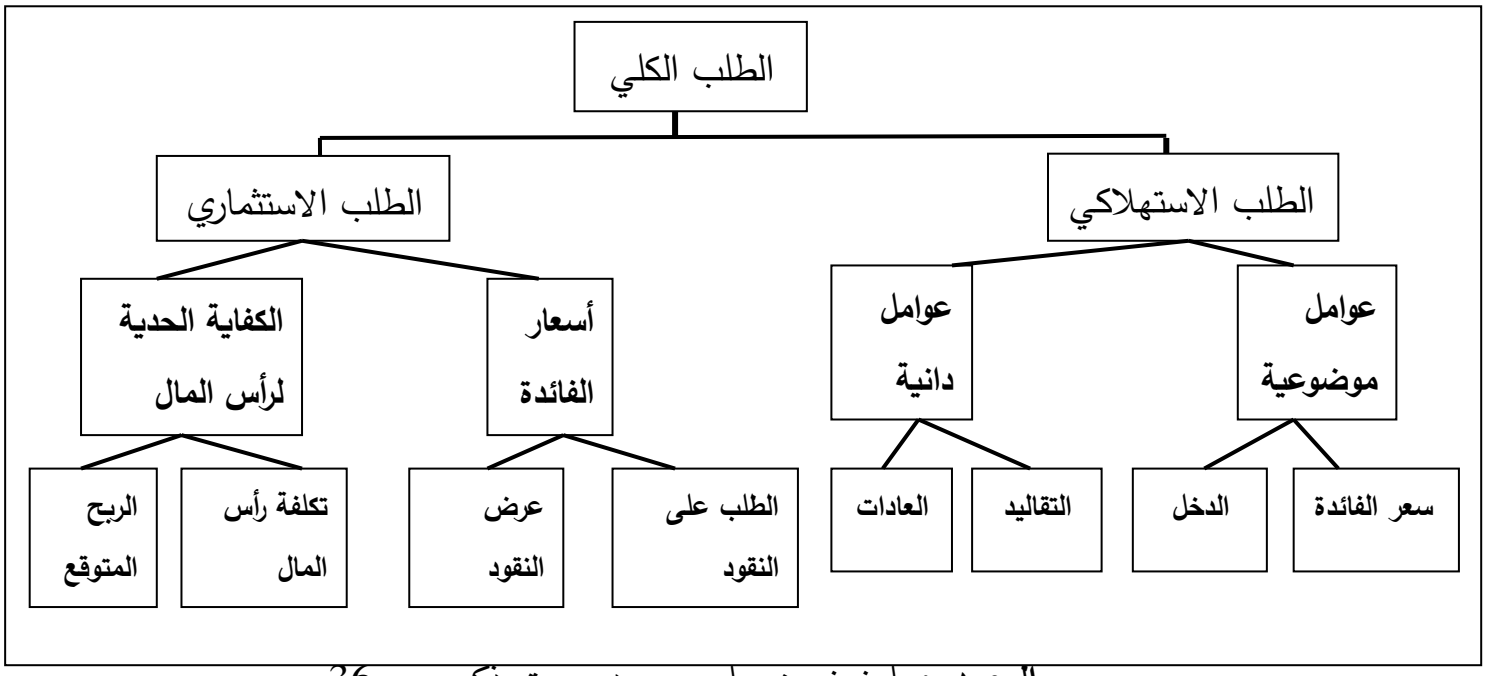

المصدر: بلعزوز بن علي، مصدر سبق ذكره، ص36.

ثالثا: النظرية النيو كلاسيكية

في الثلث الأخير من القرن 19 م تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد، والذي أصبح يعرف بالاقتصاد الكلاسيكي الجديد

تهدف نظرية النمو المعاصرة إلى تبني نماذج يمكن أن تولد نموا طويل الأجل ومستمرا في الدخل الفردي والتأكيد على أن معدل النمو الطويل الأجل لا يعتمد فقط على معلمات د وال الإنتاج والمنفعة، وإنما أيضا على عوامل جوهرية في المجتمع، مثل الحكم الرشيد والمؤسسات ذات الكفاءة العالية والمشاركة المجتمعية والبحث والتطوير والتعليم والصحة ... الخ وبالتالي أصبح تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستدام تعبيرا عن العملية التنموية بكاملها.

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004، ص36.

النظريات النيو كلاسيكية كانت من الأوائل التي حاولت تقديم تفسيرات مرضية من بين هذه النظريات نجد النظرية المقترحة من طرف روبرت سولو في سنوات الخمسينات والتي عرفت انتشار واسع وكانت تسمى أيضا بنظرية النمو الخارجي ومن بين النظريات الحديثة نجد نظرية النمو الداخلي والتي حجزت لها مكانة هامة، حيث ظهرت من أجل تصحيح المفارقات والاختلافات التي عرفتها النظرية الكلاسيكية، وقد أعطت أهمية كبيرة للنمو الاقتصادي ولديها علاقات كثيرة فيما يخص السياسة الاقتصادية، خاصة البحث والتطوير، بالإضافة لهذه النظريات نجد نظرية التغيرات المؤسساتية لدوغلاس نورث والتي حملت أفكار مختلفة عن سابقيها.[1]

أهم أفكار هذه النظرية تتلخص فيما يلي:

أن عملية النمو متدرجة ومستمرة ومتوافقة وهي تجري في ظروف تتسم بالتفاؤل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج (العمل، الأرباح، رأس المال، التنظيم +التكنولوجيا) ، بالنسبة لعنصر العمل تربط هذه النظرية بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع الإشارة بأهمية تناسب الزيادة في السكان مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

بالنسبة لرأس المال اعتبرت المدرسة عملية النمو محصلة للتفاعل بين ال تراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عر رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات[2].

رابعا: نظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي)Endagenous Growth

ظهرت هذه النظرية منذ الثمانينات حيث تعتبر نظرية حديثة، ويعتبر (Paul Romer) رائدها في 1986، وتفترض أن النمو الاقتصادي مستمر يتحدد من عملية الإنتاج نفسها وليس من خارجها، ومن أهم دوافع هذه النظرية هو عدم إجابة النظرية النيو كلاسيكية عن أسباب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول التي لها نفس المستوى التقني، بالإضافة إلى الدافع الذي يكشف أهم المصادر عند Solow.

1 أ.طالب دليلة، مصدر سبق ذكره، ص 38/37.
2 هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 374.

وتفترض النظرية الجديدة زيادة العائد الحدي في حجم عوامل الإنتاج من خلال دور الآثار الخارجية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري مما يولد تحسن في الإنتاجية وهو يعادل الميل الطبيعي للعوائد المتناقصة.

و يرتكز النمو الاقتصادي على الادخار و الاستثمار في رأس المال البشري من جهة(Lucas) و الاستثمار في البحث و التطوير و إنتاج المعرفة من جهة(Romer) يضاف إلى ذلك أن السوق الحرة تقود إلى أقل من المستوى الأمثل لتراكم رأس المال المتمم(Complet entry capital) أي الاستثمار في رأس المال البشري و البنية التحتية و البحث و التطوير، بالتالي قد تحس الحكومة كفاءة تخصص الموارد من خلال الاستثمار في رأس المال (الذي يعتبر أساس التقدم التقني)، و من خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة في الصناعات ذات التقنية العالية، إذا السياسة الاقتصادية ليست حيادية بالنسبة لتمويل حيث يعتبر Romer البيروقراطيين الأكفاء و الحكم الصالح أساس النمو الاقتصادي طويل الأجل[1].

الفرع الثاني :نماذج النمو الاقتصادي.

إن الأهمية الكبيرة التي اكتسبها مفهوم النمو الاقتصادي، قد ضاعفت من اهتمام العديد من المفكرين بتفسيره وتحليله، وذلك بتقديمهم نماذج، وكل نموذج يهدف إلى تفعيل حركة النمو الاقتصادي.

إن النموذج يقصد به :تعبير عن ظاهرة فعلية كأن تكون نظامًا فعليًا أو طريقة معينة .وغرض التعبير عن الظاهرة الفعلية أو الحقيقية بالنموذج القياسي هو توضيحها والتنبؤ بها والسيطرة عليها ويعد ذلك أحد أغراض النماذج القياسية إلى جانب الأغراض الأخرى مثل التحليل التركيبي للحصول على معلمات تعبر عن العلاقات بين المتغيرات .فضلا عن تقويم السياسات وفن بناء النماذج جزء مكمل لمعظم العلوم بغض النظر عن كونها علوما صرفه أو إنسانية وذلك لأن ظاهرة الواقع أو ظاهرة العالم الحقيقي التي يتعامل معها العلماء ذات طبيعة معقدة ويتطلب التعامل مع تلك الظاهرة تعبيرات مبسطة عن طريق النماذج التي تحاول أن توفق بين الحقيقة أو الواقع شريطة أن يكون التعبير عن ذلك بالنموذج أمرًا ممكنًا .يضاف إلى هذا أن النموذج يجب أن يكون تعبيرًا معقولا عن الظاهرة .وبهذا المعنى يجب أن يكون واقعيًا في جمع العوامل الرئيسة للظاهرة المراد التعبير عنها. ومن ثم فإن التوازن الملائم بين الواقع أو الحقيقة وإمكانية استخدام النموذج يعد جوهر عملية بناء

[1] ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،2004 ، ص8

.النموذج الجيد.[1]

أولا: نموذج آدم سميث

يرى آدم سميث بأن أساس التنمية الاقتصادية هو تراكم رؤوس الأموال الناتجة عن فائض الإنتاج أي الفارق بين الدخل الناتج والتكاليف الأولية، على أساس أن يستعمل هذا التراكم في استثمارات جديدة . ويعتبر أن سر التقدم الاقتصادي هو ادخار الفائض قصد استثماره بعد ذلك وهكذا لا ترى النظرية الكلاسيكية بعين الرضا المغالاة في الاستهلاك بل تنادي إلى نوع من التقشف الذاتي واستعمال الأرباح والعوائد في شراء الآلات والمعدات.[2]

يعتقد آدم سميث أن مسألة النمو الاقتصادي مسألة تراكمية فحين يبدأ تقسيم العمل يترتب عليه ارتفاع الإنتاجية لاسيما عندما يتوافر قدر من الطلب الفعال والحجم المناسب من رأس المال فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الدخل الوطني ومن ثم يؤثر تزايد الدخل في زيادة السكان لأّنه يعد حافزاً ودافعاً له، وما أن تأخذ المعدلات السكانية بالنمو، حتى يزداد الطلب وتتسع السوق وتعقب ذلك زيادة الادخار بوصفه عاملاً يتأثر بزيادة الدخل .ويمكن تلخيص تصورات آدم سميث كالتالي:

الشكل 03: تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي.

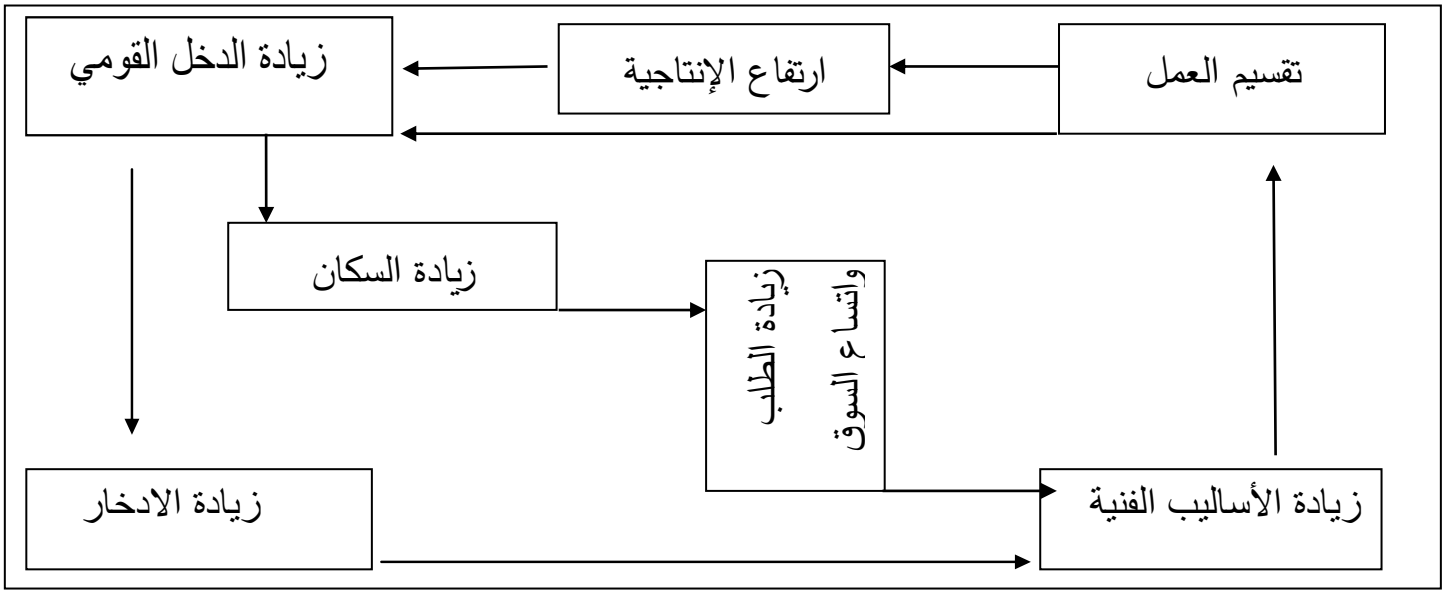

المصدر: سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، المرجع نفسه، ص61

[1] سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،1988,ص51.
[2] فتح الله ولعلو، مصدر سبق ذكره، ص 108.

ثانيا: نموذج هارود–دومار

يعتبر نموذج" هارود –دومار "كنموذج أولي له أهمية بالغة للاستثمار ودوره في تفعيل حركة النمو الاقتصادي، فحسب هارود –دومار فإن مشكل الرأسمالية يتمثل في أزمة البطالة، وانطلاقا من ذلك حاولا تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل وعند مستوى التشغيل الكامل.

يعتبر نموذج هارود–دومار نموذجا مرجعيا بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو الاقتصادي ويسمى في بعض الأحيان بالنموذج الكينزي للنمو، حيث يبين هذا النموذج كيفية زيادة معدل النمو الاقتصادي، وحسبه فإن الحصول على هذه الزيادة في معدل النمو الاقتصادي يتم إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال / الدخل)، وإما بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل)، وبالتالي فإن النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب[1].

ومن خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل كل من الجانب النقدي والمالي، بالإضافة إلى نموذج"هارود "والذي يقترب من نموذج" دومار"، لذلك عادة ما نتكلم عن نموذج" هارود –دومار"، وهذا رغم تحليل دومار يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع، ويهمل شروط التوازن في سوف العمل، أما تحليل هارود هو أكثر تكاملا، وذلك كونه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين والعقبات في الحصول على التوازن الاتي بينهما، وعلى العموم فإن التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريبا[2].

يستند هذا النموذج على عدد من الافتراضات أهمها:

*هناك مستوى توازن الاستخدام الأولي للدخل والذي قد تم تحقيقه بالفعل.

*هناك اقتصاد حر دون أي تدخل من قبل الدولة.

*النظام الاقتصادي هو نظام مغلق أي لا توجد تجارة خارجية.

*الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار.

*الميل الحدي للادخار و معامل رأس المال (نسبة مخزون رأس المال إلى الناتج K/Yثابتين).

*ثبات المستوى العام للأسعار وكذلك أسعار الفائدة[3].

1 أشواق بن قدور،" تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2013 ، ص76/75.

2 Gilbert Abraham, Frios, Dynamique économique, 7 éditions, paris, édition Dalloz,1991, p181.

3 ولاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة فرنكلين للصياغة والنشر، بيروت،196 ,ص 315.

ثالثا: نموذج سولو

يمثل نموذج Solow إسهاما كبيرا في النظرية النيو كلاسيكية للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أنه يعتبر أول شكل رياضي ساعد على الكثير من الأعمال التجريبية في مجال النمو الاقتصادي.

يعتبر نموذج Solow من النماذج القاعدية لتحليل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ويقوم هذا، النموذج على جملة من الفرضيات:

- لقد افترض سولو أن تكون دراسته في اقتصاد مغلق أي (الناتج مساوي للدخل والاستثمار مساوي للادخار) مع معدل الادخار خارجي، وأن الاقتصاد ينتج سلعة مركبة واحدة.

- العوائد السلمية لعوامل الإنتاج ثابتة.
- الاقتصاد مكون من قطاعين، قطاع العائلات وقطاع المؤسسات، ويتميز بالمنافسة التامة.
- نمو العمل والتقدم التقني خارجيا، ويعتبر التقدم التقني حيادي من وجهة نظر هارود.
- إمكانية الإحلال بين عوامل الإنتاج.[1]

شكل04: مخطط سولو ودالة الإنتاج.

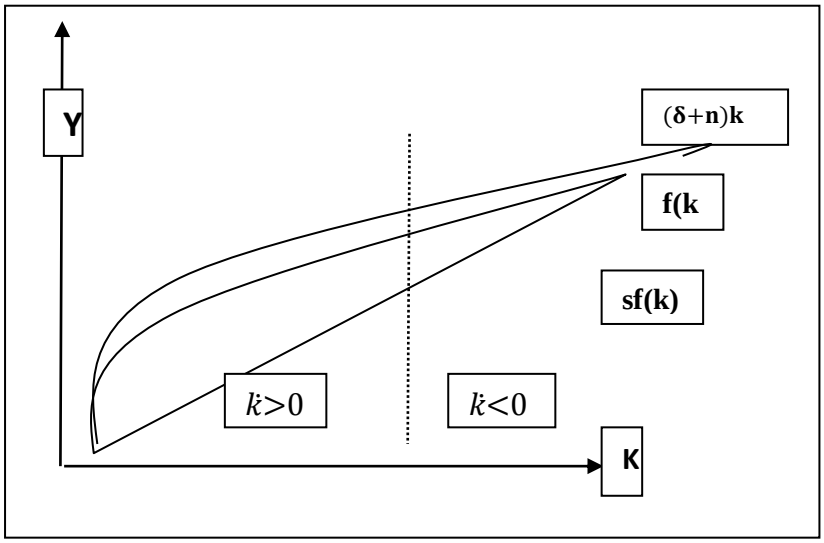

المصدر: موهوني مليكة، مصدر سبق ذكره، ص42.

[1] أ-طالب دليلة، مصدر سبق ذكره، ص 39.

يدرس نموذج" سولو "حركية النمو المتوازن، حيث تطلب صياغته لمجموعة من المعادلات التي ربطت بين الإنتاج والعمل وتراكم رأسمال والتقدم التقني، وبهذا التوجه أصبح للتقدم التقني دورا هاما في نظرية النمو الاقتصادي[1].

الفرع الثالث: استراتيجيات النمو الاقتصادي.

عرف النمو الاقتصادي باعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية وأكثرها دلالة وتعبيرا على الأداء الاقتصادي، حيث انه تلقى اهتماما كبير من طرف الاقتصاديين، لذلك يتضمن استراتيجيات من بينها:

أولا: إستراتيجية النمو المتوازن.

تستند هذه الإستراتيجية على إعطاء القطاعات الاقتصادية دفع واحد بصفة متوازنة، بحيث يأخذ رواد هذه النظرية (نركس، ورستين، رودان) بعين الاعتبار ما يلي:

- ✓ **دور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية:**

تتمثل هذه الهياكل في كل الانجازات الجماعية للبلد والتي غالبا ما تكون مقدمة من طرف الدولة، و هي غير قابلة لتجزئة نظرا لكونها تستلزم حجما كبيرا كحد أدنى، مما يتطلب استثمارا مبدئيا ضخما، نظرا لتكاليفها الضخمة كالسكك الحديدية، الطرق إلى غير ذلك، و التي تتطلب مدة طويلة للإنجاز و هو استثمار نهائي من حيث الوقت، بحيث لا يمكن تأجيله، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصفة موازية نظرا لنقص هذه الهياكل في البلدان النامية يشكل عائقا معتبرا لها، تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها و بالتالي كسر العزلة بين المناطق، بتوسع السوق الوطني، و فتح منافذ للمؤسسات.

- ✓ **الطبيعة المكملة للطلب:**

حين يتم التغلب على النقص المتواجد في الاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وحتى يكون للهياكل دور يجب تطوير صناعات مختلفة، وعليه يجب توفير حد أدنى من الموارد لبرنامج التنمية ولا يكفي توفير انجاز بعض الصناعات ولكن يجب على التصنيع أن يكون على عدة وجهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من ثمار التطوير الآني للصناعات الأخرى، بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل وعليه يصبح المنتجين مستهلكين لسلع والصناعات الأخرى[2].

1 Yıldızoglu, M. (2011). Sources de la croissance économique, Université Bordeaux, France, Vol. 3.5, p. 16.

[2] بكري كمال، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت،1986 ,ص 84.

ثانيا :إستراتيجية النمو غير المتوازن

تتمثل هذه الإستراتيجية في التركيز على نمو قطاع معين وبالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو إلى القطاعات الأخرى، ومن الرواد الأساسين لهذه النظرية نجد هريشمان، حيث أن هذا الأخير بين عدم واقعية إستراتيجية النمو المتوازن، وذلك لكون أن عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغير وبالتالي الدفعة القوية مرتكزة في القطاعات أو الصناعات الإستراتيجية ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، وهذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال وتطور اقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل.[1]

المبحث الثاني: ماهية التشغيل

تعد سياسة التشغيل إحدى أهم السياسات العمومية التي تعتمدها الدولة بهدف تنظيم سوق العمل وتحقيق التوازن بين العرض والطلب على اليد العاملة. وتكتسي هذه السياسة أهمية بالغة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، حيث أصبحت أداة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتحسين فرص الاندماج في سوق العمل.

وانطلاقا مما سبق، سنتطرق في هذا المبحث إلى سياسة التشغيل وأبعادها وآلياتها، حيث يتم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب وهي:

المطلب الأول: مفهوم سياسة التشغيل.

المطلب الثاني: مقومات سياسة التشغيل.

المطلب الثالث: آليات سوق العمل.

المطلب الرابع: فعالية سياسة التشغيل وترقيتها وأطرها القانونية والتنظيمية.

[1] عطية عبد القادر محمد عبد القادر، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، دار الجامعة، الإسكندرية،2005,ص119.

المطلب الأول: ماهية سياسة التشغيل

لقد كانت وما تزال معضلة التشغيل من بين القضايا الاجتماعية الهامة التي حركت أقدام المفكرين والاقتصاديين والفلاسفة، ولم تعد قضية التشغيل في الوقت الراهن من بين اهتمامات الدولة فحسب، بل امتدت إلى الجماعات المحلية.

الفرع الأول: مفهوم سياسة التشغيل:

تتكون سياسة التشغيل من كلمتي**"سياسة "**والتي تعني مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية**"التشغيل "**الذي يعني كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط فكري أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر.[1]

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) سياسة التشغيل على أنها "مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج[2]."

كما تعرف سياسة التشغيل على أنها" السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات والمناطق[3].

في حين عرفها المكتب الدولي للعمل BIT على أنها :إطار متفق عليه ومتناسق، يربط رؤية جميع التدخلات في جانب التشغيل مع جميع أطراف أصحاب المصلحة، وبالتالي فهي تشير إلى مجموعة من التدخلات المتعددة والتي يراد من خلالها تحقيق الأهداف الكمية والنوعية للشغل في بلد معين.[4]

وتعرف أيضا بأنها :هي مجموعة من الخطوات والمناهج والإجراءات المتخذة من قبل السلطة العمومية في معالجة موضوع التشغيل والتقليل من حدة البطالة، مثل سياسة ما قبل التشغيل المنتهجة، تشغيل الشباب، سياسة العمل بالتعاقد.5

سياسة التشغيل لا تعتبر فقط من سياسات الاقتصاد الكلي، كما أنها ليست سياسة قطاعية وإنما هي : "عبارة عن مجموعة من الإجراءات تصمم وتطبق على مستوى سياسة لسوق العمل فحسب كل من السياسات

1 عمار رواب، صباح غربي، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد05 ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2011، ص68

2 عبد الرزاق مولاي لخضر، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر2000-2010، مجلة الباحث، العدد10 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012,ص191.

3 زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإدارية (إنكليزي، فرنسي، عربي)، ط2 ، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1994,ص178.

4 Departement des politiques de l'emploi (BIT), Guide pour les formulations des politiques nationales de l'emploi Genève, Suisse, 2012, p :15.

5 أ-سعدية زايدي، سياسات التشغيل في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية - العدد - 13 :ديسمبر2017 ,ص188.

السابقة الذكر أي أنها تندرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي ومن السياسات القطاعية، فضلا عن سياسة اقتصاد السوق ويكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل.[1]

الفرع الثاني: أنواع سياسة التشغيل

هناك عدة تقسيمات لسياسة التشغيل إلا أن الشائع منها نجده يقسم سياسة التشغيل إلى قسمين:

أ) سياسة التراجع عن التشغيل وتحديد الفئة النشطة:

ب) سياسة تشجيع عمليات التشغيل أو سياسة التشغيل النشطة

أولا: سياسة تشجيع عمليات التشغيل أو سياسة التشغيل النشطة:

سياسة التشغيل النشطة هي عبارة عن كل الإجراءات والتدابير التي تعمل بشكل مباشر على الحفاظ على مستوى العمالة الموجودة، أو على خلق مناصب شغل سياسات تعمل بشكل مباشر على الحفاظ على مستوى العمالة الموجود، وعلى خلق مناصب شغل جديدة، وعلى تكييف اليد العاملة حسب حاجة، الاقتصاد ووفقا لهذه السياسة فقد أحصت OCDE جملة من السياسات التي تدخل ضمن هذا التصنيف.

- المصالح العمومية للتشغيل
- التكوين المهني.
- الإجراءات الخاصة بتشجيع الشباب.
- الإجراءات الخاصة باليد العاملة الغير كفاءة والإعانات على التوظيف.

ثانيا: سياسة التراجع عن التشغيل وتحديد الفئة النشطة

تعمل هذه السياسة حسب حالة سوق العمل، وهي تسعى للتخفيف من الآثار التي تولدها اختلالات سوق العمل، وذلك من خلال توفير الإعانة الاجتماعية، أو المحاولة للحد من الفئة النشطة، والتي أحصت **OCDE**مختلف الإجراءات الواردة في هذا التصنيف والتي تمثل في إجراءين هما:

- ✓ منح تعويضات البطالة.
- ✓ التقاعد المسبق أو النسبي.

[1] مدني بن شهرة،" الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل :التجربة الجزائرية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان -الأردنو2008,ص164.

هذا النوع من سياسة التشغيل تندرج ضمن فترة قصيرة أي يتمثل الهدف الأساسي للسلطات العمومية في امتصاص أكبر قدر من القوى العاطلة ويتنافى منطق هذه السياسات مع وجود أية ديناميكية في سوق العمل.[1]

الفرع الثالث: أهداف سياسة التشغيل

يمكن حصر أهم أهداف سياسة التشغيل في:

- ✓ الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل وبالتالي رفع مستوى عروض العمل، تحسين المؤهلات المهنية بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.
- ✓ تكييف الطلب على التشغيل وبالتالي المؤهلات مع حاجيات سوق العمل، للوصول تدريجيا على توافق بين مخرجات التكوين وسوق الشغل.
- ✓ العمل على تصحيح الاختلالات الواقعة في سوق العمل، وتوفير الشروط المناسبة للتقريب بين حجم عرض العمل وحجم الطلب عليه .بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.
- ✓ تحسين المؤهلات المهنية بهدف تحقيق تحسين قابلية التشغيل لدى طالبي العمل[2].
- ✓ تنظيم أساليب ومواعيد إدخال التحسينات التقنية بحيث لا تؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها.
- ✓ تكوين وإعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني ومهارة عالية لأداء أفضل.
- ✓ استقرار العمل، ويقصد به دوام استخدام العامل في عمله وتقليص التغيرات التي تحدث إلى أدنى حد ممكن عن طريق حماية العامل من الفعل التعسفي[3].

[1] فاطمة بوالم نضال يدروج، سسياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد01، العدد02، سبتمبر 2017,ص11.

[2] أحسن صليحة، شابونية زهية .مخرجات التكوين الجامعي ومدى مواءمتها لمتطلبات سوق العمل .مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية و الاجتماعية, العدد 8,2018.

[3] أ-سعدية زايدي، مرجع سبق ذكره، ص 188.

الفرع الرابع: أهمية سياسة التشغيل:

يقاس الأداء الاقتصادي في الكثير من الدول من خلال مؤشرات تقليدية مثل التضخم، الإنتاج، الصادرات واستقطاب الاستثمارات .لكن الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 فرضت ضرورة إقحام الشغل إلى جانب المؤشرات السابقة .ذلك أن تحقيق نتائج إيجابية كمية في أغلب الحالات على مستوى سوق العمل أصبح مؤشرا رئيسيا على فعالية المخططات التنموية الاقتصادية والسياسية للدول.

ولأن سياسات الشغل كما أشرنا سابقا تأتي لمعالجة الاختلالات التي تطرأ في سوق العمل والتي عجزت عنها السياسات الاقتصادية، لذلك ينبغي النظر في البداية الى دور هذه الأخيرة في تطوير الشغل، فالسياسة الاقتصادية التي تستجيب لمتطلبات التشغيل الكامل يجب أن تحيط بجوانب عديدة أهمها:

أ –تشجيع الطلب الذي من شأنه المحافظة على الوظائف الحالية وخلق وظائف جديدة.

ب –إصلاح القطاع المالي والمصرفي بما يتماشى ومتطلبات الاستثمار.

ج –المحافظة على استقرار سعر الصرف، تنافسية العملة وكذا تنافسية الدولة.

د –تشجيع التصدير والتحكم حركة رؤوس الأموال خاصة نحو الخارج، وتوجيهها داخليا نحو القطاعات والمناطق بالشكل الذي يسمح بخلق الوظائف وتحقيق التنمية[1].

المطلب الثاني: مقومات سياسة التشغيل

الفرع الأول: العوامل الاجتماعية المؤثرة في حجم التشغيل:

من بين العوامل المؤثرة على مستوى التشغيل الكلي التي لها علاقة بالسكان، أو مقدار ما توفره مختلف القطاعات الاقتصادية من مناصب عمل عن طريق عامل الاستثمار وما يرتبط به من متغيرات، إضافة إلى سياسة التشغيل التي هي بمثابة إحدى الأدوات الرئيسية لتحديد مستقبل الشغل وسيتم التطرق إلى ذلك من خلال ما يلي:

أ) تطور النمو الديمغرافي :إن معدلات النمو الديمغرافي له تأثير كبير على سوق العمل، باعتباره المحدد لحجم وكمية اليد العاملة التي تعرض قوة عملها في السوق، ويتعلق الأمر بالفئة النشيطة، الإشارة فإن حجم السكان النشيطين له علاقة وطيدة بعامل الهجرة الداخلية والخارجية ولقد عرف النمو الديمغرافي للجزائر معدلات مرتفعة قبل بداية برنامج التعديل الهيكلي، إذ تميز النمو السكاني بثلاثة مراحل أساسية هي:

[1] بوشويشة رضوان، مرجع سبق ذكره، ص63.

1-مرحلة النمو البطيء. 2- مرحلة النمو السريع .3 - مرحلة النمو المتوازن[1].

ب) تطور الفئة النشيطة :إن أي تحليل للفئة النشيطة والتي تم تعريفها، ترتكز أساس على ثلاثة عناصر تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من حيث تحديد حجمها وهيكلها، ويتعلق الأمر بمدى تطور عدد السكان ومدى فعالية النظام التعليمي والتكوين، الذي من شأنه التخفيف من التشرب المدرسي قصد تخفي الضغط على سوق العمل، وأخيرا مستوى تطور الاقتصاد الوطني من خلال طاقاته ومدى قدرتها على خلق مناصب عمل لمواجهة الطلب الإضافي المتزايد من سنة لأخرى. [2]

الفرع الثاني: أبعاد سياسة التشغيل

لقد كانت سياسة التشغيل دوما جزءا لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وسنتناول بعض الأبعاد منها:

1-**البعد الاجتماعي** :يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة ولاسيما بالنسبة بالشباب عامة وذوي المؤهلات الجامعية خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة الإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء وما يترتب عن ذلك من أفكار وتصرفات أقل ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب أولا وبالبلاد ثانيا، ونقصد بها اللجوء إلى الهجرة السرية نحو الضفة الأخرى من المتوسط، وما يترتب على ذلك من مخاطر الموت في البحر والإدمان على المخدرات وما ينتج عنه من مظاهر إجرامية متعددة الأوجه، بما فيه الجرائم الإرهابية والانتحار، والتمرد على قيم وتقاليد وقوانين البلاد، وما إلى ذلك من الانعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تفرزها ظاهرة البطالة.

2-**البعد الاقتصادي** :يرتكز على ضرورة استثمار القدرات البشرية ولا سيما المؤهلة منها في خلق الثورة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط الاقتصادي بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتطوير أنماط الإنتاج وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، وربح المعركة التكنولوجية السريعة التطور.

3-**البعد الهيكلي والتنظيمي** :بينما ترمي الأبعاد التنظيمية والهيكلية السياسة التشغيل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلاصها من وثيقة المخطط الوطني لترقية التشغيل ومحاربة البطالة المعتمد

[1] الناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر. ص157.

[2] الناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص157.

من قبل الحكومة في شهر أفريل2008، والتي ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتعددة الأبعاد.[1]

الفرع الثالث: محددات سياسة التشغيل

تندرج سياسة التشغيل ضمن عدة محددات يمكن إيجازها فيما يلي :

- مستوى التنمية لكل بلد: ويشمل ذلك المجالين الاقتصادي والاجتماعي؛ حيث يركز الأول على طبيعة الأنشطة الاقتصادية، وذلك من خلال إيجاد تكامل بين مردوديتها الاقتصادية وإمكانية تكثيفها لليد العاملة. أما الثاني فيهتم بطبيعة العالقات بين مختلف العمال والنقابات والمؤسسات المستخدمة، مرد ارتفاع مستويات التكاليف خاصة
- قدرة الدولة على تنمية الموارد البشرية: من حيث حجم مستويات التأهيل والتكوين واكتساب الخبرات.
- توفير نظام دقيق ومتكامل للمعلومات، بمعنى المعلومات المرتبطة بالتشغيل وبحجم القوى العاملة، من حيث مستويات التأهيل بها، ومن حيث تصنيفها حسب الجنس وتحديد طبيعة وخصائص هيكل البطالة، وكذا التنبؤ بمستويات التشغيل قصد توفير مناصب العمل الفردية لتجنب الضغوطات التي يمكن أن تنشأ في المستقبل.[2]

الفرع الرابع: معوقات سياسة التشغيل

هناك العديد من الأسباب التي تعيق سياسة التشغيل ونذكر منها:

1-صعوبات الحصول على القروض بالنسبة لأصحاب المشاريع.

2-عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.

3- عدم توفر معلومات دقيقة عن سوق العمل والعمالة، مما أدى إلى عدم القدرة على التخطيط الجيد لمواجهة مشكلة التشغيل.

4-ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات.

5-ضعف العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.

[1] بوزيان راضية :سياسات التشغيل والوساطة المؤسسة النشيطة للحد من البطالة في الجزائر- مقاربة سوسيو- اقتصادية مداخلة في الملتقى الدولي حول :إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة. جوان,2014.

[2] ناصر دادو عدون وعبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص167/166.

6-الافتقار إلى وسائل التشخيص والتقويم والمتابعة.

7-الاعتماد على القطاع الحكومي كمصدر أساس ي للتشغيل.

8-عدم التحكم في الآليات القانونية التي تتولى تنظيم سوق العمل.

9-انعدام المرونة في المحيط الإداري.

10- عجز في اليد العاملة المؤهلة، وعدم توافق قوى العرض مع قوى الطلب[1].

المطلب الثالث: آليات سوق العمل

في كل سوق يوجد مشترون وبائعون ولا يختلف سوق العمل عن ذلك، فالمشترون هم أصحاب الأعمال والبائعون هم العمال. وتعتبر خدمة العمل السلعة محل التبادل في هذه السوق ولا يمكن فصلها عمن يقوم بتأديتها.[2]

الفرع الأول: تعريف سوق العمل:

يعتبر سوق العمل أحد أشكال السوق بشكل عام، حيث يخضع تحديد مفهومه إلى خلاف بين المختصين، وذلك بسبب تعدد وتنوع المرجعيات النظرية والفكرية التي انطلق منها كل واحد منهم.

ومن بين أبرز التعريفات التي أعطيت لهذا المفهوم نذكر ما يلي:

عرف سوق العمل بأنه: " ذلك المكان أو المجال الذي يلتقي فيه الباحثون عن فرص العمل والباحثون عن العمال، ويتم من خلاله تحديد مستوى الأجور وحجم العمالة"[3]

سوق العمل هو الذي تباع فيه خدمات العمل وتشترى، نتيجة التفاعل بين جانب الطلب والمتمثل في أصحاب المؤسسات، وجانب العرض المتمثل في العاملين أو الباحثين عن العمل، وهو الآلية التي تحدد مستويات الأجور والتوظيف، كما انه المكان الذي تتخذ فيه قرارات العمل المطلوبة والمرغوبة عند الأفراد.[4]

[1] أ-سعدية زايدي، مرجع سبق ذكره، ص205.

[2] Conseil National Economique et Social, évaluation des dispositifs d'emploi, (dossier annexes, 20éme session plénière, Algérie, juin 2002), p : 02.

3 Ighemat Arezki, le marché du travail en Algérie, CERREQ, série N° 01, Alger, 1989, p : 21.

[4] محمد طاقة، حسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، إثراء للنشر والتوزيع، ط1,عمان, 2008,ص31.

الفرع الثاني: مميزات سوق العمل

من أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق ما يلي:

أ- غياب المنافسة الكاملة: يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال. كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية[1].

ب – سهولة التمييز بين خدمات العمل: حتى ولو تشابهت سواء لأسباب عنصرية كالجنس واللون والدين أو لأسباب اختلاف سن أو ثقافة.

ت- تأثر عرض العمل: وذلك بسلوك العمال وتفضيلاتهم المختلفة (كمية وقت الفراغ، مستوى الدخل نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة).[2]

ث- تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي: وتنعكس آثار التقدم التكنولوجي على سوق العمل في بروز ظاهرة البطالة وذلك من خلال مظهرين[3]:

ج-عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة، يتم إلغاء بعض الوظائف وبالتالي تظهر البطالة.

ح- تغيير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة ومستوى تعليمي أعلى، ويمكن التقليل من البطالة الناتجة بإعادة تدريب وتأهيل العمال.

الفرع الثالث: محددات عرض العمل والطلب عليه توازنه

أولا: محددات العرض:

تتمثل محددات العرض فيما يلي:

أ- هيكل القوى العاملة: يعتبر هذا الهيكل من أهم خصائص التركيب السكاني في المجتمع والقوة العاملة أو السكان ذوي النشاط الاقتصادي هم جزء من هيكل السكان وتضم قوة العمل جميع الأفراد الذين يساهمون فعلا بجهودهم الجسمانية أو الذهنية لأداء أي عمل يتصل بإنتاج السلع أو الخدمات أو الذين يقدرون على أداء مثل هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه. وتنقسم قوة العمل تبعا لذلك إلى:

- المشتغلون: هم الأفراد الذين يباشرون عملا مثمرا لصالح أصحاب العمل، والأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص، والمستخدمين بأجر، وأولئك الذين يعملون بدون أجر.

[1] صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر" بن عكنون", ديوان المطبوعات الجامعية,2005, ص13.

[2] نجيب ابراهيم نعمة الله، نظرية اقتصاد العمل، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة,2002' ص24.

[3] Schnapper D, l'épreuve du chômage, sans pays : édition Gahimard, 1994, p : 76

- المتعطلون: ينقسمون إلى قسمين، متعطل سبق له العمل ومتعطل لم يسبق له العمل.

ويتم وصف هيكل القوى العاملة من خلال حساب معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي. ويمكن حساب نوعين من المعدلات هما معدل النشاط الاقتصادي الخام ومعدل النشاط بالنسبة العمر والنوع. ويعرف معدل النشاط الاقتصادي الخام بأنه النسبة المئوية لعدد الأشخاص النشطين اقتصاديا إلى جملة السكان في جميع الأعمار والمعادلة التالية تعطي فكرة عن حجم السكان الذين يقومون بالعمل الذي تعتمد عليه الحياة الاقتصادية في المجتمع[1].

$$\text{معدل النشاط الاقتصادي الخام} = \frac{\text{قوة العمل}}{\text{السكان إجمالي}} \times 100$$

وتقدر نسبة قوة العمل إلى إجمالي السكان في الوطن العربي بحوالي 37%. وهذا يعني أن من كل 100فرد، يعتمد 63 فردا على عمل من 37 فرد الباقين. وبعبارة أخرى تشير هذه النسبة المنخفضة إلى ارتفاع عبء الإعالة الاقتصادية. حيث كل فرد من قوة العاملة العربية يتحمل في المتوسط إعالة ما يقرب من 2 أفراد إضافة لنفسه ويرجع انخفاض معدل النشاط الاقتصادي الخام في الوطن العربي إلى عدة عوامل من أهمها المشاركة المحدودة للمرأة العربية في النشاط الاقتصادي. إذ أن نسبة النشاط اقتصاديا عندهن تقدر بحوالي 6,4% فقط. إلا أنه من الواجب التحوط عند استخدام نسبة مساهمة المرأة نظرا لاختلاف طرق تصنيف نشاط المرأة باختلاف البلدان.

وعموما فإن معدل النشاط الاقتصادي الخام لا يعتبر مقياسا دقيقا لمدى المساهمة بالنشاط الاقتصادي لدى يتم حساب معدل النشاط الصافي وهو نسبة إجمالي السكان النشطين على إجمالي السكان في سن العمل.

$$\text{المعدل} = \frac{\text{عدد الأشخاص النشطين اقتصاديا في الفئة العمرية}(S) \times 100}{\text{إجمالي السكان في الفئة العمرية}(S)}$$

إجمالي السكان في الفئة العمرية(S)

كما يمكن حساب هذا المعدل طبقا للخصائص المختلفة للسكان مثل الحالة الزواجية والمستوى التعليمي والإقامة.

ويحتسب المعدل الخاص بالعمر للذكور والإناث كل على حدة.

[1] Perrot Anne, les nouvelles théories du marché du travail, Paris : éditions La Découverte, sans année, p : 28.

ب–توزيع السكان حسب الحالة التعليمية وتشكل بيانات التعدادات السكانية الخاصة بالتعليم جزء هاما من القاعدة الإحصائية اللازمة لتخطيط التعليم وعن طريقها يمكن:

- الوقوف على مستوى التعليم ومدى انتشاره بين السكان في مختلف المناطق ومدى تطور مشكلة الأمية.
- التعرف على توزيع السكان حسب المؤهل التعليمي، مما يفيد في التخطيط للاستخدام الكامل والفعال

الخبرات التعليمية في المواقع المختلفة للدولة، ولتخطيط برامج التنمية التربوية لمجابهة الطلبات المستقبلية على المشتغلين المتعلمين والمتدربين.

- لحساب بعض المؤشرات التعليمية الهامة مثل نسب الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين ونسب الالتحاق

بالمدارس ونسب الاستيعاب ونسب التسرب وكثافة الفصل وعدد ما تحتاجه الدولة من فصول إضافية ومدرسين.

- تحديد الأموال اللازم استثمارها في قطاع التعليم ولربط الاستثمارات الجارية بالأهداف المستقبلية لرفع

مستوى تعليم السكان البالغين وفي بناء المدارس في مختلف المناطق.

بالإضافة إلى ذلك فإن دراسة توزيع السكان حسب الحالة التعليمية تلقي الضوء على الكثير من الظواهر خاصة إذا درس الهيكل التعليمي للسكان مع بعض المتغيرات الأخرى كالسن والحالة الزواجية والمهن والنشاط الاقتصادي...الخ، فالمستوى التعليمي للسكان يؤثر على مستوى الخصوبة ومدى انتشار برامج تنظيم الأسرة وحركة الهجرة من منطقة لأخرى. ودراسة المستوى التعليمي مع المدنية أو النشاط الاقتصادي يفيد في التعرف على مستوى التطور الاقتصادي الذي وصلت إليه البلاد. ويمكن أيضا دراسة العلاقة بين مستويات التعليم وبعض الظواهر الاجتماعية مثل الطلاق وتعدد الزوجات وسن الزواج.[1]

ت –قرار المشاركة في قوة العمل: يستند الخيار بين البحث عن عمل سوقي أو عدم البحث عنه (أي عدم المشاركة في قوة العمل) إلى المقارنة بين فرص السوق ومنافع البقاء في المنزل (الاستمتاع بوقت

[1] Marsden David, marché du travail : limites sociales des nouvelles théories, Paris : éd : Economica, 2002, p : 29.

الفراغ) أو المقارنة بين أجر السوق وأجر القبول.

ويسمح هذا الإطار بتفسير الفوارق في معدلات المشاركة في قوة العمل حسب العمر والجنس ومستوى التعليم.

ويتأثر قرار الفرد بالمشاركة بالإطار الأسري (عمل أحد الزوجين وأجره) والمؤسسي وبإمكانيات العمل في المنزل لإنتاج سلع وخدمات عوضا عن شرائها من السوق. إضافة إلى القيم والتقاليد المجتمعية ومستوى التعليم والضرائب.

ث –تفضيلات الأفراد والطلب على وقت الفراغ: يتحدد الطلب على أي سلعة بعوامل أساسية وهي: تكلفة الفرصة البديلة، مستوى الدخل والثروة وتفضيلات الأفراد وينطبق هذا على الطلب على وقت الفراغ.

للأفراد منحنيات سواء للتبادل بين ساعات الفراغ والدخل النقدي ويعبر كل منها عن مستوى معين من الإشباع ويختلف ميل كل من هذه المنحنيات باختلاف الأفراد. فالأفراد ذوي التفضيل الأكبر لساعة إضافية من وقت الفراغ يكون منحنى السواء لديهم أكثر ميلا من الأفراد ذوي التفضيل الأقل لساعة إضافية من وقت الفراغ وقد يكون للمرء منحنيات سواء شبه شاقولية تصل به إلى ما يعرف بالحل الركني أي قرار عدم العمل.[1]

- **عرض العمل عند كينز:**

يعتبر كينز أن عرض العمل يتحدد بمعدل الأجر الاسمي W، ويرى أن العمال معرضون للخداع النقدي وأن سلوكهم في عرض خدماتهم يتوقف على أعلى معدل أجر اسمي بغض النظر عن تغيرات المستوى العام للأسعار، والسبب في ذلك حسب كينز هو أن العامل يعرف بكل دقة معدل الأجر الاسمي، عكس ما هو عليه الأمر بالنسبة للمستوى العام للأسعار الذي غالبا ما تكون معرفته ضعيفة وغير واضحة، ويتحدد بكمية النقد المتداولة. كما أن معدل الأجر الاسمي غير مرن نحو الانخفاض، وبشكل أدق يفرض كينز أن هناك حدا أدنى لمعدل الأجر الإسمي لا يمكن أن ينخفض إلى أقل منه، وإلا لا يوجد أي عامل يقبل عرض خدماته. ويعود ذلك إلى عدة عوامل مؤسسية، سيكولوجية واجتماعية هي:

- القوانين الاجتماعية المختلفة والاتفاقات الجماعية بين نقابات العمال وأرباب العمل التي تحمي العمال .

[1] Gilbert A. F, introduction à la macro-économie contemporaine, Paris : éditions Economica, 2005, p : 96.

- صعوبة قيام أرباب العمل بخلق المنافسة بين العمال وعدم قبولها من العمال أنفسهم[1].

الشكل 05: منحنى عرض العمل

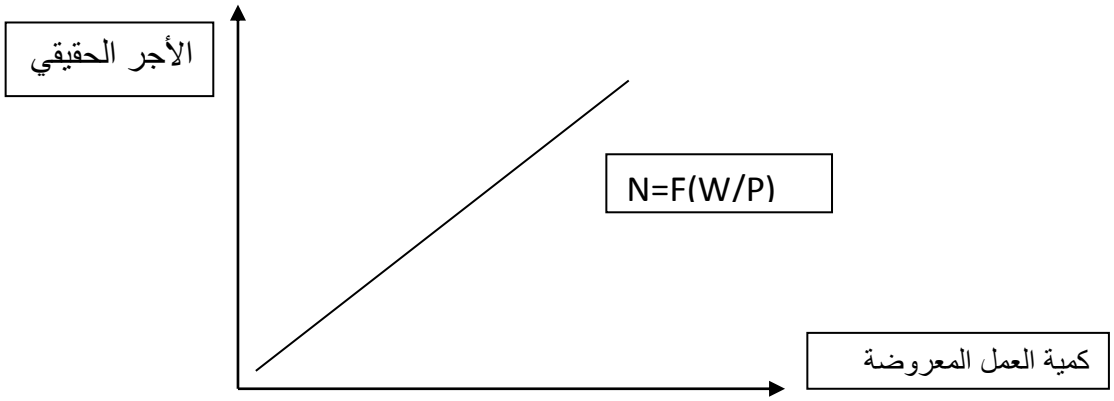

المصدر: محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص، 95.

ثانيا: محددات الطلب:

يتأثر جانب الطلب على العمل بظروف الاقتصاد والمجتمع السائدة وبالمحيط الخارجي للبلد. كما يتأثر بأطراف السوق ومحركيها.

1-**التشغيل:** يشكل تحليل الطلب التجميعي على العمل ومحدداته أحد الجوانب المهمة في سوق العمل حيث يتم تقدير المؤشرات اللازمة لتقييم اتجاهات الاستخدام وأساليب الإنتاج ومستوى الإنتاجية. ويرتبط الطلب على العمل على المستوى التجميعي، بمعدل النمو الاقتصادي واتجاهاته. ويأخذ التحليل عادة من دالة الإنتاج إطارا نظريا والتبسيط تغفل المعالجة عامل رأس المال والتغيرات فيه في الأمد القصير ويقتصر على مدخلات العمل وتؤخذ كدالة في الناتج المحلي الإجمالي، ويتم بذلك قياس ما يعرف بمرونة الاستخدام بالنسبة للتغير في الناتج وهي تعبر عن التغير النسبي في الاحتياجات من العمالة الناجم عن تغير نسبي معين تحقق أو مستهدف تحقيقيه في قيمة الناتج.

[1] محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003 ،ص، 266.

2- **الهيكل المهني لقوة العمل والإطار المؤسسي:** هنا يمكن تقسيم المشتغلين حسب المهن والصناعات والقطاعات وفقا لمجموعات المهن التالية:

- العاملون في المهن العلمية والفنية.
- المديرون والإداريون
- القائمون بالأعمال الكتابية.
- العاملون بالخدمات.
- المزارعون والصيادون
- عمال الإنتاج وعمال تشغيل وسائل النقل.
- الأفراد الذين لا يمكن تصنيفهم حسب المهن.

ويتم استخدام العمالة حسب الإطار المؤسسي للإنتاج والذي يمكن تقسيمه بصورة أساسية إلى قطاعات وهي القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع غير الرسمي. ونتيجة لتوسع دور الدولة في التنمية الاقتصادية من خلال تخطيط التنمية وتنفيذ مشاريعها، فقد توسعت الدولة في استخدام الموارد البشرية فأصبحت رب العمل الرئيسي في البلاد خصوصا في القطاع النظامي الحديث من الاقتصاد. وقد حرصت الدولة على أن توظف خريجي المنظومة التعليمية بشكل اعتبرته التزاما لا يرتبط بالحاجات الحقيقية لجهاز الدولة أو مؤسساتها الإنتاجية والخدمية، وقد أنت هذه الوضعية إلى بطالة مبطنة وهدر في استعمال الموارد.

أما بالنسبة للمنشآت الصغيرة والقطاع غير الرسمي في التشغيل، فعلى الرغم من قلة البيانات القابلة للمقارنة عن هذه المنشآت فإن دورها هام في النشاط الاقتصادي وفي العمالة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. إن البيانات الإحصائية عن العمالة في القطاع غير الرسمي وإلى حد ما في المنشآت الصغيرة في الوطن العربي قليلة ومبعثرة وتشكو من عدم الانتظام والصدور ومن ضعف في النوعية.[1]

[1] Duthil Gérard, économie de l'emploi et du chômage, Paris : éd : Ellips, 1994, p : 97.

الشكل 06: الطلب على العمل

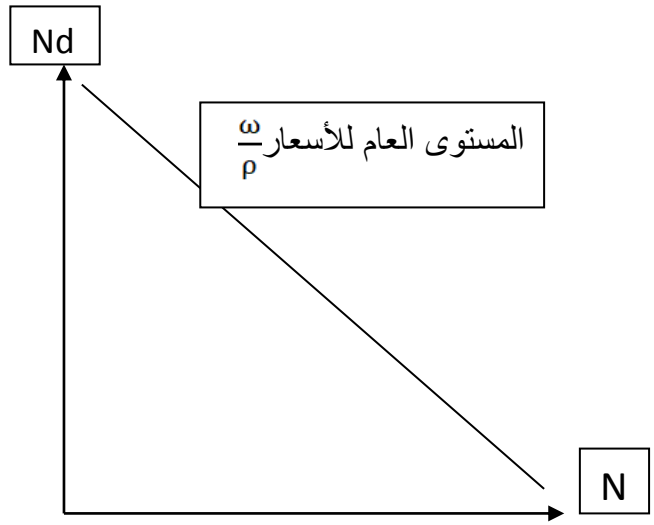

المصدر :محمد صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات، ص،41.

الطلب على العمل عند كينز :

يقبل كينز فرضية المنافسة التامة التي يسعى في إطارها المنتجون إلى تحقيق هدف تعظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج وفق النموذج: $y=F(L)$ مع كون $d^2F(L)/dL^2<0$ و $dF(L)/dl>0$

وبموجب هذه الفرضية تكون الأسعار معطاة بحيث لا يمكن لأي منتج على انفراد أن يتلاعب بlsلأسعار .وقاعدة التوازن في هذه الحالة هي أن المنتج يستمر في إنتاج وعرض كميات إضافية من سلعته حتى تتساوى التكلفة الحدية لهذه السلعة والتي تتمثل في معدل الأجر الاسمي (W) مع الإنتاجية الحدية بالقيمة والتي تعبر عن الإنتاجية الحدية العينية للعمل في السعر السوقي للسلعة المنتجة(P).

ويمكن كتابة صيغة شرط توازن المنتج على النحو: $P\times dF(L)dL=W$

أي أن المنتج يستمر في الطلب على العمل حتى تتساوى إنتاجية العمل الحدية العينية بمعدل الأجر الحقيقي .تمثل العلاقة السابقة دالة الطلب على العمل وهي مشتق دالة الإنتاج، وحيث أن الاستدلال الذي يصح على المنتج الفردي يمكن تطبيقه على المستوى الكلي، يمكن تعميم الدالة الجزئية السابقة للحصول على الدالة الكلية التي تكون لها نفس الخصائص المتمثلة أساسا في الاستمرارية والتناقص مما يمكننا من الأخذ بمقلوبها لكتابة دالة الطلب على العمل بالشكل:($Ld=F^{-1}\left(\frac{W}{P}\right)$

بمعنى أن العلاقة بين الطلب على العمل من طرف المنتجين ومعدل الأجر الحقيقي سالبة[1].

[1] محمد الشريف إلمان ، مرجع سبق ذكره,266.

ثالثا: التوازن في سوق العمل

يحقق التوازن في سوق العمل بالنسبة لرواد هذا الفكر، عند معدّ ل الأجر الحقيقي الذي عنده يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه، وحيث يكون سوق العمل خالي من البطالة، كما يوضح في الشكل التالي:[1]

الشكل 07: التوازن في سوق العمل

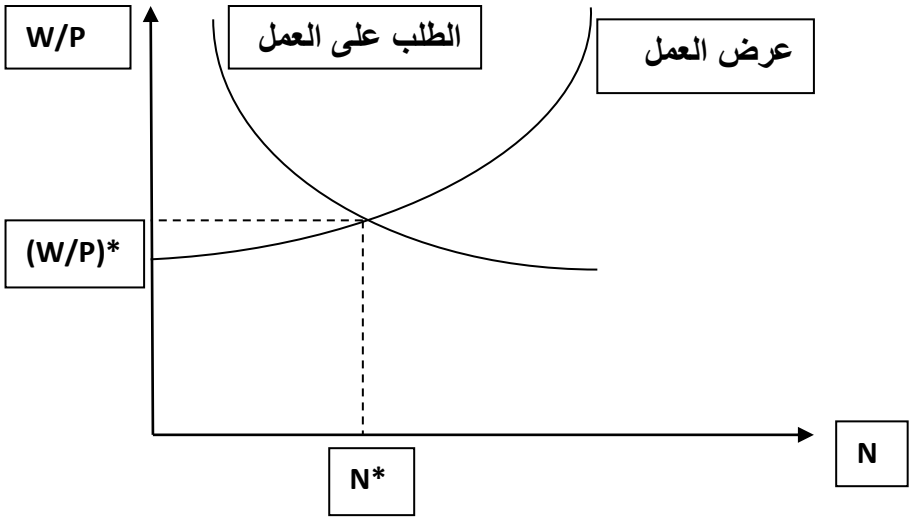

المصدر: Christine DOLLO, Quels déterminants pour l'évolution des savoirs scolaires en SES ? (L'exemple du chômage), thèse de doctorat, Université Aix-Marseille 1, 2001, p276.

بما أن هذا التيار ما هو إلا امتدادا للفكر الكلاسيكي فإنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية، وسيادة ظروف التشغيل الكامل انطلاقا من" قانون ساي للمنافذ "الذي ينص على أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به وبالتالي، ومن هذا المنطق، فإن زيادة عرض سلعة ما مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، من شأنه أن يخفض من سعرها؛ مم ا يترتب عليه تمدد الكمية المطلوبة منها حتى تستوعب هذه الزيادة في العرض .وبنفس الطريقة، فإن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل؛ مم ا يؤدي إلى

[1] محمد الشريف إلمان، نفس المرجع,100.

انخفاض الأجر الحقيقي، ومن ثم تتمدد الكمية المطلوبة من العمل نتيجة انخفاض الأجر الحقيقي حتى تستوعب البطالة وتتحقق العمالة الكاملة كما هو موضح في الشكل البياني.

طبقا لذلك، فإن التوازن على المستوى الكلي يتحقق دائما بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الأسواق.

قد يحدث اختلال بين هيكل الإنتاج (العرض الكلي) وهيكل الإنفاق (الطلب الكلي)، إلا أن تغيرات الأسعار والأجور ارتفاعا وانخفاضا؛[1] سواء كانت في أسواق السلع أم في أسواق خدمات عوامل الإنتاج (تفاعل قوى السوق) كفيلة بتصحيح هذا الاختلال بما فيه اختلال سوق العمل .وتبقى ضرورة توافر مرونة الأجور بالنسبة للنيو كلاسيك خاصة في الاتجاه التنازلي، شرط أساسي لتحقيق هذا التشغيل الكامل، ومن ثم اختفاء البطالة الإجبارية.

الفرع الرابع: بيانات سوق العمل:

يجري كثير من البلدان مسوحا للقوى العاملة بصفة منتظمة بهدف قياس المستويات الحالية للعمالة والبطالة للفئات الهامة من السكان والتغييرات المقابلة .وتشكّ ل النشرات الشهرية أو ربع السنوية لنتائج المسوح النمط السائد، وبخاصة في البلدان المتقدمة النمو، في حين أنه في كثير من البلدان الأخرى تجرى تلك المسوح على أساس ربع سنوي، أو سنويا أو على فترات أقل تواترا .ويجري أيضا عدد من البلدان مسوحا تهدف إلى توفير مزيد من المعلومات التفصيلية عن هيكل سوق العمل .وتلك المسوح ذات فائدة أطول، بسبب قيمتها في توفير المعلومات الضرورية للتخطيط ورسم السياسات على الصعيد الوطني .ومع ذلك، تدعو الحاجة إلى التشديد بقدر أكبر على إنتاج المعلومات الهيكلية ذات الفائدة الأطول أجلا، بالمقارنة بالاهتمام بإنتاج إحصاءات بشأن المستويات الحالية.[2]

"إن مسوح القوى العاملة خاضعة لمتطلبات شديدة نوعا ما، مثل اختيار التوقيت المناسب، دقة البيانات والتناسق الداخلي، ولاسيما تناسق السلاسل الزمنية التي تجنى من المسوحات المتواترة .ولا يمكن تلبية تلك المتطلبات إلا إذا كانت العينة ممثلة للسكان، ليس فقط من الجانب الجغرافي فقط، بل أيضا خلال فترة زمنية محددة بسبب التغيرات الموسمية وغيرها، والحاجة إلى توفير تقديرات جيدة للتغيرات . وهكذا، يتعيّن أن تكون العينات مختارة عشوائيا، وأن تكون ذات حجم كبير نوعا ما وأن تكون

[1] سطوف الشيخ حسين، البطالة في الجهورية العربية السورية لفترة2004/1994, رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية، 2005,ص11.

[2] مكتب العمل الدولي، استنادا إلى ر .هوسمانس، ف .مهران، ف .قيرما، مسوح السكان الناشطين. اقتصاديا والعمالة، والبطالة والعمالة الناقصة، دليل دولي بشأن المفاهيم والطرق، جنيف، ص253

مسحوبة من إطار حديث نوعا ما ويشمل السكان برمّتهم، ويتعيّن أن تكون تقديرات المسح متسقة قدر الإمكان مع التقديرات التي يتم الحصول عليها من المصادر الأخرى مثل تعداد السكان، والمسوح الأخرى للأسر المعيشية، ومسوح المؤسسات والبيانات الإدارية".[1]

تعتبر بيانات سوق العمل ضرورية لتأمين وتقديم مواصفات دقيقة في المدى القصير والمتوسط حول سوق العمل. دائما يكون التركيز على جانب العرض (المشاركة الفعلية، القوى العاملة، الأفراد غير النشطين...) وأيضا الطلب على العمالة (المناصب الشاغرة) هذه الإحصائيات والبيانات تساهم وتساعد عملية تطوير ووضع خطط التشغيل والسياسات الاقتصادية المناسبة لها، وكذا توجيه ومراقبة هذه السياسات .وتختلف نوعية الإحصائيات في سوق العمل من بلد إلى آخر وتختلف أيضا طريقة الحصول عليها .ونجد أغلب عامل مشترك في الدول النامية هو غياب وانعدام التنسيق بين المؤسسات التي تنظم سوق العمل وتأطره .وكذا نقص القدرات التحليلية والاستشرافية حول مستقبل سوق العمل في هذه الدول، فنجد الهوة كبيرة بين منتجي البيانات ومستعمليها.

تبقى مسوح القوى العاملة أحد أهم مصادر بيانات ومؤشرات سوق العمل .هذه المسوح تعتمد معايير دولية موحدة تقريبا، فنجد مثلا في بعض الدول العربية أن هذه المسوح يتم إجراءها سنويا في كل من الجزائر وقطر في حين تقوم مصر بمسح القوى العاملة مرتين في السنة، وتجرى هذه المسوح فصليا في كل من الأردن وفلسطين والمغرب .وبصفة غير منتظمة في دول أخرى مثل البحرين ولبنان وعمان وتونس.

صحيح أن القيام بعملية المسح بطريقة منتظمة شيء غاية في الأهمية، لكن تظل نوعية واعتماد هذه المسوح على المعايير الدولية الموحدة بالأهمية نفسها .وغالبا ما يتم التشكيك في بيانات سوق العمل بسبب بعض المفاهيم غير الواضحة وبعض الأساليب التقليدية في إعدادها، وأيضا نقص المهارات والكفاءات البشرية التي توكّل لها مهمة القيام بهذه المسوح، مما ينتج عن ذلك ضعف في تحليل المعلومات التي تخص سوق العمل.[2]

إن المعطيات الإحصائية والمؤشرات الاقتصادية الجيّدة يمكن أن تقدّم دورا مهما في تسير القطاعات الاقتصادية، وأخذ عدّة قرارات قد تؤثر بشكل مباشر على الوحدات والمتغيرات الاقتصادية "بالنسبة

[1] منشورات مكتب العمل الدولي، قياس السكان الناشطين اقتصاديا والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان، دراسات في الطرق، العدد102 ، مكتب الأمم المتحدة، نيويورك،2011 .

[2] إبراهيم جياب، التطورات الدولية في مفاهيم وتعاريف إحصاءات العمل، الدورة القطرية الإحصائية حول " تطوير إحصاءات العمل" ، صنعاء، الجمهورية اليمنية30/28 نوفمبر 2010,منظمة العمل العربية، ص16/15.

للجزائر ولمدّة طويلة بقيت تلك المعطيات وتلك المؤشرات دون المستوى المطلوب وذلك لعدّة أسباب . وبقيت بعض المعطيات غائبة نهائيا وتم تقدير أخرى ارتكازا على فرضيات قد تكون صائبة في حالات، وقد تكون دون ذلك في حالات أخرى .فنظام الإحصاء في الجزائر لم يصل إلى المستوى العالمي ولا حتى إلى بعض نظم الإحصائيات في دول الجوار (المغرب وتونس) ولم ينضبط في بعض الأحيان للمعايير الدولية التي تضعها مؤسسات صندوق النقد الدولي في الحسابات القومية، والبنك الدولي في مؤشرات التنمية الاقتصادية والمكتب الدولي في قياس مؤشرات سوق العمل، فالتقديرات المتداولة لبعض المؤشرات غير دقيقة باعتراف خبراء اقتصاديين جزائريين.[1]

المطلب الرابع: فعالية سياسة التشغيل وترقيتها وأطرها القانونية والتنظيمية

الفرع الأول: فواعل سياسة التشغيل في الجزائر

توجد فواعل رسمية وفواعل غير رسمية وهي:

أولا: الفواعل الرسمية :تتمثل في الحكومة ووزارة التشغيل والضمان الاجتماعي ووكلاتها المحلية، هذا بالإضافة الى الجهاز الإداري الذي له دور كبير في رسم سياسة التشغيل وان لم يكن مباشر وذلك باعتباره الأقرب الى المواطن والفئات الاجتماعية المختلفة، والذي أصبح يقوم برفع انشغالات المواطنين في مجال التشغيل وإحصاء الفئات المطالبة به ويقوم بالتدخل لدى الجهات المركزية لتلبية هذه المطالب.

ثانيا: الفواعل الغير الرسمية :المتمثلة أساسا في الأحزاب السياسية التي تعتمد على الضغط والمساومة حتى مراقبة عملية صنع سياسة التشغيل، ومنظمات المجتمع المختصة في مجال الحقوق العامة ولا يمكن إغفال دور النقابات التي تقوم بتمرير مطلبها عن طريق التفاوض في غالب الأحيان، وجماعات المصالح التي تمارس الضغط بشكل كبير للتأثير في صنع سياسة التشغيل[2] .

الفرع الثاني: السياسات الاقتصادية المنتهجة لتحفيز التشغيل:

تتحدد السياسات الاقتصادية المناسبة للشغل انطلاقا من أسباب البطالة وتختلف النظرية الاقتصادية في تحديد السياسات الأنجع لمكافحة البطالة، حيث يرتكز التحليل الكنزي على سياسة الإنعاش ودعم النمو عن طريق دعم الطلب الكلي، والاتجاه الثاني يركز على تحسين كفاءة العرض من حيث دعم ملكية ومردودية المشاريع وتحسين كفاءة عنصر العمل وهو اتجاه المدرسة النيو كلاسيكية؛ ومن بين السياسات الاقتصادية لدعم التشغيل وتوفير المزيد من فرص العمل نذكر ما يلي:

---

[1] عبد الخالق التوهامي، الإحصاء الاقتصادي العام في الجزائر، مجلة الاقتصاديات 1 2011/05/19، الرباط، المملكة المغربية .

2 حاجي فطيمة، متطلبات وأساليب النمو في تشغيل الشباب في اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول سياسة التشغيل جامعة بسكرة،2011 ، ص 74

1 .**سياسة تنشيط جانب الطلب في سوق العمل:** تهدف هذه السياسة إلى زيادة فرص العمل من خلال تحسين مناخ الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتحفيز على إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ وفيما يلي أهم السياسات لتنشيط جانب الطلب في سوق العمل:

أ. سياسة تحسين مناخ الاستثمار: وذلك من خلال أدوات السياسة النقدية والمالية كاستقرار سعر الصرف الفائدة والتحكم في الإنفاق الحكومي وخفض عجز الموازنة العامة وتخفيض التضخم وتطوير أسواق وخفض سعر رأس المال وخفض الإجراءات والقيود المتعلقة بالاستثمار، مع منح الحوافز المالية والضريبية للمستثمرين وتشجيع الصادرات وتشجيع الاندماج والتكامل مع العالم الخارجي وتشجيع دور القطاع الخاص من خلال سياسة الخوصصة.

ب. سياسة التشغيل من خلال تنمية المشروعات الصغيرة: تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى آليات التوفير المزيد من فرص العمل حيث توظف هذه المشروعات أكثر من 75% من حجم التشغيل في الكثير ومن بين وسائل تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقديم المساعدات الفنية كالتدريب والأجهزة الدول المتقدمة والآلات والاهتمام بتسويق منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ج. برنامج التشغيل في قطاع الخدمات: يتمثل في تصميم برامج للمتعطلين في قطاع الخدمات من خلال ما يسمى ببرامج العمل الجماعي فقد قامت بولندا بابتكار برنامج لتشغيل الشباب في خدمات النظافة.

2.سياسة تحسين كفاءة جانب العرض: تستخدم هذه السياسة **عندما** لا تتوافق خصوصيات القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل عن طريق:

أ. سياسة التدريب: تعتبر سياسة التدريب كسياسات تأهيل قوة العمل وتحسين كفاءة العرض، حيث يتوقف نجاحها على الوصف الدقيق للمتعطلين وخصائصهم، وكذا التتبع المستمر لاحتياجات سوق العمل، وقد يكون التدريب في أماكن حكومية أو خاصة[1].

ب سياسة التعليم: تعد العملية التعليمية من أهم عوامل تحسين المهارات وقدرات قوة العمل، ومن ثم فإن تكييف وتطوير سياسات التعليم يعد عاملا أساسيا لتقليص البطالة الهيكلية.

[1] عالية المهدي، ظاهرة البطالة، الأزمة والعلاج، الأكاديمية العربية للعلوم وآخرون، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع،(البعد الاقتصادي) ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007,ص 140/138.

3سياسة تحسين خدمات التشغيل وتطوير نظم معلومات سوق العمل: تهدف هذه السياسة إلى إحداث مقابلة بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل أي التوفيق بين الوظائف الشاغرة والباحثين عن العمل ومن بين أدوات هذه السياسة تكوين هيئات مؤسسية مسؤولة عن توفير خدمات التوظيف مع إقامة معارض تساعد على التقاء الباحثين والعرضين للعمل، وكذا تطوير البنية التحتية لسوق العمل من خلال شبكات ربط مكاتب التوظيف.

4سياسة تقديم إعانات مالية للمتعطلين وأصحاب الأعمال والشركات: تقوم هذه السياسة على تقديم منح للمتعطلين أثناء فترة تعطلهم حتى التحاقهم بسوق العمل بالإضافة إلى منح مالية للشركات وأصحاب الأعمال لتحفيزهم على تدريب وتشغيل المتعطلين

5.سياسة سوق العمل النشطة: تهدف برامج سوق العمل النشطة إلى زيادة كفاءة العمالة المعروضة وزيادة الطلب على العمل وتحسين آليات المواءمة بين كل من العمالة المعروضة والوظائف الشاغرة.

6.سياسة زيادة مرونة سوق العمل: تهدف إلى تخفيض القيود في سوق العمل كخفض تكاليف فصل العمالة غير الماهرة، أو التخفيض القيود المفروضة على عدد ساعات العمل، مع تخفيض الحد الأدنى للأجور حتى لا يكون عائقا أمام تشغيل العمالة غير الماهرة.

7سياسة الاستقرار الوظيفي: بعد التوسع في استعمال عقود العمل المؤقتة وراء عدم الاستقرار الوظيفي, ومن ثم فإن تحقيق هذا الاستقرار يتطلب تغيير الظروف التي تدفع أصحاب العمل لاستخدام مثل هذا النوع من العقود، وهذا من خلال بعض الأدوات كتخفيض تكلفة دوران العمل من خلال تخفيض تكلفة فصل العاملين بعقود دائمة, أو خفض نسبة مساهمة أصحاب العمل في التأمينات الاجتماعية.[1]

الفرع الثالث: سياسات ترقية التشغيل

سبق وأشرنا في فقرة سابقة إلى أن سياسات التشغيل نوعان، سياسات تشغيل نشطة، وهي تلك السياسات التي ترقى بمستوى التشغيل وفق معايير اقتصادية، وأخرى خاملة وهي تلك السياسات التي تهدف إلى مواجهة البطالة والتقليل من حدتها دون إعطاء أهمية كبيرة للأفق الاقتصادي.

سنقتصر في هذا المبحث على ذكر سياسات ترقية التشغيل المطبقة في الجزائر، وهذا من خلال عرض أهم مؤسسات سوق العمل المكلفة بتنفيذ هذه السياسات في الجزائر وكذا الأجهزة الداعمة للمبادرة المقاولاتية.

[1] عالية المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 140/138.

أولا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)

أسس هذا الصندوق بالمرسوم التنفيذي رقم 188-94 المؤرخ في06 جويلية 1994, تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 01-94 المؤرخ في 11 ماي 1994، منذ تاريخ إنشاءه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي) تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص.و.ت.ب) في مساره عّدة مراحل مخصصّة للتكفل بالمهام الجديدة المخوّلة من طرف السلطات العمومية.

ويستفاد من علاوة البطالة كل عامل في قطاع العمومي أو الخاصة والذي يفقد منصب عمله بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية.

ومن مهام الصندوق:

التأمين عن البطالة/جهاز تشجيع ودعم ترقية الشغل.[1]

ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)

تعد الوكالة الوطنية لدعم الشباب مؤسسة متخصصة في دعم الشباب العاطل عن العمل ومساعدته في إنشاء مشاريع مصغرة بعيدا عن الوظائف الإدارية بحسب قدرته وتأهيله في أي نشاط يراه منتجا ومربحا وفي إطار رؤية اقتصادية اجتماعية تراعي المزايا النسبية والاختلافات البيئية والاحتياجات الإنتاجية والخدمية على المستوى الوطني .

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 8 ديسمبر 1996(المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 231/98) المؤرخ في 19 ربيع الأول 1419 الموافق لـ 13 يوليو – 1998.

تعتبر الوكالة هيئة ذات الطابع خاص، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة.[2]

وتسمح هذه الشبكة العامة للوكالة بالتقرب أكثر من الشباب أصحاب المشاريع والاستجابة لتطلعاتهم وكذا تكييف إنشاء المؤسسات مع مختلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المحلية.

---

[1] الموقع الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي,الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،
#https://www.cnac.dz/site_cnac_new/web%20pages/ar/AR_PresentationCNAC.aspx consulté le :25/02/2026 16 :25

[2] المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 8 ديسمبر 1996 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي من المادة 1 إلى المادة 5.

إن سير الوكالة وفق نمط عدم تركيز نشاطها يخول للفروع صلاحيات واسعة في مجال مرافقة الشباب المقاول طيلة مراحل إحداث مشاريعهم الاستثمارية.

للوكالة هدف رئيسي هو تشجيع وإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات وتوسيعها من قبل الشباب ذوي المشاريع كما تسعى الوكالة الوطنية لتحقيق جملة من الأهداف:

- تفعيل هذا النوع من المؤسسات وجعله أكثر تكاملا مع المؤسسات الأخرى.
- تخفيف من حدة البطالة.
- تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية.
- تنمية روح المبادرة والإبداع لدى الفرد[1].

يستفيد الشباب صاحب المشروع خلال مراحل إنشاء مؤسسته وتوسيعها، من:

- مساعدة مجانية (استقبال –إعلام، تكوين) .
- امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال.)
- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة –تخفيض نسب الفوائد البنكية) .

ووضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل وتضطلع بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية، بالمهام الرئيسة الآتية:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لا سيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالعمل والتشغيل تحت تصرفها.
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات[2].

---

[1] المادة 2 من المرسوم الرئاسي رقم 300/03 المؤرخ في 14 رجب 1424 الموافق لـ 11 سبتمبر 2003 يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي 234/96 المؤرخ في 16 صفر 1417 الموافق لـ 2 يوليو 1996 المتعلق بدعم تشغيل الشباب.

[2]- أ-سعدية زايدي، المرجع السابق، ص194.

ثالثا: جهاز المساعدة على الإدماج المهني" DAIP "

يعتبر جهاز المساعدة على الإدماج المهني أحدث برنامج تسهر الحكومة الجزائرية على تطبيقه وتنفيذه، حيث خرج إلى حيز التنفيذ بموجب المرسوم التنفيذي رقم126 / 08 المؤرخ في 19 أفريل2008 ، حيث هذا الجهاز إلى:

- تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي الشغل المبتدئين.
- تشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما عبر برامج تكوين تشغيل وتوظيف.

ما يميز هذا الجهاز عن الأجهزة السابقة هو أنه موجه لعدة فئات من طالبي الشغل المبتدئين حسب مستوياتهم التعليمية والتكوينية وهي تشكل في مجموعها تقريبا كل فئات الشباب:

الفئة الأولى :الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

الفئة الثانية :الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربصا تمهينيا.

الفئة الثالثة :الشباب بدون تكوين ولا تأهيل[1].

ومن شروطها:

أولا/ شروط التأهيل

للاستفادة من عقود الإدماج المنصوص عليها في إطار الجهاز وضع المرسوم 08/126لاسيما المادة 13 منه مجموعة من الشروط تتمثل في كل من:

-ذوي جنسية جزائرية.

-البالغين من العمر 18 إلى 35 سنة.

-مثبتين لوضعيتهم إزاء الخدمة الوطنية.

-حائزين على الشهادات ومثبتين لمستواهم التعليمي و المؤهلات المهنية.

-مسجلين كطالبي عمل مبتدئين لدى الوكالة المحلية للتشغيل الموجودة في مكان إقامتهم و يمكن تخفيض شرط السن إلى 16 سنة بالنسبة للشباب طالبي العمل المبتدئين شريطة أن يقبلوا متابعة تكوين

[1] أ سعدية زايدي,المرجع نفسه، ص203.

في الفروع أو التخصصات التي تعرف عجزاً في سوق التشغيل، كما أن الاستفادة من هذا الجهاز مانعة لكل استفادة من جهاز أخر مماثل تقرره الدولة.

رابعا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ENGEM)

هو سلفة صغيرة موجهة للمشاريع التي تبلغ كلفتها 30000 دج لأجل شراء مواد أولية قصد استحداث نشاط ما.

تتراوح ما بين 50000 دج و 400000دج لأجل شراء عتاد صغير، ومواد أولية للانطلاق في العمل. يتم تسديدها على مدة سنة إلى سنتين وثلاث أشهر، إن هذا القرض موجه للنساء الماكثات في البيت، ومواطنين بدون دخل.

تتراوح ما بين 400000 دج و 2500000دج لأصحاب ذوي شهادات مهنية في مجال الفلاحة، الحرف وتربية المواشي .يتم تسديد هذه السلفة على مدة أربعة سنوات ونصف[1].

ترتكز القروض المصغرة على مجموعة مبادئ تتفق كثيرا مع مبادئ التمويل المصغر التي جاءت بها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أو التي وضعت إحدى عشرة مبدأ نذكر منها:

–التمويل المصغر يعتبر أداة قوية لمكافحة الفقر، حيث أن الحصول على خدمات مالية بشكل مستمر يمكن الفقراء من زيادة الدخل وتكوين الأصول وتخفيض فرص تعرضهم إلى البطالة والفقر.

–التمويل المصغر يساهم في بناء أنظمة مالية تقدم خدمات للفقراء، حيث أن هذا الأخير يشكلون الأغلبية من السكان العالم في معظم الدول النامية، إلا أن العدد الأكبر من الفقراء ما زالوا يفتقرون القدرة الحصول على الخدمات المالية الأساسية في بلدان كثيرة، وما ا زل ينظر للتمويل المصغر على أنه قطاع هامشي، وعلى أنه بصورة رئيسية.

– مصدر اهتمام تنموي للجهات المانحة والحكومات وللمستثمرين ذوي المسؤولية الاجتماعية لتحقيق إمكانات التمويل بالغ الصغر، الكاملة في الوصول إلى عدد كبير من الفقراء ويجب أن يصبح جزءً لا يتجزأ من القطاع المالي.

– إن تكلفة تقديم عدد كبير من القروض الصغيرة أكبر بكثير من تكلفة تقديم عدد قليل من القروض الكبيرة، ولا يمكن باستطاعة البنوك والمؤسسات المالية تقديم القروض المصغرة أن تتقاضى أسعار فائدة

[1] مغني ناصر، القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، مداخلة أثر المشروعات الصغيرة على التنمية، جامعة بوضياف، المسيلة 2013، ص7 .

أعلى من متوسط أسعار قروض البنوك التي لا تغطي التكاليف، وبالتالي يصبح معدل نموها وقابلية استمرارها، لذلك فهي لا تلجأ إلى تقديم القروض المصغرة.

–تضع الحكومات لوائح ناظمة لأسعار الفائدة عادة عند مستويات منخفضة للغاية لتسمح بالائتمان القروض المصغرة

القابل للاستمرار تتدخل الحكومة لوضع ضمانات لفائدة البنوك والمؤسسات المالية من أجل ضمان استيفائهم لقروضهم الممنوحة للمستفيدين، وهو ما قام به المشرع الجزائري بإنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، والذي نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 21 – 04 المؤرخ في 22 يناير 2004والمتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد القانون الأساسي[1].

خامسا: منحة البطالة

تم اعتماد منحة البطالة بمقتضى المادة 190 من القانون 21 /16، المؤرخ في 30 ديسمبر 2021، ويتضمن قانون المالية لعام 2022، حيث بموجبها تم اعتماد "منحة البطالة" لصالح البطالين، طالبي الشغل لأول مرة.

إن منحة البطالة هي عبارة عن مبلغ مالي يمنح للبطالين طالبي الشغل لأول مرة والمسجلين في الوكالة الوطنية للتشغيل، حيث يحصل البطال كل شهر بمقتضى هذه المنحة على مبلغ مالي قدره ثلاثة عشر ألف دينار جزائري، ثم تم رفع المبلغ إلى خمسة عشر ألف دينار جزائري، وذلك بغية الحفاظ على كرامة البطال الذي لم يحصل على عقد عمل بصفة رسمية تلغى هذه المنحة آليا بمجرد حصول البطال على عقد عمل.[2]

وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 22 /70 في المادة 02 منه شروط الاستفادة من منحة البطالة كما يلي:

- أن يتمتع البطال بالجنسية الجزائرية.
- أن يكون مقيما في الجزائر..
- أن يتراوح عمره من 19 إلى 40 سنة.
- ألا يكون له دخل مهما كانت طبيعته.
- أن يوضح حالته تجاه الخدمة الوطنية.

[1] جلجال رضا محفوظ، القروض المصغرة كآلية لتوفير مناصب شغل، مجلة العمل والتشغيل، المجلد , 05 العدد, 01 جوان, 2020 تيارت، الجزائر، ص - 409 410.

[2] لامية مشوك، تأثير منحة البطالة على سوق الشغل في الجزائر، مجلة السياسية العالمية، المجلد8، العدد 2، السنة 2024، 587.

- يجب أن يكون مسجل في الوكالة الوطنية للتشغيل منذ ما لا يقل عن 6 أشهر بصفة طالب عمل لأول مرة.
- يجب ألا يكون قد استفاد من الأجهزة العمومية لدعم أحداث أو توسيع النشاطات والمساعدة على الإدماج المهني والمساعدة الاجتماعية.
- ألا يكون للزوج دخل مهما تكون طبيعته.
- ينبغي ألا يكون مسجل في الجامعة أو التكوين المهني[1].

الفرع الرابع: أطر سياسة التشغيل القانونية والتنظيمية

إن تعدد أبعاد وأهداف سياسة التشغيل في الجزائر، اقتضى حتمية تأطيرها بمجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية، التي تضبط عمليات تجسيدها ميدانيا .

فبالنسبة للإطار القانوني والتنظيمي يصعب حصر مجموع النصوص القانونية والتنظيمية التي تم وضعها وإصدارها بهدف وضع السياسات التي تضعها السلطات السياسية في جمال التشغيل ومحاربة البطالة، إلا أنه يمكن أن نتطرق إلى بعضها فعلى سبيل المثال القانون المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل،[2] الذي نص في مادته الثالثة على أن" تضمن الدولة صلاحيات تنظيم في ميدان التشغيل، لاسيما في مجال:

- المحافظة على التشغيل وترقيته.
- الدراسات الاستشرافية المتعلقة بالتشغيل.
- المقاييس القانونية والتقنية لتأطير التشغيل ومراقبته.
- أدوات تحليل وتقييم سياسة التشغيل.
- أنظمة الإعلام التي تسمح بمعرفة سوق العمل وتطوره.

والقانون المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل[3] ،الذي حدد أهدافه في مادته الأولى منه، والتي تتمثل في وضع التدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل عن طريق تخفيف الأعباء الاجتماعية لفائدة المستخدمين، وتحديد طبيعة ومختلف أشكال المساعدة والمرسوم التنفيذي المحدد لمهام الوكالة

[1] https://minha.anem.dz/

[2] القانون 19/04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، ج، ر، العدد 83 الصادرة في 26 ديسمبر 2004.

[3] القانون 21/06 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006,ج، ر، العدد80 الصادرة في 11 ديسمبر 2006.

الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها [1]، التي كلفتها السلطات العمومية بمجموعة من المهام الأساسية في جمال التشغيل ورصد تفاعلات سوق العمل، يمكن أن نذكر منه على سبيل المثال:

- تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها وضمان ذلك .
- تطوير الأدوات والآليات التي تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق العمل وتقسيمها.
- البحث عن كل الفرص التي تسمح بتنصيب العمال الجزائريين في الخارج.
- تطوير مناهج تسيري سوق العمل، وأدوات التدخل على عرض وطلب العمل وتقييسها.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

إن للدراسات السابقة أهمية كبيرة بالنسبة لأي بحث علمي لأنها تمثل مرجع علمي يستند عليه موضوع محل الدراسة بالإضافة إلى معرفة النقائص وإبراز الجوانب التي لم يتم التطرق إليها وبالنسبة لموضوع دراستنا" أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر"، حيث سنتطرق في هذا المبحث الى مطلبين وهما:

- المطلب الأول: الدراسات العربية
- المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

المطلب الأول: الدراسات العربية:

I. **دراسة** بوشويشة رضوان بعنوان أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر، 2025/2024، حيث أن النمو الاقتصادي أهم مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي والذي يعبر عن الزيادة الكمية في إجمالي الناتج الوطني والتوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي، وأيضا إن سياسة الشغل الناجحة هي تلك التي تعالج الأسباب الحقيقية التي تقف وراء الاختلالات التي يعاني منها سوق العمل، وبصورة صحيحة ودائمة، مما يستدعي ضرورة إشراك مختلف الفاعلين من مسؤولين وخبراء وهيئات في إعداد سياسة الشغل وتنفيذها.

[1] المرسوم التنفيذي 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006,ج، ر، عدد 09الصادرة في 19 في أفريل 2006.

II. **دراسة بلقاسم مصطفى، قازي اول محمد شكري دراسة قياسية1982_2005 أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد الجزائري مقا:**

والهدف من هذه الورقة هو لقياس أثر النمو الاقتصادية على العمالة في الاقتصاد الجزائري. وتشير نتائج الدراسة أن لنمو الاقتصادي له تأثير ضعيف وموجب على العمالة واستنادا لهذه الدراسة يمكن زيادة الكثافة العمالة للنمو الاقتصادي بصفة خاصة وزيادة حجم العمالة بصفة عامة من خلال كل من تطبيق سياسات تكفل تحقيق نمو اقتصادي مستدام وزيادة طاقة الاقتصاد القومي على استيعاب الفريد من العمالة.

III. **دراسة مجدي الشورجي، 1982_2005 أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري وهي عبارة عن مقال:**

يهدف هذا البحث إلى قياس أثر النمو الاقتصادي على التوظيف في الاقتصاد المصري على المدى القصير والطويل. وتشير النتائج إلى أن النمو الاقتصادي له تأثير إيجابي ضعيف ذو دلالة إحصائية على التوظيف على المدى القصير والطويل. كما تشير النتائج إلى أن تشجيع الصادرات واستبدال الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر يعزز فرص العمل على المدى الطويل.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

دراسة Ighemat Arezki, le marché du travail en Algérie, CERREQ, série N° 01, Alger, 1989.

ومن أهم نتائج هاته الدراسة: ان الاختلال بين العرض والطلب على العمل: هناك فائض في اليد العاملة المؤهلة مقابل نقص في مناصب العمل المناسبة يعني: الشهادات لا تتماشى دائما مع احتياجات السوق، هيمنة القطاع غير الرسمي: جزء كبير من العمال يعملون في القطاع غير الرسمي بدون عقود وحماية اجتماعية، ضعف خلق مناصب الشغل الى ان الاقتصاد لا يخلق فرص عمل كافية / خاصة خارج قطاع المحروقات، ودور الدولة الكبير في التشغيل الدولة تبقى المشغل الرئيسي /بينما القطاع الخاص ضعيف نسبيا، وتفاوتات في سوق العمل ووجود فروق في التشغيل حسب الجنس.

دراسة (2001) Kangasharju and Pehkonen دراسة العلاقة بين العمالة والناتج في فنلندا، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية The Panel Data لعينة مكونة من 85 منطقة خلال الفترة 1990 – 1996. وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى الآتي: إن العلاقة الآنية بين التغيرات في العمالة ونمو الناتج اختفت في أوائل التسعينات، وهناك دليل تجريبي على استعادة هذه العلاقة في منتصف التسعينات،

أيضا في اختلاف طبيعة بين المناطق محل الدراسة.و العلاقة بين العمالة والناتج من منطقة إلى أخري، أن الفروق القائمة في طبيعة العلاقة بين العمالة والناتج من منطقة إلى أخري يمكن تفسيرها جزئياً إلى الفروق في التخصص الصناعي.

دراسة Onaran (2007)، فقد ركزت على تقدير معادلة الطلب على العمالة باستخدام بيانات سلاسل زمنية مقطعية للصناعات التحويلية في بلدان وسط وشرق أوروبا من أجل اختبار أثر العوامل المحلية الأجور والناتج والعوامل الدولية الصادرات والواردات والاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة خلال فترة التوسع أو إستعادة النشاط الاقتصادي. وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن العمالة لا تستجيب للأجور في أكثر من نصف الحالات والقيمة المقدرة المرونة العمالة بالنسبة للناتج كانت موجبة ومنخفضة في الأجل القصير وأيضا عدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة في بعض الحالات. إن كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الدولية لا تمنع النقص في الوظائف في الصناعات التحويلية، حيث كان للعوامل الدولية أثراً موجباً على العمالة في حالات قليلة جداً، بالإضافة إلى سيادة الآثار غير المعنوية لهذه العوامل، ووجود آثار سالبة لها في بعض الحالات.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات

وما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات فيما يلي جدول ملخص يبن ما يميز هذه الدراسة مقارنة بمختلف الدراسات السابقة:

أوجه المقارنة	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
موضوع الدراسة	ركزت أغلب الدراسات السابقة على النمو الاقتصادي أو التشغيل أو البطالة بشكل منفصل، بينما تناولت بعض الدراسات أثر السياسات الاقتصادية أو البرامج التنموية على النمو الاقتصادي.	تتميز الدراسة الحالية بتركيزها المباشر على قياس أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر مع إدراج متغير التضخم كمتغير مفسر داعم للعلاقة الاقتصادية.
الفترة الزمنية	اختلفت الفترات الزمنية في الدراسات السابقة، حيث تناولت أغلبها فترات قصيرة نسبيًا مثل 1985–2013 أو 1990–2018.	اعتمدت الدراسة الحالية فترة زمنية طويلة نسبيًا تمتد من 1990 إلى 2024، وهو ما يسمح بتحليل مختلف التحولات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري.
طبيعة البيانات	ركزت الدراسات السابقة على النمو	جمعت الدراسة الحالية بين التشغيل والنمو

	الاقتصادي فقط أو على متغيرات مثل التعليم، البرامج التنموية أو السياسات المالية.	الاقتصادي والتضخم ضمن نموذج قياسي موحد، بما يسمح بفهم أعمق للعلاقة التفاعلية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.
المتغيرات المدروسة	اعتمدت بعض الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي، بينما استخدمت أخرى نماذج قياسية تقليدية.	تميزت الدراسة الحالية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأةARDL ، والذي يسمح بدراسة العلاقة في الأجلين القصير والطويل معًا.
المنهج المستخدم	اقتصرت بعض الدراسات على التحليل الوصفي أو نماذج قياسية محدودة دون اختبار ديناميكية العلاقات الاقتصادية.	اعتمدت الدراسة الحالية على اختبارات قياسية متقدمة شملت اختبار الاستقراريةADF ، واختبار التكامل المشتركBounds Test ، ونموذج تصحيح الخطأ ECM، واختبارات جودة النموذج واستقراره.
التحليل القياسي	ركزت أغلب الدراسات السابقة على النمو الاقتصادي أو التشغيل أو البطالة بشكل منفصل، بينما تناولت بعض الدراسات أثر السياسات الاقتصادية أو البرامج التنموية على النمو الاقتصادي.	تتميز الدراسة الحالية بتركيزها المباشر على قياس أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر مع إدراج متغير التضخم كمتغير مفسر داعم للعلاقة الاقتصادية.
النتائج المتوصل إليها	توصلت الدراسات السابقة إلى وجود تباين في العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل، مع التركيز على الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري.	أكدت الدراسة الحالية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتشغيل والتضخم، مع إثبات ضعف مرونة التشغيل تجاه النمو الاقتصادي نتيجة هيمنة قطاع المحروقات.
الإضافة العلمية	ركزت الدراسات السابقة على الجوانب النظرية أو التحليل الجزئي للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.	تتمثل الإضافة العلمية للدراسة الحالية في الجمع بين التحليل النظري والقياسي الحديث، مع تفسير اقتصادي معمق لطبيعة النمو غير المولد لمناصب الشغل في الجزائر.
الخصوصية الاقتصادية للدراسة	تناولت بعض الدراسات الاقتصاد	أبرزت الدراسة الحالية خصوصية الاقتصاد

	الجزائري بشكل عام دون التركيز على ديناميكية سوق العمل.	الجزائري باعتباره اقتصادًا ريعيًا يعتمد على المحروقات، وتأثير ذلك على محدودية قدرة النمو الاقتصادي على خلق فرص عمل مستدامة.
القيمة التطبيقية	أغلب الدراسات ركزت على التفسير النظري للنتائج.	تقدم الدراسة الحالية نتائج يمكن الاستفادة منها في صياغة سياسات اقتصادية وتشغيلية تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتحسين فعالية النمو الاقتصادي في خلق فرص العمل.

المصدر: من اعداد الباحثين

الخلاصة:

يخلص هذا الفصل إلى أن النمو الاقتصادي يُعدّ أحد أهم المحددات الأساسية للتشغيل، باعتباره يعكس قدرة الاقتصاد على خلق الثروة وزيادة الإنتاج، وهو ما ينعكس مباشرة على حجم الطلب على اليد العاملة. ففي السياق الجزائري، يتبين أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل علاقة ارتباطية، حيث يُفترض أن يؤدي تحقيق معدلات نمو إيجابية إلى تحسين فرص التشغيل والحد من البطالة.

غير أن هذه العلاقة لا تكون دائما تلقائية أو مباشرة، إذ يتأثر انتقال أثر النمو الاقتصادي إلى التشغيل بعدة عوامل، من بينها طبيعة النمو المحقق، ودرجة تنوع الاقتصاد، واعتماده على القطاعات المنتجة لفرص العمل. كما أن وجود اختلالات هيكلية في سوق العمل، وضعف مرونة الاقتصاد الوطني، قد يحدّ من قدرة النمو على توليد مناصب شغل كافية.

وفي الجزائر، ورغم الجهود المبذولة لتحقيق النمو الاقتصادي عبر مختلف السياسات الاقتصادية، إلا أن تأثيره على التشغيل يبقى نسبيا، مما يستدعي تعزيز سياسات أكثر فعالية في ترقية التشغيل وربط النمو الاقتصادي بخلق مناصب عمل حقيقية ومستدامة. وعليه، فإن تحقيق أثر إيجابي وفعّال للنمو الاقتصادي على التشغيل يتطلب اعتماد مقاربة شاملة تقوم على تنويع الاقتصاد، وتشجيع الاستثمار المنتج، وتحسين مناخ الأعمال بما يضمن تعزيز فرص التشغيل والحد من البطالة بشكل مست

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر

تمهيد:

رغم تنوع الدراسات التجريبية السابقة حول موضوع أثر النمو الاقتصادي على التشغيل، إلا أنه تبين وجود جدل كبير حول هذا الموضوع واتجاه العلاقة بينهما، خاصة في ظل اختلاف هياكل الاقتصاديات وخصوصياتها. فقد أظهرت بعض الدراسات وجود علاقة طردية قوية تعكس قدرة النمو على خلق فرص العمل، في حين توصلت دراسات أخرى إلى ضعف هذه العلاقة أو ما يعرف بـ"النمو دون تشغيل"، وذلك رغم الاعتماد على مختلف نماذج الإحصاء القياسي، مما حال دون الوصول إلى نتائج قاطعة يمكن تعميمها.

بعد التطرق إلى أثر المتغيرات الاقتصادية والتي تم حصرها في دراستنا في النمو الاقتصادي والتشغيل من الناحية النظرية، ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول قياس هذا الأثر خلال الفترة (يُحدد حسب دراستك) من خلال دراسة قياسية بالتطبيق على الجزائر، بحيث سوف تكون معالجتنا وفقا لثلاث مباحث أساسية:

- **المبحث الأول:** النموذج والمعطيات.
- **المبحث الثاني:** وصف المتغيرات.
- **المبحث الثالث:** النتائج والمناقشة.

المطلب الأول: وصف نموذج الدراسة

اعتمدنا في تحديد النموذج على النظرية الاقتصادية، بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تم التطرق لها سابقا، كما تقوم دراستنا على مجموعة من المتغيرات المتمثلة في: التشغيل، والنمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الاجمالي وفقا لسلاسل زمنية تمتد من1990 إلى غاية 2024الخاصة بالجزائر ببيانات سنوية تم الحصول عليها من موقع البنك الدولي، والتي سيتم معالجتها باستخدام برنامج Eviews.10.

المطلب الثاني: معطيات الدراسة

نموذج الدراسة المصاغ يحاول قياس الأثر بين المتغيرات المستقلة (النمو الاقتصادي والتضخم) والمتغير التابع (التشغيل) بالجزائر، وعليه فنموذج الدراسة يصاغ كالتالي:

$$EMP=f\ (PIB,\ INF)\ \ldots\ldots\ldots\ (1)$$

وبالاعتماد على المعادلة (1) نحصل على:

$$EMP= a_o+B_1PIB +B_2INF + U_t\ldots\ldots\ \ldots\ldots\ (2)$$

بحيث:

EMP : التشغيل

PIB : النمو الاقتصادي

INF : التضخم

U_t : الخطأ العشوائي.

A_o : ثابت الانحدار

B_1, B_2 : معاملات المتغيرات المستقلة PIB, INFعلى التوالي.

المبحث الثاني: الدراسة الوصفية للمتغيرات

المطلب الأول: التمثيل البياني للمتغيرات.

يعد تحديد متغيرات الدراسة قمنا برسم المنحنيات البيانية لتطورها خلال الفترة 1990-2024 كالتالي:

الشكل(01): التمثيل البياني لسلسلة التشغيل

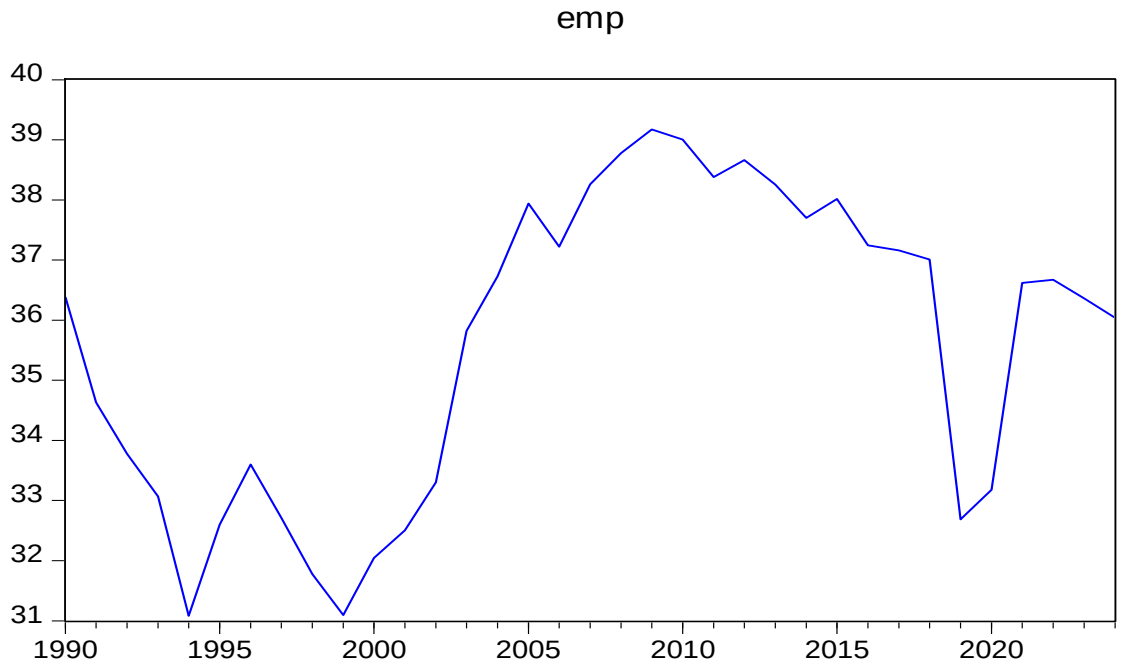

المصدر: مخرجات برنامج Eviws.10

الفترة من 1990-1993: يتضح من الشكل ان معدل التشغيل انخفاض بنسبة 9.738 ٪ سنة 1991 إلى 9.258٪ وسنة 1992 انخفاض بنسبة 8.894٪ وشهدت ايضا سنة 1993 انخفاض في نسبة معدل التشغيل الى 8.593٪ وذلك بسبب الازمات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض اسعار النفط في اواخر الثمانينات.

الفترة من1993 إلى 1994: تتميز بانخفاض معدل التشغيل من 8.593 سنة 1993 إلى 8.081 ٪ سنة 1994 نتيجة الدخول في برنامج التكييف الهيكلي سنة 1994.

الفترة من 1995 إلى 1998: في هذه الفترة ارتفع معدل التشغيل من 8.431 ٪ سنة 1995 إلى 8.49 ٪ سنة 1998، نتيجة برنامج التعديل الهيكلي الثاني الذي طبق من طرف الجزائر (1995-1998) وتدهور الوضع الامني.

بالنسبة للفترة من 1999 إلى 2000: نلاحظ ارتفاع معدل التشغيل من 8.452 ٪ سنة 1999 الى 8.785 ٪ نتيجة تحسن الوضع الامني واضافة الى ارتفاع اسعار النفط.

الفترة من 2001 إلى 2004: شهدت هذه الفترة ارتفاع من8.992 ٪ سنة 2001 إلى 10.726 ٪ سنة 2004، بسبب البحبوحة المالية بسبب ارتفاع اسعار النفط.

الفترة من 2005 إلى 2009: ارتفع معدل التشغيل من 11.218 ٪ سنة 2005 إلى 11.643٪ سنة 2009 نتيجة استمرار البحبوحة المالية وتطبيق برنامج دعم النمو.

الفترة من 2010 إلى 2014: ارتفع معدل التشغيل من 12.078٪ سنة 2010 إلى 12.704 ٪ سنة 2014 نتيجة استمرار البحبوحة المالية وتوسع البرامج الاستثمارية اضافة الى دعم اجهزة التشغيل الموجهة للشباب.

الفترة من 2019 إلى 2024: تتميز هذه الفترة بانخفاض معدل التشغيل من 12.211 ٪ سنة 2015 إلى 10.031 سنة 2019 وكان هذا نتيجة انفاض اسعار النفط ما ترتب عنه تقليص في الانفاق العمومي واعتماد سياسات تقشفية وفي سنة 2024 شهدت ارتفاع طفيف في معدل التشغيل حيث بلغ 11.222 ٪.

التمثيل البياني النمو الاقتصادي:

الشكل (02): التمثيل البياني لسلسلة النمو الاقتصادي

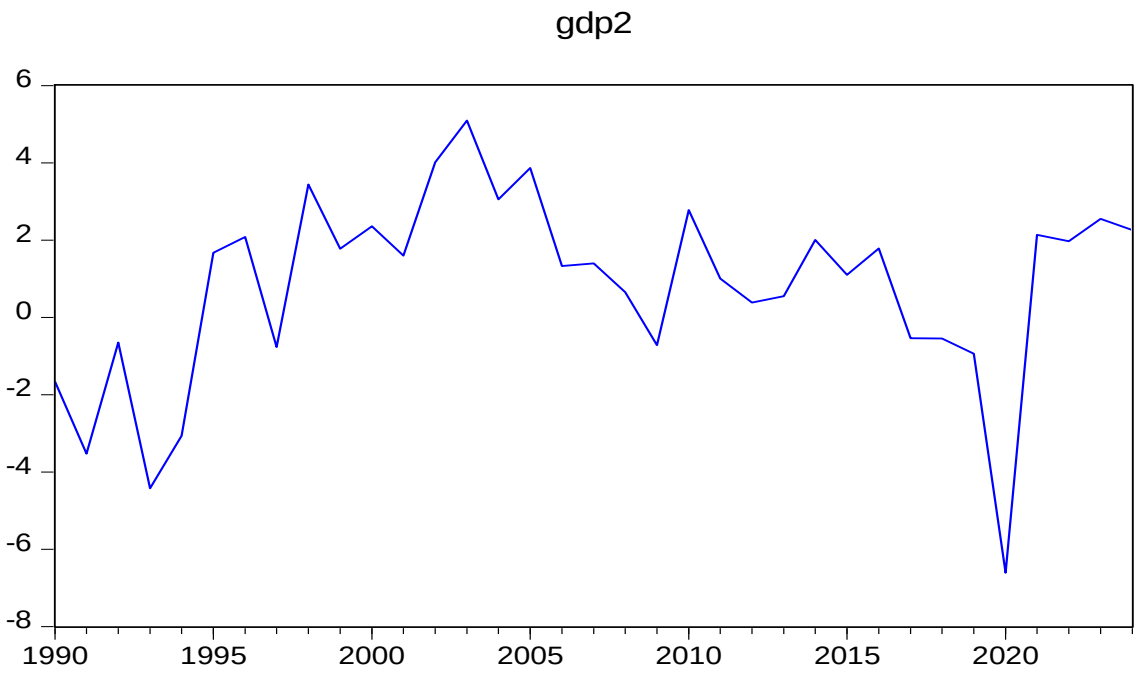

المصدر: مخرجات برنامج Eviws.10

خلال الشكل (02) أن نسبة النمو الاقتصادي عرفت انخفاضا في السنوات 1990، 1991، 1992 والتي (1.6680%-)، (3.5271%-)، (0.6491%-) ، بسبب الازمة الاقتصادية وبداية الانتقال نحو اقتصاد السوق و عدم الاستقرار الامني ، حيث نلاحظ بداية

الاستقرار النسبي للنمو الاقتصادي خلال السنوات من 1995 إلى 1999 فبلغت نسبة النمو الاقتصادي لسنة 1995 (1.6747%) وسنة 1999 بلغت نسبته (1.7769٪) وذلك من خلال تطبيق برامج الاصلاح مع صندوق النقد الدولي و اعادة جدولة الديون وبداية تحسن اسعار النفط ، ثم ارتفعت نسبة النمو الاقتصادي في الفترة 2000 الى 2004 حيث بلغت نسبته على التوالي (2.3572٪) , (3.0508٪) بسبب الارتفاع الكبير في اسعار النفط وبرامج الانعاش الاقتصادي وتحسن مستوى المعيشة وانخفاض معدل البطالة ، وعرف النمو الاقتصادي انخفاضا في السنوات من 2005 الى 2009 حيث كانت نسبته (3.8689٪) في سنة 2005 و (0.7204٪-) بسبب الازمة المالية 2008 ، و عرف النمو الاقتصادي في السنوات 2010 و 2014 نمو متوسط حيث كان في سنة 2010 (2.7792٪) و في سنة 2014 بلغ (2.0000٪) بسبب استقرار اسعار النفط نسبيا و اسمرار المشاريع العمومية ، وعرف النمو الاقتصادي تراجعا في السنوات 2015 الى 2019 حيث كان في سنة 2015 (1.0996٪) وفي سنة 2019 كانت نسبته (0.9399٪-) بسبب انهيار اسعار النفط سنة 2014 وانخفاض الايرادات الخارجية وعجز في الميزانية ، وعرف النمو الاقتصادي ارتفاعا في السنوات 2019 الى 2024 حيث كانت نسبته في سنة 2019 (0.9399٪-) وفي سنة 2024 كانت نسبته (2.2599٪) بسبب ارتفاع اسعار الطاقة وتحسن الطلب العلمي وبداية التوجه نحو تنويع الاقتصاد .

التمثيل البياني لسلسلة التضخم:

الشكل (03): التمثيل البياني لسلسلة التضخم.

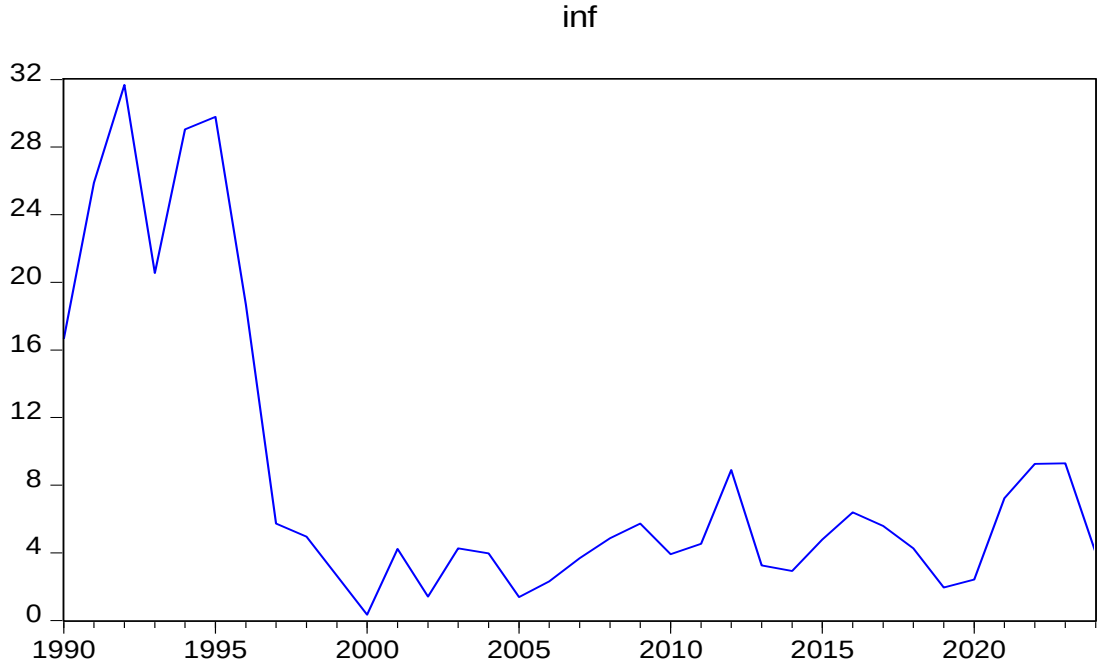

المصدر: مخرجات برنامج Eviws.10

نلاحظ من خلال الشكل (03) أن التضخم خلال السنوات من 1990 إلى 1995 شاهد ارتفاعا واضحا ومتتاليا حيث سجلت في هذه الفترة ارتفاعا في نسبة التضخم حيث كانت في سنة 1990 نسبته (16.6525٪) و في سنة 1995 بنسبة (29.7796٪) بسبب الانتقال الى اقتصاد السوق و تحرير الاسعار وانخفاض قيمة الدينار و الازمة الامنية ، وكان التضخم كان مرتفع ثم بدأ في الانخفاض من سنة 1996 الى سنة 2004 حيث كانت نسبته في سنة 1996 (18.6790٪) وفي سنة 2004 كانت نسبته (3.9618٪) بسبب برنامج الاصلاح الاقتصادي و ارتفاع اسعار النفط وتحسن احتياطي الصرف واستقرار سعر الصرف ،وكان التضخم متوسط في السنوات 2005 الى سنة 2009 حيث كانت نسبته في سنة 2005 (1.3824٪) و في سنة 2009 كانت نسبة التضخم (5.7370٪) بسبب زيادة الانفاق الحكومي وارتفاع الطلب الداخلي والازمة العالمية 2008 ، وكان التضخم معتدل خلال السنوات 2010 الى سنة 2018 حيث كانت نسبة التضخم في سنة 2010 (3.9110٪) وفي سنة 2018 كانت نسبته (4.2699٪) بسبب سياسة دعم الاسعار واستقرار نسبي في الاقتصاد ، وكان التضخم غير مستقر ومرتفع خلال السنوات من 2019

الى سنة 2024 حيث كانت نسبته سنة 2019 (1.9517٪) وفي سنة 2024 كانت نسبة التضخم (4٪) بسبب اختلال العرض و الطلب بالإضافة إلى تراجع قيمة العملات المحلية.

التحليل الوصفي للعينة:

الجدول التالي يبرز بعض المؤشرات الخاصة بمتغيرات الدراسة.

الجدول (02-01): المؤشرات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	EMP	GDP2	INF
Mean	35.58571	0.781687	8.470482
Median	36.38400	1.393468	4.784447
Maximum	39.17400	5.093332	31.66966
Minimum	31.08200	-6.612475	0.339163
Std. Dev.	2.574261	2.472359	8.801056

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviws.10

من خلال الجدول أعلاه يمكننا تحديد الخصائص الوصفية لكل متغير كالتالي:

1- **التشـغيل:** حقـق التشـغيل أكبـر نسـبة قـدرت39.17400 ٪، بينمـا كانـت أقـل نسـبة لـه قـد بلغـت 31.08200٪، بمتوسط بلغ 35.58571٪.

2- **معـدل النمـو الاقتصـادي:** أكبـر نسـبة للنمـو الاقتصـادي كانـت 5.093332٪ وأقـل نسـبة كانـت - 6.612475٪، بينما متوسطه خلال فترة الدراسة فقد بلغ 0.781687٪.

3- **معدل التضخم:** أكبر نسبة للتضخم كانت 31.66966٪، بينما أقل نسبة بلغت 0.339163٪، بينما المتوسط فقد بلغ 8.470482٪.

المبحث الثالث: النتائج ومناقشتها

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL المقترح من قبل) Pesaran et al1997-2001,al) ، ويأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار، وتتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDLفي عدد من الإبطاءات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL .

وتتميز منهجية ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة من بينها:

- بمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة (I 0)أو (I 1)
- إنّ استخدامه، بساعد على تقدير مكونات علاقات الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين.

ويعتمد اختبار ARDL على إحصائية فيشر، لتحديد العالقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتتلخص هذه المنهجية بإتباع الخطوات التالية:

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية؛
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bounds of Test؛
- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL؛
- اختبار الاستقرار الهيكلي للمعلمات.

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

بالاعتماد على اختبار ADF تمت دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للوغاريتم متغيرات الدراسة، وحسب ما يظهره الجدول (02-02) أدناه، فإن متغير النمو الاقتصادي استقر في المستوى بينما متغيري التشغيل والتضخم استقرا بعد أخذ الفرق الأول مما يجعل نموذج ARDLهو الأنسب للدراسة قياسية.

الجدول (02-02): نتائج اختبار ADF للاستقرارية

inf	gdp	emp	اختبار adf عند المستوى
-1.7145	-8.9747	-1.5068	إحصاءة t المحسوبة
0.4151	0.0000	0.5181	الاحتمال
			اختبار adf عند الفرق الأول
-5.7276		-5.0377	إحصاءة t المحسوبة
0.0000		0.0002	الاحتمال
I(1)	I(0)	I(1)	القرار

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviws.10

1- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأة ARDL وتحديد رتبته:

✓ **تحديد فترات الإبطاء المثلى:**

في هذا الإطار تم الاعتماد على عدد من المعايير الموضحة في الجدول (02)، أين تم اختيار فترة الإبطاء التي تأخذ عندها كل المعايير أقل قيمة، وبحسب النتائج أدناه فإن درجة التأخير المثلى هي P=1.

واعتمادا على ذلك تم تقدير العديد من النماذج التي يبرزها الشكل (01) وبناء على معيار Akaike criteria infortiomation، فإن أفضل نموذج هو نموذج ARDL (3.0.4)

الشكل (01): فترات الإبطاء للنماذج المقدرة.

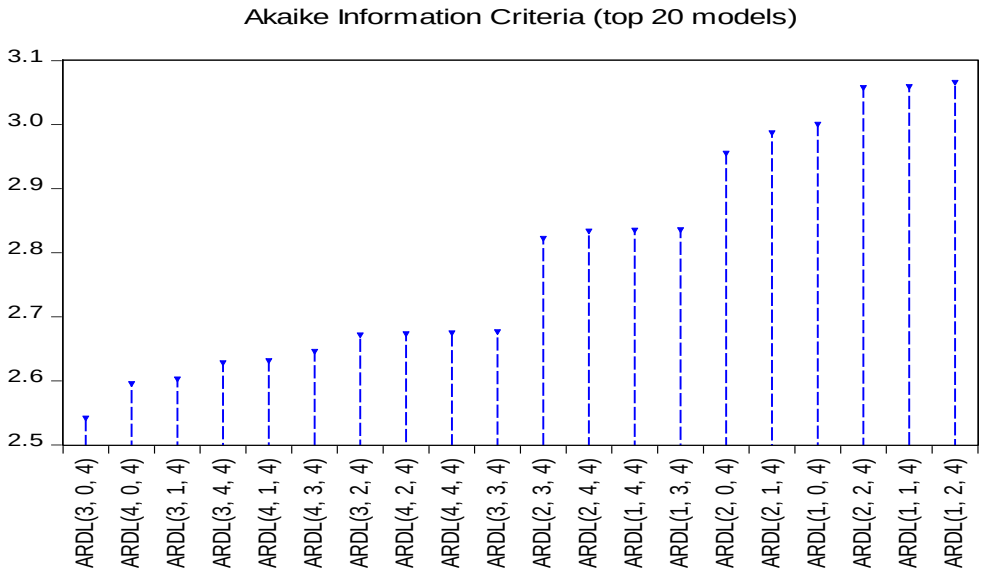

المصدر: مخرجات برنامج Eviws.10

المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأة ARDL وتحديد رتبته

الجدول (03-02): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأة ARDL

Dependent Variable : DEMP				
Method : ARDL				
Date : 04/22/26 Time : 19 :35				
Sample (adjusted) : 1994 2020				
Included observations : 27 after adjustments				
Maximum dependent lags : 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): GDP2 DINF				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 100				
Selected Model : ARDL (3, 0, 4)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob. *
DEMP (-1)	-0.275389	0.172126	-1.599923	0.1280
DEMP (-2)	-0.187150	0.216526	-0.864330	0.3994
DEMP (-3)	-0.494234	0.211461	-2.337232	0.0319
GDP2	0.239598	0.097927	2.446698	0.0256
DINF	-0.211199	0.164485	-1.284005	0.2164
DINF (-1)	0.533772	0.170328	3.133800	0.0060
DINF (-2)	-0.068729	0.180548	-0.380667	0.7082
DINF (-3)	-0.108699	0.196368	-0.553546	0.5871
DINF (-4)	0.906740	0.184463	4.915571	0.0001
C	-0.224513	0.195279	-1.149709	0.2662
R-squared	0.713578	Mean dependent var		0.004074
Adjusted R-squared	0.561942	S.D. dependent var		1.277161
S.E. of regression	0.845301	Akaike info criterion		2.779869
Sum squared resid	12.14708	Schwarz criterion		3.259809
Log likelihood	-27.52824	Hannan-Quinn criter.		2.922581
F-statistic	4.705880	Durbin-Watson stat		1.746596
Prob(F-statistic)	0.002987			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: مخرجات برنامج Eviws.10

تظهر نتائج التقدير بأن النموذج المختار هو ARDL (3, 0, 4) من بين100نموذج تم تقييمه، وقد تم اختياره بناء على نموذج AICمع تحديد فترات الإبطاء ب 2 فترات كحد أعلى.

ومن خلال نتائج التقدير يظهر ان معامل التحديد قد بلغ 71٪، أي أن المتغيرات المستقلة (النمو الاقتصادي والتضخم) يفسر التشغيل بنسبة 71٪، كما نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة كانت 4.705880.وهي أكبر من القيمة الحرجة، مما يدل على أن النموذج معنوي وملائم.

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test

تظهر نتائج الاختبار من خلال الاختبار التالي:

الجدول (04-02): اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I (0)	I (1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	9.692031	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: مخرجات برنامج Eviws.10

من خلال مخرجات الاختبار نلاحظ أن إحصائية F المحسوبة تساوي 9.692031 وهي أكبر من القيم الحرجة العظمى (1) I لاختبار الحدود عند مستوى معنوية 10٪،5٪،2.5٪،1٪، وعليه يمكننا رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والتضخم والتشغيل (أي وجود علاقة توازنية في المدى الطويل) وذلك عند مستويات المعنوية السالفة الذكر.

المطلب الرابع: تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل

الفرع الأول: تقدير العلاقة في المدى الطويل:

بعد إثبات وجود علاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة، سوف يتم تقدير هذه العلاقة والموضحة نتائجها في الجدول لموالي:

الجدول (02-05): نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل

الجدول (05): نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP2	0.122445	0.045629	2.683506	0.0157
DINF	0.537562	0.141731	3.792846	0.0015
C	-0.114737	0.098235	-1.167985	0.2589
EC = DEMP - (0.1224*GDP2 + 0.5376*DINF -0.1147)				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews V.10

من خلال مخرجات التقدير اعلاه يتبين لنا أنه نوجد علاقة موجبة ومعنوية بين التضخم والتشغيل، بحيث أنه كلما زادت التشغيل ب 1٪ زاد التضخم ب 0.537562٪، كما تم التوصل إلى وجود أثر موجب ومعنوي للتشغيل على النمو الاقتصادي، بحيث كلما زادت التشغيل ب 1٪ زاد النمو الاقتصادي ب 0.122445

التفسير الاقتصادي: يعتمد الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات كمصدر أساسي للناتج الداخلي الخام والإيرادات العمومية، وهو ما يجعله اقتصادا ريعيا شديد التأثر بالتقلبات الخارجية، خاصة تغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي ينعكس على استقرار معدلات النمو الاقتصادي. ومن خلال النتائج القياسية المقدرة في الأجل الطويل، ويتضح وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائيا بين النمو الاقتصادي والتشغيل، غير أن هذه العلاقة تبقى محدودة، مما يعكس ضعف مرونة التشغيل بالنسبة للنمو ويفسر بكون أن النمو المحقق يرتكز أساسا على قطاعات كثيفة رأس المال، وهو ما يؤدي إلى بروز ظاهرة النمو غير المولد لفرص العمل، وفي المقابل أظهرت النتائج وجود تأثير موجب ومعنوي لمعدل التضخم على التشغيل وهو ما يمكن تفسيره بارتباط ارتفاع المستوى العام للأسعار بزيادة الطلب الكلي وتحسن النشاط الاقتصادي، مما يدفع المؤسسات إلى توسيع

إنتاجها وزيادة الطلب على اليد العاملة، رغم أن هذا الأثر يظل ظرفيا وغير كافي لتحقيق تحسن هيكلي دائم في سوق العمل. وبناء على ذلك، يمكن القول إن الاقتصاد الجزائري يعاني من اضطرابات هيكلية تتمثل في ضعف التنويع الاقتصادي والاعتماد على قطاع المحروقات بشكل كبير، مما يحد من قدرة النمو الاقتصادي على تحقيق تشغيل مستدام ويجعل العلاقة بين النمو والتشغيل غير مستقرة على المدى الطويل.

1-تقدير العلاقة في الأجل القصير:

الجدول (06): تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ VECM)

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable : D(DEMP)				
Selected Model : ARDL (3, 0, 4)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date : 04/22/26 Time : 19 :34				
Sample : 1990 2024				
Included observations : 27				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.
D (DEMP (-1))	0.681383	0.234496	2.905737	0.0098
D (DEMP (-2))	0.494234	0.191111	2.586102	0.0192
D(DINF)	-0.211199	0.138010	-1.530319	0.1443
D (DINF (-1))	-0.729313	0.192797	-3.782808	0.0015
D (DINF (-2))	-0.798042	0.180461	-4.422244	0.0004
D (DINF (-3))	-0.906740	0.164017	-5.528337	0.0000
CointEq(-1) *	-1.956772	0.289743	-6.753485	0.0000
R-squared	0.844957	Mean dependent var		0.044519
Adjusted R-squared	0.798444	S.D. dependent var		1.735894
S.E. of regression	0.779329	Akaike info criterion		2.557647
Sum squared resid	12.14708	Schwarz criterion		2.893605
Log likelihood	-27.52824	Hannan-Quinn criter.		2.657545
Durbin-Watson stat	1.746596			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews V.10

تظهر النتائج أعلاه أن معامل تصحيح الخطأ كان سالبا ومعنوي وهو ما يؤكد وجود علاقة قصيرة الاجل بين متغيرات الدراسة، كما أن ما نسبته 84.4957٪ من اختلال التوازن في النمو الاقتصادي يتم تصحيحه تلقائيا لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، أي أن العودة لوضع

التوازن لمتغير النمو الاقتصادي يستغرق سنة (1/0.844957=1.1834)، وذلك بعد أثر أي صدمة لأي المتغيرات المفسرة.

2-اختبار جودة النموذج المقدر:

من أجل اختبار قدرة النموذج المقدر ARDL (3, 0, 4) : في تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل، لابد من التأكد من جودة أدائه من خلال الاختبارات التالية:

7-1 **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:** في هذا الإطار تم الاعتماد على اختبار (Breusch-Godfrey Serial Corrélation LM Test:) والتي كانت نتائجه موضحة في الجدول التالي:

الجدول (07): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.875679	Prob. F (2,15)	0.1875
Obs*R-squared	5.401563	Prob. Chi-Square (2)	0.0672

المصدر: مخرجات برنامج Eviews V.10

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر للقيمة الاحتمالية للاختبار التي كانت أكبر من 0.05، يمكننا قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ومن الرسم البياني لدالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي، نلاحظ أن جميع الأعمدة كانت داخل مجال الثقة كما أن إحصاءة Q-STAT كانت غير معنوية (أكبر من 0.05)، وبالتالي فإنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

الشكل (02): الرسم البياني لدالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي

Correlogram of Residuals

Date: 04/22/26 Time: 19:32
Sample: 1990 2024
Included observations: 27
Q-statistic probabilities adjusted for 3 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.005	0.005	0.0007	0.979
		2	-0.227	-0.227	1.6155	0.446
		3	-0.162	-0.168	2.4724	0.480
		4	0.167	0.121	3.4248	0.489
		5	0.029	-0.043	3.4548	0.630
		6	-0.319	-0.314	7.2499	0.298
		7	0.052	0.109	7.3555	0.393
		8	0.213	0.097	9.2335	0.323
		9	0.011	-0.103	9.2383	0.416
		10	-0.345	-0.241	14.708	0.143
		11	-0.119	-0.103	15.404	0.165
		12	0.166	-0.066	16.839	0.156

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews V.10

7-1 اختبار تجانس (ثبات) تباين الأخطاء (البواقي):

يمكن اختبار تجانس تباين الأخطاء باستخدام اختبار ARCH الذي تظهر نتائجه في الجدول أدناه:

الجدول (08): اختبار تجانس تباين الاخطاء

Heteroskedasticity Test : ARCH			
F-statistic	1.179529	Prob. F (1,24)	0.2882
Obs*R-squared	1.217964	Prob. Chi-Square (1)	0.2698

المصدر: مخرجات برنامج Eviews V.10

من خلال نتائج الاختبارواستنادا للقيمة الاحتمالية لاختبار فيشر التي كانت أكبر من0.05 يمكن قبول فرضية العدم بوجود تجانس التباين للأخطاء بمعنى يمكن عدم وجود مشكلة اختلاف التباين للأخطاء. وعليه فإن المعلمات المقدرة لهذا النموذج كلها كانت ثابتة، أي مستقرة عبر الزمن طيلة فترة الدراسة، وبالتالي لا توجد أكثر من معادلة مقدرة لنموذج الدراسة.

7-1 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

بالاعتماد على النموذج المقدر سالفا تم رسم المدرج التكراري للبواقي وفقا للشكل أدناه.

الشكل (03): المدرج التكراري للبواقي

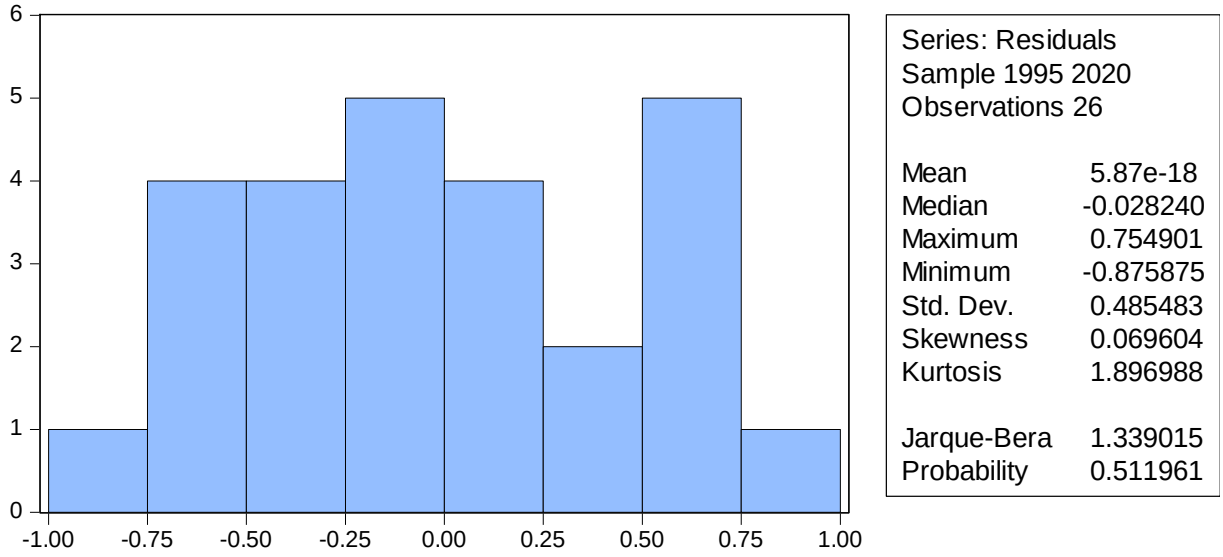

المصدر: مخرجات برنامج Eviews V.10

بالنظر إلى إحصاءة (Jarque-Bera) التي كانت أكبر من القيمة 0.05 مما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية بأن البواقي تتوزع طبيعيا.

7-1 اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي:

لاختبار ثبات المعلمات المقدرة لهذا النموذج بواسطة نموذج:ARDL (3, 0, 4) أي مستقرة عبر الزمن لطيلة فترة الدراسة، بالتالي لا يوجد اختلال هيكلي حاصل، ولا توجد أكثر من معادلة مقدرة لنموذج هذه الدراسة، وهذا باستناد لنتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي، وذلك لوجود الشكل البياني داخل الحدود الحرجة بمستوى معنوية 5٪، الموضحين في الشكلين التاليين:

الشكل (04): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي

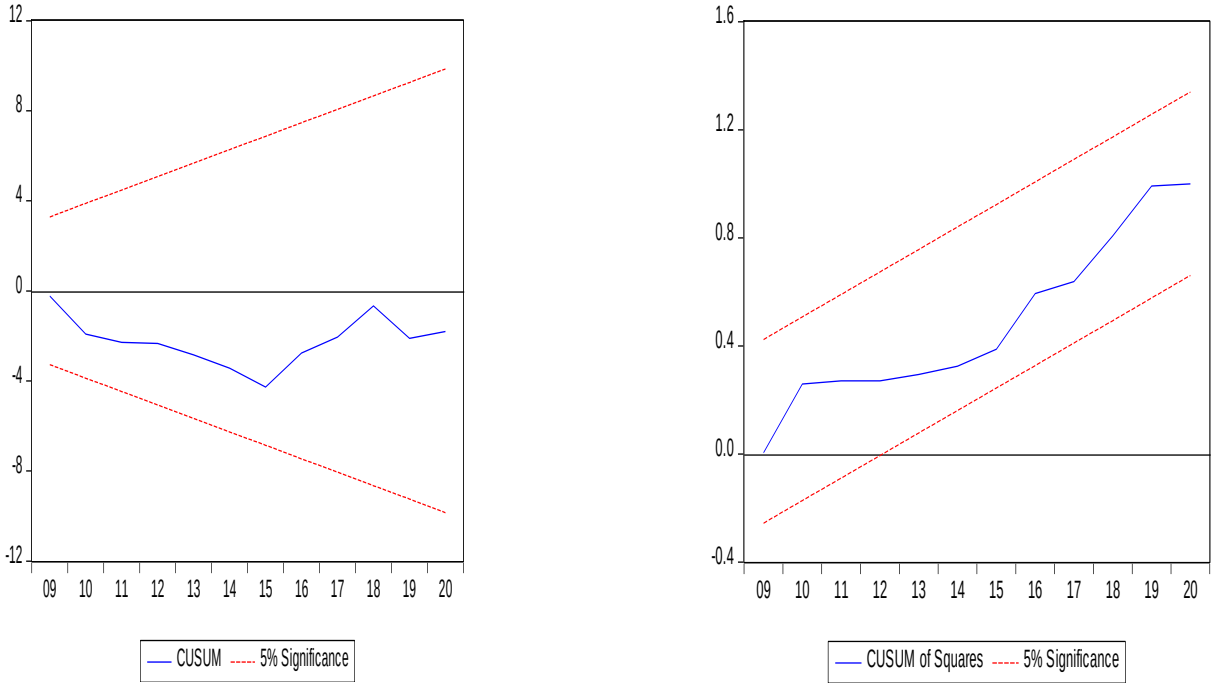

المصدر : مخرجات برنامج Eviews V.10

الخلاصة:

كخلاصة، هدفت دراستنا إلى تناول موضوع مهم يقيس أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2024، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة(ARDL) ، وذلك من خلال جانبين للمعالجة نظرية تطرقت للمفاهيم الإجرائية للبحث وأخرى قياسية بتقدير نموذج قياسي يقيس هذا الأثر بين متغيرات الدراسة، وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- تقدير نموذج:ARDL (3, 0, 4) حيث أن التغير الحاصل في التشغيل في الجزائر يتم إرجاعه إلى المتغيرات المدروسة (النمو الاقتصادي والتضخم) بنسبة 71%، ونفسر هده النسبة بأهمية هذه المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاديات على غرار الاقتصاد الوطني.
- وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين التشغيل والتضخم والنمو الاقتصادي.
- وجود أثر موجب ومعنوي لكل من التضخم على التشغيل.
- وجود أثر موجب ومعنوي احصائي بين التشغيل والنمو الاقتصادي
- معامل تصحيح الخطأ يحقق الشرط الكافي واللازم فهو سالب لأنه يمثل أثر التكيف أي قوة الرجع أو الجذب نحو التوازن من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، فالقوة السلبية العكسية لمعامل تصحيح الخطأ هي التي تصحح المسار وترجعه من وضعه المنحرف إلى مساره وذلك من المدى القصير إلى المدى الطويل ومعنوي (غير معدوم) فالنسبة 84.4957٪من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من أجل الرجوع إلى الوضع التوازني (الوضع الطويل الأجل)، ووحدة الزمن هنا التي يحتاجها معامل تصحيح الخطأ من أجل معالجة الانحراف في النمو الاقتصادي من المدى القصير إلى المدى الطويل هو أكثر من سنة بقليل(1/0.844957=1.1834) كما أن قيمة معامل تصحيح الخطأ معنوية إحصائيا فالقيمة المحسوبة لـ t بالقيمة المطلقة أكبر من قيمتها الجدولية بالقيمة المطلقة؛

- جودة النموذج المستخدم في التحليل نظرا لخلوه من المشاكل القياسية وذلك باستخدام كل من اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، واختبار اختلاف التباين للأخطاء، واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، بالإضافة إلى اختبار ثبات النموذج.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2024، باعتباره من المواضيع الاقتصادية ذات الأهمية البالغة، نظراً لارتباطه المباشر بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من البطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد. وقد سعت الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل، من خلال الجمع بين الجانب النظري والجانب القياسي، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأةARDL ، لما يتميز به من قدرة على تحليل العلاقات الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل.

ومن خلال الدراسة النظرية، تبين أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل ليست بالضرورة علاقة تلقائية أو مباشرة، إذ تختلف باختلاف طبيعة الاقتصاد وهيكل القطاعات الإنتاجية ومدى قدرة السياسات الاقتصادية على توجيه النمو نحو خلق فرص العمل. كما أظهرت الدراسة أن التشغيل يمثل أحد الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية، لما له من دور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والتقليل من حدة البطالة والفقر.

أما من الجانب التطبيقي، فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتشغيل والتضخم في الجزائر، وهو ما أكدته نتائج اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL. كما بينت النتائج وجود أثر موجب ومعنوي للنمو الاقتصادي على التشغيل، إلا أن هذا الأثر ظل محدوداً نسبياً بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على قطاع المحروقات، الذي يتميز بضعف قدرته على توليد مناصب شغل كافية ومستدامة. كذلك أظهرت النتائج وجود تأثير موجب للتضخم على التشغيل في الأجل الطويل، نتيجة ارتباط ارتفاع الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي بزيادة الطلب على اليد العاملة.

كما أكدت نتائج نموذج تصحيح الخطأ وجود آلية تصحيح ذاتي تعيد التوازن بين المتغيرات في الأجل الطويل بعد حدوث الاختلالات قصيرة الأجل، إضافة إلى تمتع النموذج المقدر بدرجة عالية من الكفاءة والملاءمة الإحصائية، من خلال خلوه من المشكلات القياسية المتعلقة بالارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين واستقرار المعلمات.

وبناءً على النتائج المتوصل إليها، يمكن القول إن تحقيق نمو اقتصادي مرتفع لا يكفي وحده لضمان تحسين مستويات التشغيل، ما لم يكن هذا النمو شاملاً وموجهاً نحو القطاعات المنتجة والقادرة على

استيعاب اليد العاملة. كما أن استمرار الاعتماد على قطاع المحروقات يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للتقلبات الخارجية ويحد من فعالية النمو في خلق فرص العمل.

وفي ضوء ذلك، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، من أهمها:

- ضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات .
- تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية كثيفة العمل، خاصة الصناعة والفلاحة والخدمات .
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها من أهم مصادر خلق فرص العمل .
- تعزيز التكوين المهني وربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل .
- تحسين فعالية سياسات التشغيل وتدعيم التنسيق بينها وبين السياسات الاقتصادية الكلية .
- تشجيع المبادرات الاستثمارية والمشاريع الريادية الموجهة للشباب .

وفي الأخير، يبقى موضوع العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل من المواضيع التي تستدعي المزيد من الدراسات والأبحاث، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتطورات التكنولوجية المتسارعة، لما لها من تأثير مباشر على أسواق العمل وطبيعة التشغيل في مختلف الاقتصاديات، وعلى رأسها الاقتصاد الجزائري.

أهم النتائج:

- **الارتباط البنيوي بين النمو الاقتصادي والتشغيل:** أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية ومعنوية بين النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة، ما يعني أن تحسن النشاط الاقتصادي يساهم في رفع مستويات التشغيل وخلق فرص العمل، غير أن قوة هذا التأثير تبقى محدودة بفعل الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري.
- **ضعف مرونة التشغيل أمام النمو الاقتصادي:** بينت النتائج أن معدلات النمو المحققة لا تنعكس بصورة متكافئة على مستويات التشغيل، وهو ما يعكس ظاهرة "النمو دون تشغيل". ويعود ذلك إلى اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاعات كثيفة رأس المال، خاصة قطاع المحروقات، ذات القدرة المحدودة على استيعاب اليد العاملة.
- **الاقتصاد الريعي كمحدد لفعالية التشغيل:** كشفت الدراسة أن ارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات المحروقات يجعل ديناميكية التشغيل شديدة التأثر بتقلبات أسعار النفط. ففترات البحبوحة المالية

ساهمت في رفع مستويات التشغيل، بينما أدت الأزمات النفطية إلى تراجع فرص العمل وتقليص الإنفاق العمومي.

- **التضخم كمتغير محفز للنشاط الاقتصادي:** أظهرت النتائج وجود أثر موجب ومعنوي للتضخم على التشغيل، حيث يعكس ارتفاع المستوى العام للأسعار زيادة الطلب الكلي وتحسن النشاط الاقتصادي، مما يدفع المؤسسات إلى توسيع الإنتاج وزيادة الطلب على اليد العاملة، ولو بشكل ظرفي.
- **وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية:** أكدت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتضخم والتشغيل، وهو ما يدل على الترابط الهيكلي بين هذه المتغيرات داخل الاقتصاد الجزائري.
- **فعالية نموذج ARDL في تفسير التغيرات الاقتصادية:** أظهرت نتائج التقدير أن نموذج ARDL (3,0,4) يتمتع بقدرة تفسيرية معتبرة، حيث فسرت المتغيرات المستقلة حوالي 71٪ من التغيرات الحاصلة في التشغيل، ما يعكس ملاءمة النموذج المستخدم في تحليل العلاقات الاقتصادية محل الدراسة.
- **آلية تصحيح الاختلالات الاقتصادية على المدى القصير:** بينت الدراسة أن معامل تصحيح الخطأ جاء سالبا ومعنويا إحصائيا، وهو ما يؤكد وجود آلية تصحيح ذاتي تعيد الاقتصاد إلى وضع التوازن بعد حدوث الصدمات أو الاختلالات قصيرة الأجل.
- **بطء استجابة التشغيل للتحولات الاقتصادية:** كشفت النتائج أن عودة التوازن بين المتغيرات الاقتصادية تتطلب فترة زمنية تتجاوز سنة بقليل، ما يعكس وجود بطء نسبي في استجابة سوق العمل للتغيرات الاقتصادية والمالية.
- **أهمية الاستقرار الاقتصادي في دعم التشغيل:** أبرز التحليل الوصفي أن فترات الاستقرار الاقتصادي وتحسن المؤشرات الكلية، خاصة خلال ارتفاع أسعار النفط، ساهمت في تحسين مستويات التشغيل، في حين انعكست الأزمات الاقتصادية والسياسات التقشفية سلبا على سوق العمل.
- **سلامة النموذج القياسي وخلوه من المشكلات الإحصائية:** أكدت الاختبارات التشخيصية المختلفة أن النموذج القياسي المستخدم يتمتع بدرجة عالية من الموثوقية، نظرا لخلوه من مشاكل الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين، إضافة إلى استقرار المعلمات والتوزيع الطبيعي للبواقي.

- **الحاجة إلى تنويع الاقتصاد لتحقيق تشغيل مستدام:** توصلت الدراسة إلى أن تحقيق نمو اقتصادي قادر على خلق فرص عمل دائمة يتطلب تقليص التبعية لقطاع المحروقات، والاتجاه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية وتشجيع القطاعات ذات الكثافة العمالية المرتفعة.
- **دور السياسات الاقتصادية في تحسين فعالية التشغيل:** بينت النتائج أن برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسات العمومية الموجهة لدعم الاستثمار والتشغيل كان لها دور نسبي في تحسين مؤشرات سوق العمل، إلا أن فعاليتها تبقى مرتبطة بمدى تحقيق إصلاحات هيكلية عميقة داخل الاقتصاد الوطني.

بعدما تطرقنا إلى أهم النتائج، سنذكر بعض التوصيات والتطلعات وهي كالنحو التالي:

أولاً: التوصيات

بناءً على النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة حول أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز فعالية السياسات الاقتصادية وتحسين أداء سوق العمل، وتتمثل فيما يلي:

تنويع القاعدة الاقتصادية: ضرورة تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للنمو الاقتصادي، والعمل على تطوير قطاعات بديلة مثل الصناعة التحويلية، الفلاحة، السياحة، والاقتصاد الرقمي، بما يساهم في خلق مناصب شغل مستدامة وتقوية الاقتصاد الوطني.

دعم الاستثمار المنتج: تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية الموجهة نحو القطاعات ذات الكثافة العمالية، مع توفير التسهيلات الإدارية والجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محركاً أساسياً للتشغيل.

تحسين مناخ الأعمال: العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية، ومحاربة البيروقراطية، وتعزيز الشفافية والحوكمة الاقتصادية، بما يسمح بجذب الاستثمارات ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

تطوير سياسات التشغيل: اعتماد سياسات تشغيل أكثر فعالية ترتكز على التكوين المهني والتقني وربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل، بهدف تقليص البطالة خاصة لدى الشباب وحاملي الشهادات.

دعم المؤسسات الناشئة وريادة الأعمال: تشجيع ثقافة المقاولاتية ودعم المؤسسات الناشئة من خلال توفير التمويل والمرافقة التقنية، لما لها من دور مهم في خلق فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية.

تعزيز الاستقرار الاقتصادي: الحرص على استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل التضخم وسعر الصرف والإنفاق العمومي، لما لذلك من أثر إيجابي على الاستثمار والنشاط الاقتصادي ومستويات التشغيل.

تحسين فعالية السياسات العمومية: ضرورة تقييم برامج التشغيل والاستثمار بشكل دوري من أجل قياس مدى فعاليتها، والعمل على تصحيح الإختلالات وتحسين كفاءة الإنفاق العام.

تشجيع الاقتصاد المعرفي والرقمي: الاهتمام بالاقتصاد الرقمي والتكنولوجيات الحديثة باعتبارها من أهم المجالات القادرة على استحداث وظائف جديدة وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

ثانياً: التطلعات المستقبلية

في ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن رسم مجموعة من التطلعات المستقبلية التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها في مجال النمو الاقتصادي والتشغيل، ومن أبرزها:

- تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتقليص معدلات البطالة.
- بناء اقتصاد متنوع وقادر على مواجهة الصدمات الخارجية وتقلبات أسعار النفط.
- تطوير سوق عمل أكثر ديناميكية يعتمد على الكفاءة والابتكار.
- تعزيز دور القطاع الخاص في خلق فرص العمل وتحقيق التنمية.
- تحسين جودة التعليم والتكوين بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الحديث.
- دعم التحول الرقمي وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا والطاقات المتجددة.
- رفع مساهمة القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي.

– تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص عمل لائقة ومستدامة.

قائمة المصادر و المراجع:

أولا: باللغة العربية

القوانين و المراسيم التنفيذية:

01/ القانون 19/04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، ج، ر، العدد 83 الصادرة في 26 ديسمبر 2004.

02/ القانون 21/06 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006,ج، ر، العدد80 الصادرة في 11 ديسمبر 2006.

03/ المرسوم التنفيذي 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006,ج، ر، عدد 09الصادرة في 19 في أفريل 2006.

04/ المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 8 ديسمبر 1996 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي من المادة 1 إلى المادة 5.

05/ المادة 2 من المرسوم الرئاسي رقم 300/03 المؤرخ في 14 رجب 1424 الموافق لـ 11 سبتمبر 2003 يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي 234/96 المؤرخ في 16 صفر 1417 الموافق لـ 2 يوليو 1996 المتعلق بدعم تشغيل الشباب.

الكتب:

01/ ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤثراتها، دار الشروق، 2000.

02/ إبراهيم جياب، التطورات الدولية في مفاهيم وتعاريف إحصاءات العمل، الدورة القطرية الإحصائية حول " تطوير إحصاءات العمل" ، صنعاء، الجمهورية اليمنية30/28 نوفمبر 2010,منظمة العمل العربية.

03/أحمد محمد مندور وآخرون «مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2003 2004.

04/أسامة بن محمد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر،2000.

05/أشواق بن قدور،" تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2013 .

06/ بكري كمال، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت،1986 .

07/ ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،2004 .

08/رضا العدل وآخرون، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1999.

09/ سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،1988.

10/سطوف الشيخ حسين، البطالة في الجهورية العربية السورية لفترة2004/1994, رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية،2005 .

11/صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر" بن عكنون", ديوان المطبوعات الجامعية,2005.

12/عالية المهدي، ظاهرة البطالة، الأزمة والعلاج، الأكاديمية العربية للعلوم وآخرون، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع،(البعد الاقتصادي) ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007.

13/عبد العزيز قاسم محارب،" التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2001 .

14/عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر2003 .

15/ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر,2006.

16/عجيمية محمد عبد العزيز، التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها، شباب الجامعة، الإسكندرية،1994.

17/عطية عبد القادر محمد عبد القادر، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، دار الجامعة، الإسكندرية،2005.

18/ فايز إبراهيم الحبيب، "نظريات التنمية والنمو الاقتصادي"، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود،1985.

19/فتح الله لعلو، الاقتصاد السياسي " مدخل للدراسات الاقتصادية"، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان،1981.

20/محمد صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات.

21/محمد طاقة، حسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، إثراء للنشر والتوزيع، ط1,عمان, 2008.

22/محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية، ج م ع 1998.

23/محمد ناجي حسن خليفة،"النمو الاقتصادي :نظرية ومفهوم"، دار القاهرة للنشر، القاهرة،2001 .

24/مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية :نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى,2007.

25/مدني بن شهرة،" الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل :التجربة الجزائرية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان –الأردن2008.

ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب وترجمة محمود حسن حسين ومحمود حامد محمود عبد الرزاق دار المريخ للنشر، الرياض السعودية 2006.

26/الناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر.

27/نجيب ابراهيم نعمة الله، نظرية اقتصاد العمل، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة,2002.

28/هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
29/والاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة فرنكلين للصياغة والنشر، بيروت، 1968.

30/والاس بيترسون، محمد صلاح دباغ، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة للطباعة والنشر، نيويورك،1968.

أطروحات الدكتوراه و الرسائل الجامعية:

01/ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004.
02/بلقدوز بلخير، قرادي حروز، نمذجة قياسية للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2018/1990، مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022/2021.
03/ بوشويشة رضوان، أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر,2025/2024.
04/ حواشين رماح، النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 2000-2004,مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون-تيارت-2018-2019.
05/موهوني مليكة، أثر التعليم على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر، - جامعة الجزائر3، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، 2015/2014.
06/نادية معلالة، مليكة درويش، أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2001-2014,دراسة تحليلية قياسية للفترة 1985-2013,مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة 08 ماي 1945,2014-2015.

المجلات:

01/ أحسن صليحة، شابونية زهية .مخرجات التكوين الجامعي ومدى مواءمتها لمتطلبات سوق العمل .مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 08, 2008.

02/جلجال رضا محفوظ، القروض المصغرة كآلية لتوفير مناصب شغل، مجلة العمل والتشغيل، المجلد , 05 العدد, 01 جوان, 2020 تيارت، الجزائر.

03/سعدية زايدي، سياسات التشغيل في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية – العدد – 13 : ديسمبر 2017 .

04/عبد الخالق التوهامي، الإحصاء الاقتصادي العام في الجزائر، مجلة الاقتصاديات 1 2011/05/19، الرباط، المملكة المغربية.

05/ عمار رواب، صباح غربي، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد05 ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2011.

06/ فاطمة بوالم نضال يدروج، سسياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد01، العدد02، سبتمبر 2017.

07/ لامية مشوك، تأثير منحة البطالة على سوق الشغل في الجزائر، مجلة السياسية العالمية، المجلد8، العدد 2، السنة 2024.

08/ عبد الرزاق مولاي لخضر، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر2000–2010، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012.

الملتقيات والمحاضرات:

01/ البنك الدولي. تقرير التنمية في العالم. واشنطن: منشورات البنك الدولي، 2018.

02/ بوحزام سيد أحمد، محاضرات في نماذج النمو، جامعة مصطفى اسطمبولي –معسكر.

03/بوزيان راضية :سياسات التشغيل والوساطة المؤسسة النشيطة للحد من البطالة في الجزائر– مقاربة سوسيو– اقتصادية مداخلة في الملتقى الدولي حول :إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة. جوان,2014

04/ حاجي فطيمة، متطلبات وأساليب النمو في تشغيل الشباب في اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول سياسة التشغيل جامعة بسكرة،2011 .

05/صندوق النقد الدولي. آفاق الاقتصاد العالمي. واشنطن: منشورات صندوق النقد الدولي، 2019.

06/طالب دليلة، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، جامعة أبي بكر بالقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية,2021/2020.

07/محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، نظريات ونماذج التوازن و اللاتوازن، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.

08/ مغني ناصر، القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، مداخلة أثر المشروعات الصغيرة على التنمية، جامعة بوضياف، المسيلة2013 .

09/مكتب العمل الدولي، استنادا إلى ر .هوسمانس، ف .مهران، ف .قيرما، مسوح السكان الناشطين. اقتصاديا والعمالة، والبطالة والعمالة الناقصة، دليل دولي بشأن المفاهيم والطرق، جنيف.

10/ منشورات مكتب العمل الدولي، قياس السكان الناشطين اقتصاديا والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان، دراسات في الطرق، العدد102 ، مكتب الأمم المتحدة، نيويورك،2011 .

المعاجم:

01/ زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإدارية (إنكليزي، فرنسي، عربي)، ط2 ، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1994.

المواقع الإلكترونية:

01/ https://minha.anem.dz/

02/ الموقع الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،
https://www.cnac.dz/site_cnac_new/web%20pages/ar/AR_PresentationC#NAC.aspx

ثانيا : المصادر الأجنبية

01/Christine DOLLO, Quels déterminants pour l'évolution des savoirs scolaires en SES ? (L'exemple du chômage), thèse de doctorat, Université Aix-Marseille 1, 2001

02/ Conseil National Economique et Social, évaluation des dispositifs d'emploi, (dossier annexes,20éme session plénière, Algérie, juin 2002).

03/ Departement des politiques de l'emploi (BIT), Guide pour les formulations des politiques nationales de l'emploi Genève, Suisse, 2012.

04/Duthil Gérard, économie de l'emploi et du chômage, Paris : éd : Ellips, 1994.

05/ Gilbert A. F, introduction à la macro-économie contemporaine, Paris : éditions Economica,2005.

06/Gilbert Abraham, Frios, Dynamique économique, 7 éditions, paris, édition Dalloz,1991.

07/Ighemat Arezki, le marché du travail en Algérie, CERREQ, série N° 01, Alger, 1989.

08/Jean Arrous, les théories de la croissance, «La pensée économique contemporaine» édition du seuil, 1999.

09/Marsden David, marché du travail: limites sociales des nouvelles théories, Paris: éd: Economica, 2002.

10/ Olivier Blanchard et Daniel Cohen، macroéconomie, Pearson education, France, 5 em edition, 2010

11/Perrot Anne, les nouvelles théories du marché du travail, Paris: éditions La Découverte, sans année.

12/Schnapper D, l'épreuve du chômage, sans pays: édition Gahimard, 1994.

13/ Yıldızoglu, M. (2011). Sources de la croissance économique, Université Bordeaux, France, Vol. 3.5.

قاعدة البيانات:

السنوات	النمو الاقتصادي%	التشغيل%	معدل التضخم%
1990	-1,66808065	36,384	16,6525344
1991	-3,52712948	34,633	25,8863869
1992	-0,64914004	33,778	31,6696619
1993	-4,42745905	33,067	20,5403261
1994	-3,06850838	31,082	29,0476561
1995	1,67474517	32,599	29,7796265
1996	2,08184989	33,601	18,6790759
1997	-0,76706861	32,712	5,73352275
1998	3,43950504	31,778	4,95016164
1999	1,77694242	31,094	2,64551113
2000	2,35726435	32,043	0,33916319
2001	1,59517814	32,504	4,22598835
2002	4,00705032	33,304	1,41830192
2003	5,09333213	35,821	4,26895396
2004	3,05086148	36,729	3,9618003
2005	3,86890214	37,94	1,38244657
2006	1,32618895	37,223	2,31149919
2007	1,39346834	38,26	3,67899575
2008	0,65252794	38,779	4,85859063
2009	-0,72042058	39,174	5,73706036
2010	2,77921908	39,006	3,91106196
2011	1,00399237	38,38	4,52421151
2012	0,37956328	38,663	8,89145091
2013	0,54874363	38,255	3,25423911
2014	2,00005201	37,701	2,91692692

4,78444701	38,015	1,09962062	2015
6,3976948	37,246	1,78594065	2016
5,59111591	37,16	−0,54166702	2017
4,2699902	37,011	−0,54601958	2018
1,95176821	32,686	−0,93999296	2019
2,41513094	33,177	−6,6124751	2020
7,22606307	36,62	2,13263633	2021
9,26551552	36,673	1,96825188	2022
9,3	36,363	2,55120302	2023
4	36,039	2,25996527	2024